



# دراسة عربية وإنشائية

٢٠

## الصفحة

٥	فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين	• السنة والبدعة
٢٥	أ. د. حامد طاهر	• المضمون الاخلاقي في كتاب كليله ودمنة
٧٣	أ. د. أحمد عبد الدايم	• رأي في "ليس"
١٠٩	د. سعود غازي ضيف الله	• الجملة المركبة في اللغة العربية
١٤٩	د. محمد جمال صقر	• التوافق: أحد مظاهر علاقة علم العروض بعلم الصرف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم

### الجزء العشرين

بحمد الله وتوفيقه ، وبسعادة تملأ القلب ، يشرفنى أن أقدم  
لقراء سلسلة "دراسات عربية وإسلامية" الجزء العشرين ، الذى  
ماكنت أتوقع أن تبلغه ، فى ظل واقع ثقافى شديد الركود ، مشئت  
الاهتمامات ، غير محدد الخطة والأهداف .

لقد بدأت هذه السلسلة منذ عام ١٩٨٣ ، وكنت قد عدت من  
فرنسا حيث عشت فى باريس حوالى سبعة أعوام فى جو ثقافى يحتفى  
بالإبداع الثقافى ، والتقدم العلمى ، ويمتلى حيوية وحركة ، ولايتوقف  
عن ممارسة النقد والتقويم لكل مايصدر من مطبوعات . وهناك  
أعجبت كثيرا بسلسلة Studia Islamica : دراسات إسلامية ، التى  
تصدر فصليا ، متضمنة مقالات علمية لباحثين من مختلف الدول  
الأوربية حول اللغة العربية وآدابها والعلوم الإسلامية وفروعها . وقد  
لاحظت أن هذه المقالات تحظى باهتمام الدارسين من مختلف أنحاء  
العالم ، ومنهم الباحثون العرب . ففكرت فى إصدار مجلة مماثلة ،  
يكتب فيها باحثون من الجامعات المصرية والعربية ، تكون معبرة عن  
آرائهم ، حاملة لوجهات نظرهم فى لغتهم وآدابها ، وثقافتهم  
ومجالاتها .

وحين جاء وقت التنفيذ كانت الصعوبات كثيرة ، وتوقعات  
الزملاء من حولي غير مشجعة ، ولكنني تسلحت بالعزم والإصرار ،  
ولم أدخر جهداً ولا مالاً من أجل إصدارها ، والارتقاء بمستواها  
العلمي، والعمل المستمر على تحسين طباعتها ، وشكل إخراجها .  
ولايمكنني أن أخفي سعادتي بالوصول - خلال تلك السنوات  
الطويلة- إلى الجزء العشرين ، الذي أعتبره يمثل نهاية شوط ، وفي  
الوقت نفسه ، بداية شوط جديد ، أرجو أن يوفقني الله تعالى لاجتيازه ،  
مقدما شكرى وعرفانى لكل من أسهم بجهده العلمي ، أو دعمه المادى  
والأدبى لهذه السلسلة ، التى كانت وستظل خالصة لوجه الله تعالى ،  
ولخدمة لغة القرآن ، والثقافة العربية والإسلامية .

**المشرف على السلسلة**

**دكتور حامد طاهر**

## السنة والبدعة

فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين •

شرع الله الدين الحنيف في سماحة وحكمة • فلم يأت بما فيه حرج ، أو بما ينيو العقل السليم عن قبوله • وكانت هذه السماحة والحكمة من أسباب انتشاره في المعمورة وظهوره على الأديان كلها في أعوام معدودة • وحيث بلى بعض الشرائع من قبل فدخلها فساد التبديل والتأويل • ائتمدت عناية الشارع بتحذير الناس من أن يحدثوا في الإسلام ما ليس منه • قال صلى الله عليه وسلم : "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" (١) وقال "كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، (٢) •

ولم يخلص الدين مع هذه الزواجر من طوائف يلصقون به ما ينافي سماحته ، أو ما يشوه وجه حكمته • وقد كثرت هذه البدع حتى حجبت جانباً من محاسنه وكان لها أثر في تنكّر بعض القلوب لهديته • وهذا ما حمل كثيراً من أهل العلم على أن يتناولوا البدع بالتأليف خاصة كما فعل أبو بكر الطرطوشي ، وأبو إسحاق الشافعي ، وغيرهما من رجال الدين • وللبحث في البدع مجال واسع • ونحن نلم

• شيخ الأزهر الأسبق •

(١) صحيح الإمام البخاري • (٢) صحيح الإمام البخاري •

فى هذا المقال بالقدر الكافى لإجابة رسالة اقترحها أصحابها ببيان ماهو سنة ، وماهو بدعة • وفى الفرق بين السنة والبدعة • وتمييز البدعى من السننى إصلاح كبير •

#### السنة :

معنى السنة فى أصل اللغة : الطريقة حسنة كانت أم سيئة • وقد تطلق على ما يقابل القرآن فيراد بها : قول النبى صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره • ويطلقها الفقهاء على : ما يثاب على فعله ولايعاقب على تركه مما فعله النبى صلى الله عليه وسلم وواظب عليه • وتطلق على : ما يقابل البدعة فيراد بها ما وافق القرآن أو حديث النبى عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير • وسواء كانت دلالة القرآن أو الحديث على طلب الفعل مباشرة أو بوسيلة القواعد المأخوذة منهما • وينتظم فى هذا السلك عمل الخلفاء الراشدين والصحابية الأكرمين للثقة بأنهم لايعملون إلا على بينة من أمر دينهم • قال عمر بن عبد العزيز: "من رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمور بعده سنناً ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله • من عمل بها مهتد • ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين" • أما دلالة القرآن أو قول الرسول صلى الله عليه وسلم على أن الأمر مشروع فواضحة • ولا شأن للمجتهد فى صيغ الأوامر إلا أن يتفقه فيها حتى يحملها على الوجوب أو الندب ، ويتدبر أمرها فيما إذا

عارضها دليل آخر ليقضى بترجيح أحدهما على الآخر ، أو يفصل  
فى أن هذا ناسخ لذاك • وطرق الترجيح أو الحكم بالنسخ مقررة فى  
كتب الأحكام •

الذى يستدعيه البحث فى هذا المقال أن نحدثك عن فعله ، عليه  
الصلاة والسلام ، وإقراره ، حتى تعلم الضرب الذى كان لنا فيه أسوة  
حسنة وسنة قائمة •

من أفعاله عليه الصلاة والسلام ما يصدر عن وجهه الجيلة أو  
العادة : كالقيام والقعود ، والاضطجاع ، والأكل والشرب ، واللبس ،  
وهذا الضرب غير داخل فيما يطلب فيه التأسى • وغاية ما يفيد فعله  
عليه الصلاة والسلام لمثل هذه الأشياء الإباحة ، فإذا جلس رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو قام فى مكان أو زمان ، أو ركب نوعاً من  
الدواب ، أو تناول لونا من الأطعمة ، أو لبس صنفاً من الثياب ، فلا  
يقال فيمن لم يفعل شيئاً من ذلك إنه تارك للسنة •

ومن أفعاله عليه الصلاة والسلام ما علم اختصاصه به كالوصال  
فى الصوم ، والزيادة فى النكاح على أربع • ولانزع فى أن مثل هذا  
ليس محلاً للتأسى وما كان لأحد أن يقتدى به فيما هو من خصائصه •  
ومنها ما عرف كونه بياناً للقرآن : كقطعه يد السارق من الكوع  
بياناً لقوله تعالى : " قاطعوا أيديهما " • وحكم الاقتداء به فى هذا حكم  
المبين من وجوب أو استحباب •



ومنها ما لم يكن جبلياً ولا خصوصية ولا بياناً • وهذا إذا علمت  
صفته في حقه عليه الصلاة والسلام من وجوب أو ندب أو إباحة ،  
فأتمته تابعة له في الحكم ، إذ الأصل تساوى المكلفين في الأحكام •  
فإن فعل ، صلى الله عليه وسلم ، أمراً ولم يقم دليل خاص على  
أنه فعله على سبيل الوجوب أو الندب أو الإباحة ن فهذا إما أن يظهر  
فيه معنى القرية ، كافتتاحه الرسائل بكلمة : "بسم الله الرحمن الرحيم"  
فيحمل على أقل مراتب القرب وهو الندب ، وإما أن لا يظهر فيه معنى  
القرية فيدل على أنه مأذون فيه • ومن أهل العلم من يذهب به مذهب  
المندوب إليه نظراً إلى أنه عليه السلام مشرع ، فالأصل في أفعاله  
التشريع ، ومثال هذا إرساله عليه الصلاة والسلام شعر رأسه الشريف  
إلى شحمة الأذن ، وهو عمل لا يظهر فيه معنى القرية • ولكن بعض  
أهل العلم كالقاضي أبي بكر بن العربي وأبي بكر الطرطوشي جعلوه  
من مواضع الاقتداء • ورأى آخرون أن هذا محمول على العادة •  
فإذا جرت عادة قوم بنحو الحلق ، فلا يوصفون بأنهم تركوا ما هو  
سنة •

ومما يشبه إرسال الشعر إلى الأذن إرساله عليه الصلاة والسلام  
ذوابة من العمامة وهي المسماة : "العذبة" • وقد ورد في حديث  
عمرو بن حريث في فتح مكة : "كأنى أنظر إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه(١)"

---

(١) أخرجه مسلم •

وحديث ابن عمر : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتم سدل  
عمامته بين كتفيه(١) " .

وإذا كان لإرسال ذؤابة من العمامة مما لا يظهر فيه معنى القرية .  
يكون موضعاً لاختلاف أهل العلم : فمنهم من يجعله من قبيل ما يتأتى  
به . وإلى هذا يجنح أبو بكر العري ، وقد روى الترمذى عن ابن  
عمر وسالم والقاسم أنهم كانوا يفعلونه . ومنهم من يراه من قبيل  
العادة فلا يعد المتعمم من غير عذبة تاركاً لسنة . وهذه وجهة نظر  
من لم يكن يرسل العذبة من السلف . قال الإمام مالك : إنه لم ير أحداً  
يفعله إلا عامر بن عبد الله بن الزبير(٢) .

وقد يتقارب الحال في بعض الأفعال ، فلا يظهر جلياً أهو عادة  
أم شريعة ، فتتردد فيه أنظار المجتهدين ، نحو جلسة الاستراحة عند  
قيامه للثانية أو الرابعة ، فذهب بعضهم إلى أنه لم يفعلها على وجه  
القرية فلا تدخل في قبيل السنة ، وعدّها طائفة فيما يستحب من أعمال  
الصلاة .

ومما لم يظهر فيه معنى القرية : تقديم اسمه عليه الصلاة  
والسلام في الرسائل على اسم المرسل إليه ، ولهذا لم يحافظ عليه  
بعض السلف محافظتهم على ما يفهمون فيه معنى القرية ، فأجازوا  
تأخير اسم المرسل على اسم المرسل إليه ، وسئل الإمام مالك  
عن ذلك . فقال : لا بأس به ، بل روى أن ابن عمر وهو من أشد

(١) أخرجه الترمذى والنسائى .

(٢) باب العمام من فتح البارى .

الناس محافظة على السنة ، قد كتب إلى معاوية ، ثم إلى عبد الملك بن مروان . وقدم اسميهما على اسمه (١) .

#### تركه :

وكذلك يفصل القول في تركه عليه الصلاة والسلام لبعض الأشياء . فما يتركه من أجل كراهته له جبلة كما امتنع من أكل الضب، ولما قال له خالد بن الوليد : أحرام هو يارسول الله ؟ قال : "لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه" . وليس تركه صلى الله عليه وسلم للشئ على هذا الوجه من مواضع التأسي ، وشاهده أن خالداً رضي الله عنه سمع هذا الجواب وما لبث أن جر إليه الضب فأكله .

ويجوز على هذا النحو ما يتركه صلى الله عليه وسلم لتحريم يختص به كتركه أكل الثوم وما شاكله من كل ذي رائحة كريهة ، فلغيره من المسلمين تناوله ، ولا يكون بتناوله له هذا خارجاً عن حدود قوله تعالى : "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة" .

فإن لم يكن تركه عليه الصلاة والسلام من ناحية الجبلة . ولم يثبت أنه كان لمنع يختص به ، فإن علم حكم هذا الترك في حقه من حرمة أو كراهة ، كانت الحرمة أو الكراهة شاملة لأمنته بحجة أن الأصل عدم الخصوصية . فإن ترك عليه الصلاة والسلام أمراً ولم يعلم حكم هذا الترك ، دل على عدم الإنن في الفعل ، وأقل مراتب

---

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح .

عدم الإذن الكراهة ، فيحمل عليها حتى يقوم الدليل على ما فوقها وهو التحريم .

وإذا ترك صلى الله عليه وسلم الأمر لمانع من الفعل يصرح به أو يفهمه المجتهد بطريق الاستنباط ، ثم يزول هذا المانع ، فإنه يصح النظر بعد في أمر المترك ويجرى حكمه على ما تقتضيه أصول الشريعة . كما ترك صلى الله عليه وسلم صلاة القيام في رمضان جماعة ، وذكر أن المانع من استمراره عليها خوف افتراضها عليهم ، ولما انقطع الوحي بانتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ارتفع المانع من صلاة التراويح جماعة ، وهو خوف الافتراض فلم يبق في تركها وضع للتأسي ، ولذلك رجع بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الأصل الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم لها في جماعة .

ومن هذا الباب تركه صلى الله عليه وسلم لقتل حاطب بن أبي بلتعة حين اطلع له على كتاب أرسله إلى قريش يخبرهم فيه ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال رداً على عمر بن الخطاب إذ قال له : دعني أضرب عنق هذا المنافق : "إنه قد شهد بحدراً وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بحدراً فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم(١)" ففى ظاهر الحديث تعليل عدم قتله بشهوده واقعة بدر ،

---

(١) صحيح الإمام البخارى .

فمن لم تتحقق فيه هذه المزية ممن يتجسسون على المسلمين ، ويبلغون أخبارهم للمحاربين يبقى أمره موكولا لاجتهاد الإمام ، ليجازيه بما تقتضيه المصلحة ولو بالإعدام ، وهذا مايقوله إمام دار الهجرة مالك بن أنس ، رحمه الله .

وإذا ترك صلى الله عليه وسلم أمراً لم يظهر في عهده ما يقتضى فعله ثم طرأ حال يجعل المصلحة في الفعل ارتفع طلب التأسى في الترك ، وأصبح ذلك الأمر مجالاً لنظر المجتهد . حتى يفصل له حكماً على قدر المصلحة الداعية إلى فعله . ومثال هذا : أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يجمع القرآن في مصحف ، إذ لم يظهر في عهده ما يدعوه إلى هذا الجمع ، ولكن كثرة من قتل في حرب أهل الردة من القراء أثارت الخوف على القرآن من الضياع ، ورأى الخليفة الأول صحة الجمع لهذا المقتضى الذي لم يكن في عهد الوحي قائماً .

ولا يدخل في الترك الذي نتحدث عنه عدم فعله صلى الله عليه وسلم لأمر لم تكن وسائلها قد تهيأت ، ولا الفنون التي يتوقف عليها إنشاؤها قد ظهرت ، فلا يخطر على البال أن نمنع من وضع آلات تعرف بها الأوقات في المساجد ، ونستند في هذا المنع إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذا في مسجده الشريف ، وليس من النفقة أن نرد الخبر بثبوت شهر رمضان يأتي عن طريق البرق أو الهاتف ، بدعوى أن الأخذ به مخالف للسنة ، إذ لم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات الشهر إلا بشهادة يؤديها من في حضرته ، وإنما يعد

مثل هذا من قبيل المسكوت عنه • فلاهل العلم أن يتناولوه بالاجتهاد ويلحقوه بالأصل الذى يصح تطبيقه عليه •

والترك الذى يدل على عدم الإذن هو ما يروى فى لفظ صريح • كتركه عليه الصلاة والسلام الأذان والإقامة ليوم العيد ، وتركه غسل شهداء أحد والصلاة عليهم • ويلحق بهذا تركه الذى لم ينقل بلفظ صريح ولكنه يفهم من عدم نقلهم للفعل الذى شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله لو وقع • فيصح لنا أن نقول : من السنة ترك رفع الأصوات بالذكر أمام الجنازة ، ويكفى فى الاستشهاد على أن السنة ترك هذا الرفع عدم نقلهم لفعله ، وهو من الأمور التى لو فعلت لتوفرت الدواعى على نقلها •

وقد وردت أحاديث دلت على أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتركون الأمر لمجرد ترك النبي صلى الله عليه وسلم له ، كما ورد أنه عليه الصلاة والسلام خلع نعله فى صلاة ، فخلعوا نعالهم ، حتى أخبرهم بعد بئنه علم من طريق الوحي أن بالنعل نجاسة (١) • ومن شواهد أنه كان عليه الصلاة والسلام اتخذ خاتماً من ذهب ، فاتخذوا خواتيم من ذهب • ثم نبذه ، وقال : "إني لن ألبسه أبداً" فنبذوا خواتيمهم (٢) •

ومن عرف مسابقة الصحابة رضى الله عنهم إلى الإقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى فى ترك المكروه ، لم يجد فى أمثال هذا الحديث دليلاً كافياً على أن تركه عليه الصلاة والسلام للشيء ، يحمل

---

(١) رواه الإمام أحمد وأبو داود • (٢) صحيح الإمام البخارى •

على أشد مراتب النهى وهو التحريم • وحرمة استعمال خاتم الذهب مأخوذة من الأحاديث الدالة على حرمة استعمال الذهب زينة للرجال •

#### تقريره :

من مقتضى ماقرر من عصمته صلى الله عليه وسلم وأمانته في التبليغ أن لايقر أحداً على أمر غير مأذون فيه شرعاً • فيكون إقراره للأمر دليلاً على أنه لاجرح في فعله ، سواء شاهده بنفسه فسكت أو بلغه فلم ينكره • وما لاجرح فيه يشمل الواجب ، والمندوب ، والمباح ، فيحمل على أقل مراتبه وهو الجواز حتى يقوم الدليل على الندب أو الوجوب • ولايدل الإقرار على جواز الفعل في حق من أقره النبي صلى الله عليه وسلم ، بل يكون الجواز حكماً شاملاً لجميع المكلفين ، أخذاً بالأصل الذي هو استواء الناس في أحكام الشريعة • فليس لأحد أن يعد اللعب في المسجد بالسلاح تمريناً على الحرب أمراً مخالفاً للسنة ، بعد أن ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر الحبيشة على اللعب في مسجده بالحرايب • وليس لأحد أن ينكر على المعتدة عدة وفاة إذا خرجت للاستفتاء ، بعد أن ثبت أن قريعة بنت مالك خرجت بعد وفاة زوجها تستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضع العدة ، فقال لها : "امكثي حتى يتقضى عدتك" ولم يتعرض لخروجها بإنكار •

ويتصل ببحث السنة مسألتان جرى فيهما اختلاف علماء الشريعة :

**إحداهما :** مايقوم الدليل على أنه سنة ثم يتهاون فيه الناس ، ولا يحتفظ به إلا فريق عرفوا باسم المبتدعة من ناحية اعتقاد أو عمل .

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى ترك هذه السنة احتراساً من التشبه بالمبتدعة . وضرب المثل لهذا بتسطيح القبور والتختيم باليمين ، والحق أن محافظة بعض المبتدعة على سنة حتى تصير شعاراً لهم لا يخرجها عن حقيقة السنة ، ولا يزال خطاب الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فيها متوجهاً إلى أولئك الذين تركوا السنة حتى يعودوا إليها .

**ثانيتها :** ما يخشى من فعله اعتقاد العامة لجوبه . فقد راعى بعض الأئمة مفسدة اعتقاد العامة لجوب ما هو مندوب إليه . كما ذهب الإمام مالك إلى : كراهة صوم ستة أيام من شوال مع صحة الحديث الوارد في فضله ، خشية أن يعتقد العامة وجوبها ، قال أبو إسحاق الشاطبي : والذي خشى منه مالك وقع في العجم ، فصاروا يتركون المسحرين على عادتهم والباقيين .

وكذلك قال أبو إسحاق المروزي من أصحاب الإمام الشافعي : لا أحب أن يداوم الإمام على مثل أن يقرأ كل يوم جمعة بسورة الجمعة ونحوها . لئلا يعتقد العامة وجوبه ، والجمهور لا يقيمون للخوف من اعتقاد العامة وزناً . والتبعة في مثل هذا على أهل العلم ، إذ هم المطالبون بتعليم الناس آداب دينهم وهدايتهم إلى سبيل ربهم ، وانظروا إلى ما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قبل الحجر الأسود



وقال : "إني أعلم أنك لاتتضر ولاتنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ماقبلتك" (١) فقد جمع بين الأخذ بالسنة ودفع ماعساه يخطر في أذهان العامة من اعتقاد فاسد .

#### البدعة :

البدعة في اللغة : الأمر المحدث على غير مثال ، محموداً كان الأمر أم مذموماً . ووردت البدعة في لسان الشارع ، فذهب الفقهاء في الحديث عنها مذهبين : (أحدهما) مذهب من يتوسع في معناها فيحملها على ما أحدث بعد عهد النبوة سواء أكان راجعاً إلى العبادات أم المعاملات ، وسواء أكان حسناً أم قبيحاً . قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : المحدثات من الأمور ضريان :

أحدهما : ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة ثراً أو إجماعاً . فهذه البدعة الضلالة والثاني : ما أحدث من الخبر ، وهذه محدثة غير مذمومة . وعلى هذه الطريقة جرى عز الدين بن عبد السلام ، إذ قسم البدعة إلى : واجبة كوضع علم العربية وتعليمه ، ومندوبة كإقامه المدارس ، ومكرهة كتزويق المساجد ، ومحرمة كتلحين القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع العربي ، ومباحة كوضع الأطعمة على الموائد ألواناً .

---

(١) صحيح الإمام البخاري .

ثانيهما مذهب من يفسر البدعة بالطريقة المخترعة على أنها من الدين وليست من الدين في شيء • فهي مذمومة في كل حال ، ولا يدخل في حقيقتها واجب أو مندوب أو مباح • وعلى هذا المعنى ورد قوله صلى الله عليه وسلم : " وكل بدعة ضلالة " وهذا ما يريده الإمام مالك رضي الله عنه في قوله : " من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً صلى الله عليه وسلم خان الرسالة ، لأن الله تعالى يقول : " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي " •

وأصحاب هذه الطريقة يحملون قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة التراويح : " نعمت البدعة هذه " على معنى البدعة في اللغة ، كما أن أصحاب الطريقة الأولى يذهبون في قوله صلى الله عليه وسلم : " وشر الأمور محدثاتها • وكل بدعة ضلالة " إلى أن المراد من المحدثنة والبدعة نوع خاص من المحدثات والبدع وهو ما كان مخالفاً للكتاب والسنة •

**والابتداع :** إما إحداث أمر في الدين غير مشروع من أصله ، كصلاة الرغائب في رجب ، وصلاة ليلة عاشوراء • وإما زيادة على أمر مشروع ، كالذكر يقرن بالرقص في حركات متطابقة • وإما نقص من المشروع ، كالذكر باسم مفرد في رأى من يعده بدعة ، نظراً إلى أن الوارد إنما هو ذكر الله بلفظ مركب مفيد • وإما تحويل المشروع عن موضعه ، كتقديم خطبة العيد على صلاته •

ويدخل فى البدع كل عمل استند صاحبه فى ابتداعه إلى حديث موضوع ، كالرقص فى حال الذكر الذى يروى فيه فاعلوه حديثاً موضوعاً هو "أن النبى صلى الله عليه وسلم تواجد واهتز حتى سقط الرداء عن منكبه" . أما الحديث الضعيف الذى يدل على فضل عمل خاص فينفى عن العمل اسم البدعة ، بشرط أن لا يكون ضعيفاً جداً . وأن يشهد لما رغب فيه من العمل أصل عام من أصول الشريعة . ويدخل فى البدعة ترك المأذون فيه على وجه التدين ، وتسمى البدعة التركية . وقد سدت الشريعة الطريق دون هذه البدعة ، إذ هم قوم أن يقعوا فى خطيئتها ، فقال تعالى : 'يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم' ولم تعد هذه البدعة بعد نزول الآية أناساً يتعلقون بها ويحسبون أنهم يتقربون إلى الله بالتزامها . وإنما انحدروا إليها من ناحية الزهد ، وللزهد مواطن لا يدخل ترك الطيبات فى حدودها . دعى الحسن البصرى إلى طعام ومعه أصحابه وفرقد السبخى(١) فقعدها على المائدة وعليها ألوان من الدجاج المسمن والفالوج وغير ذلك . فاعتزل فرقد ناحية . فسأل الحسن أهو صائم؟ قالوا : لا ولكنه يكره هذه الألوان ، فأقبل الحسن عليه وقال : يا فرقد أترى لعاب النحل يلباب البر بخالص السمن ، يعيبه مسلم ؟ ! ومن البدع التى يلبسها بعض المتصوفة بدعوى الزهد أثواب ينشئونها من قطع مختلفة ، وتسمى المرقعات . قال القاضى أبو بكر بن العربى فى كتاب العارضة : عن الثوب إذا خلق منه جزء كان

(١) السبخة موضع بالبصر يتسبب إليه فرقد لأنه كان يأوى إليه .

طرح جميعه من الكبر والمباهاة والتكاثر فى الدنيا • وإذا رقعته كان  
بعكس ذلك كله ، و رقع الخلفاء ثيابهم • والحديث مشهور عن عمر ،  
وذلك شعار الصالحين وسنة المتقين ، حتى اتخذ الصوفية شعاراً ،  
فجعلته فى الجديد وإنشاء مرقعة من أصلها ، وهذا ليس سنة ، بل هو  
بدعة عظيمة ، داخل فى باب الرياء ، وإنما المقصود بالترقيع استدامة  
الانتفاع بالثوب على هيئة البلى •

ومن أقيح البدع ما يوضع موضع سنة كالاستخارة بنحو  
المصحف، والسبحة بدل الاستخارة الواردة فى السنة التى  
هى صلاة ركعتين بالفاتحة وسورتى : "الكافرون والإخلاص" ثم  
الدعاء " (اللهم إني أستخيرك بعلمك إلخ) • ولو قال إنسان لآخر عند  
الملاقاة : "صباح الخير" أو : "أسعد الله صباحكم" مثلاً - فى موضع  
السلام عليكم، لعد صنيعة هذا من قبيل وضع المحدث مكان السنة •  
غير أن الفرق بين هذا المثال وما تقدمه أن الاستخارة بنحو المصحف  
والسبحة ممنوعة فى نفسها ، قال القاضى أبو بكر بن العربى فى كتاب  
الإحكام بعد أن تكلم على التعرض للغيب : فإن قيل فهل يجوز طلب  
ذلك فى المصحف ؟ قلنا لا يجوز ، فإنه لم يتبين المصحف ليعلم به  
الغيب • إنما بينت آياته ، ورسمت كلماته ليمنع عن الغيب ، فلا  
تشتغلوا به ولا يتعرض أحدكم له • وأما نحو : "أسعد الله صباحكم"  
فإنما يذكر حيث يوضع موضع تحية الإسلام ، فلو أضيف إلى التحية  
الإسلامية لم يكن فى إضافة إليها من بأس •

ومما يفعله بعض الناس بدل حكاية الأذان والدعاء : (اللهم رب هذه الدعوة التامة إلخ) الثابتين في الصحيح أن يقول الشخص "مرحباً بحبيبي وقرّة عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم" ثم يقبل إيهاميه ويجعلهما على عينيه ، ولا نعلم لهذا الذي يفعلونه من سند يوثق به حتى يصح أن يقام مقام سنة ثابتة .

ولا يدخل في البدعة ما يفتى به البالغ درجة الاجتهاد وإن خالف الجمهور ، وإنما هو رأى مرجوح وآخر راجح ، إلا أن تكون الفتوى مخالفة للنص الجلي من القرآن أو السنة ، أو القواعد القاطعة أو الإجماع ، فإن الفتوى تكون حينئذ زلة لا يصح البقاء عليها أو المتابعة فيها .

والشاهد على ما نقول من أن الأعمال التي تسند إلى آراء اجتهدية ولو كانت مرجوحة لا تسمى بدعة ، أن الأئمة المجتهدين يرون أقوال مخالفيهم بالنسبة إلى أقوالهم مرجوحة ، ولا ينسبونهم إلى ضلال ، ولا ينكرون على من يقتدى بهم في المذهب . وإجماعهم على أن حكم الحاكم يرفع الخلاف : شاهد على أن المجتهد لا يرى أن العمل بقول مخالفه بدعه ، ولو كان في نظره بدعة لما أفتى بإقراره وهو يعد أن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار . فلا تسمى الصلاة لغير الخسوف والكسوف كالزلزلة والرياح الشديدة بدعة وضلالة ، وصاحبها مبتدعاً ضالاً ، لأنها مشروعة عند بعض الأئمة وإن كانت أدلتهم فيما نرى أو يرى الإمام الذي نقفها على مذهبه ، واهية مرجوحة .

نقول هذا تحذيراً من قوم لم يدرسوا أصول الدين ، ولم يتعرفوا  
مقاصد الشريعة ، وبمجرد ما يتلون آية أو حديثاً ويبدو لهم - وهم  
أشباه العامة - أن مايقوله الإمام فلان أو الأئمة الأربعة مخالف للآية أو  
الحديث ، يعجلون إلى الإنكار ، ولا يبالون أن يسموا العمل على  
ماظهر من أنه مخالف لنص الكتاب أو السنة ، بدعة ، وصاحبها  
مبتدعاً .

وإذا كان في أشباه العامة من يقرأ الحديث في صحيح الإمام  
البخارى أو الإمام مسلم مثلاً ، ولا يحسن أن يتفقه فيه على مقتضى  
أصول الشريعة ، فيخف إلى الطعن في مذاهب الأئمة حتى ينزها  
بلقب البدعة .

فإن في المستضعفين من أهل العلم من يعمد إلى أعمال يبتدعها  
العامة مخالفة للنصوص الجلية أو القواعد القطعية ، فيطلب لها  
مخرجاً يبتغى بها مرضاتهم : ( والله ورسوله أحق أن يرضوه ) .  
ومن أضر البدع ما يكون إتلافاً للمال وإففاقاً له في غير جدوى ،  
كإيقاد الشموع على قبور الأولياء بقصد القرية . ومن أجليها للخسار  
ما يعوق عن فعل خير كالاستخارات غير الشرعية ، فقد يتفق لفاتح  
المصحف أن يقع نظره على آية فيها معنى النهي - مثلاً - فيترك  
الأمر ، ويكون في فعله لو استشار أو اعتمد على الاستخارة الشوعية  
خير كثير .

ومن شرها ما يفعل بدعوى القرية ويكون في الواقع مثيراً  
للأهواء ، مبعداً للنفوس عن التقوى ، كهذه الأشعار التي توصف فيها  
الخمور والغواني والغلمان ، ولا يتحاشى فيها عن ذكر العشق والهجر

والوصال والعيون والشغور والرضاب ، ويتغنى بها فى المجمع بزعم أنها كنايةات أو إشارات لها تعلق بالحضرة الإلهية أو النبوية .  
ومن أسوأ البدع ما يضاهاى به بعض طرق المخالفين كهذا الذى يدعو إليه بعض الزائغين أو المغفلين من إقامة خليفة (روحى) لاجند له ولاسلاح ولايملك من تنفيذ الأحكام الشرعية قليلاً ولا كثيراً ، يدعو إليه الزائغون لأنهم يريدون اتخاذه رمزاً لفصل الدين عن السياسة ، ويدعو إليه بعض المغفلين لأنهم لم يتنبهوا لسريرة الزائغين أو لما قصد الشارع فى إقامة الخليفة من مصلحة اتحاد كلمة المسلمين وتنفيذ أحكام شريعته الغراء ، وإنما يتحد المسلمون تحت راية من يحترمونه لعذله وجهاده فى الحق جهاداً يطمس على أثر الباطل .  
وإنما يقيم أحكام الشريعة على وجهها من يكون فى لسانه حجة وفى يده قوة .

ومن البدع التى جاء الإسلام ليقتلها من منبتها أعمال يبينها أصحابها على زعم أنها تقى من الجن ، وليس بينها وبين هذه الوقاية من صلة ، كذبح حيوان ، أو صنع طعام ، باعتقاد أنه يجلب رضاهم ، ويكون سبباً لدفع ضرر يتوهم أنه يجى من ناحيتهم . ذكر لابن شهاب: أن إبراهيم بن هشام المخزومى أجرى عيناً فقال له بعض المهندسين عند ظهور الماء : لو أهرقت عليها دماً كان أحرى أن لاتغيض ولا تغور فتقتل من يعمل فيها . فنحر جزائر (١) حتى جرى الماء

(١) جمع جزور وهى الناقة المجزورة أى المنحورة .

مختلطاً بالدم ، وأمر فصنع له ولأصحابه منه طعام • فقال ابن شهاب: أما بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يذبح للجن ؟ وقد عرفت أن ترك السنة لا يستدعى فعل بدعة ، إلا أن نترك السنة على اعتقاد أن خير الدين في تركها ، فيكون من قبيل البدعة التركية • كمن يترك الصلاة في جماعة بدعوى أن صلاته في حال انفراد أجمع للقلب وأدعى للخشوع • أما من ترك السنة لغرض دنيوى، فلا يسمى لمجرد تركه السنة مبتدعاً • كما اعتاد الناس ترك تسميت (١) الرؤساء مهابة لهم ولو حمدوا الله تعالى بعد العطاس • عطس المأمون مرة في محضر جماعة فلم يشمت أحد ، فقال لهم : لماذا لم تشمتوني ؟ قالوا هيناك ، فقال : لاخير في مهابة تحرمنى من رحمة الله • وإنما أمانت هذه السنة في مجالس الرؤساء استتكاك بعضهم من الرد على من يشمتهم ، وما كان لهم أن يستكفوا •

وإذا كانت البدع تشوه وجه الدين الحنيف في نظر من يجهلون حقائقه فضلاً عما تجره من المفسدات العظيمة والمآثم ، فمن الواجب على أهل العلم أن يحاربوها بما استطاعوا ، وعلى القوة الحاكمة أن تشد أزهرهم في تغييرها ، وكثير من البدع لا تقتل عروقها ويطمس على آثارها إلا أن تتعاضد القوتان العلمية والتنفيذية على إمانتها ، قال

---

(١) تسميت العاطى : الدعاء له •



عز الدين بن عبد السلام في رسالة (١) أنكر فيها بدعة صلاة  
الرجائب: "ولما صح عند الملك الكامل رحمه الله أنها من البدع  
المفتراة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أطلعها من الديار  
المصرية • قطوبى لمن تولى شيئاً من أمور المسلمين • فأعان على  
إماته بدعة أو إحياء سنة" •

---

(١) أوردها ابن السبكي في طبقات الشافعية ج ٤ ص ١٠٥ •

## المضمون الأخلاقي فى كتاب كلية ودمنة

د . حامد ظاهر \*

يعد كتاب "كلية ودمنة" ، الذى ترجمه عبد الله بن المقفع فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ، من أوائل ما نقل إلى اللغة العربية فى تاريخ الحضارة الإسلامية . والواقع أن هذا الكتاب النفيس قد احتل منذ ذلك الوقت مكانة كبيرة لدى المسلمين ، واستمرت هذه المكانة على مدى العصور حتى يومنا هذا . فما زالت تتوالى طباعات الكتاب الشعبية ، وتتم قراءته فى المدارس على نطاق واسع ، كما أنه تحول فى الأونة الأخيرة إلى مادة تلفزيونية تجتذب الصغار والكبار معا . ولاشك فى أن محافظة كتاب كهذا على ذلك العمر الطويل ترجع ، فى رأينا ، إلى عدة عوامل ، يتصل بعضها ببناء الكتاب الخارجى ، وبعضها الآخر بمادته ومضمونه . وهذه العوامل بالطبع متضافرة وممتزجة فيما بينها ، إلا أننا نعرضها هنا على هذا النحو لمزيد من التفصيل .

أما العوامل الخاصة ببناء الكتاب الخارجى ، فيمكن أن نلخصها فيما يلى :

**أولا :** يعتمد الكتاب على الأسلوب القصصى المتنامى ، أى الذى تسلم فيه القصة إلى قصة أخرى ، وربما إلى ثالثة ورابعة . وفى كل قصة

(\*) أستاذ الفلسفة الإسلامية ، وعميد كلية دار العلوم - بجامعة القاهرة .

تتعرض الشخصيات لمواقف درامية معقدة ، ونجدها تتصرف بذكاء ،  
وتتخاطب بإقناع .

**ثانياً :** أن معظم شخصيات هذه القصص من الطيور والحيوانات .  
وهى بذلك تنتمى إلى عالم مجهول من الإنسان ، ولكنه مشوق له على  
الدوام . فهو يستثير خيال القارئ بالإضافة إلى استثارة عقله ، حيث يجد  
نفسه مطالباً بإرجاع كل شخصية من الطيور والحيوانات إلى ما يشبهها في  
عالم البشر : فالأسد رمز للملك ، والنمر رمز للوزير ، والثعلب للشخص  
الماكر ، والحمامة للإنسان الطيب . . . وهكذا .

**ثالثاً :** أن الكتاب يستخدم لغة سهلة ورشيقة ، ويكاد يخلو تماماً من  
الإملا ، نتيجة استخدامه طريقة الحوار ، واعتماده أحياناً على الفكاهة .

**رابعاً :** أن الكتاب يبدأ بأربع مقدمات ، تبين أهميته ، ومدى قيمته  
العالمية : فهناك حرص ملك الفرس على اقتنائه ، ومحاولته في الحصول  
عليه من الهنود ، بالإضافة إلى دعوة القارئ إلى تناوله بعناية ، والاستفادة  
من "جواهر" معانيه المخبوءة وراء شكله الظاهري .  
وأما العوامل الخاصة بمادة الكتاب ومضمونه ، فأهمها :  
**أولاً :** أنه يمتلئ بالحكم والأمثال التى تعتبر خلاصة مركزة لأراء  
الفلاسفة وتجارب الشعوب القديمة ، ويمكن بسهولة أن يجد القارئ فى كل  
زمان ومكان انعكاساتها الواضحة على حياته وعصره .

**ثانياً :** أن الكتاب يمجّد الفضائل الأساسية كالرفاء والكرم والشجاعة والعفة الخ ، ويدين الرذائل والشرور في شتى مظاهرها . ومن هنا صلح أن يستخدم وسيلة جيدة من وسائل تهذيب أخلاق النشء وتربيته في مختلف العصور .

**ثالثاً :** أن الكتاب يصور في الغالب بيئة الملوك والحكام والحاشية المحيطة بهم . ومن المعروف أن هذه البيئة تثير دائماً فضول الجماهير ، وتستهوئ مزاجهم ، كما هو الحال في ألف ليلة العربية ، والمآسى الإغريقية، ومسرحيات شكسبير الملكية .

**رابعاً :** أن مترجمه الذكي ، ابن المقفع ، قد كساه بطابع ديني واضح جداً في لغته العربية التي تشيع فيها ألفاظ الرضا بالمقدور ، وأحوال الدين والدنيا ، والآخرة والأولى . وهذا ، في رأينا ، ما جعل الكتاب يدخل بسرعة في بناء الثقافة الإسلامية ، ويصبح ، على الرغم من أصله الأجنبي ، معلماً بارزاً من معالمها .

**بناء الكتاب :**

يحتوي كتاب كليلة ودمنة على أربع مقدمات ، تليها (١٤) حكاية رئيسية ، موزعة على (١٥) باباً .  
أما المقدمات الأربع ، فأولها مقدمة على بن الشاه الفارسي ، وفيها يذكر الدافع وراء تأليف الفيلسوف الهندي القديم بيديا كتاب كليلة ودمنة لدبشليم ، ملك الهند (سبب تأليف الكتاب) .

وتحكى المقدمة الثانية رحلة الحكيم الفارسي برزويه إلى بلاد الهند مبعوثاً من قبل كسرى ، ملك الفرس ، لمحاولة اصطحاب الكتاب ، ونقله إلى اللغة الفارسية (محاولة الحصول على الكتاب) .

والمقدمة الثالثة بقلم ابن المقفع ، مترجم الكتاب إلى اللغة العربية ، وفيها يبين أهمية الكتاب ، ويدعو القارئ إلى تدبر معانيه بعمق (أهمية الكتاب) .

أما المقدمة الرابعة ، فهي عبارة عن قصة حياة برزويه ، الحكيم الفارسي الذي أحضر الكتاب من الهند ، وترجمه إلى اللغة الفارسية ، وقد كتبها بزرجمهر ، وزير كسرى بنفسه ، تحقيقاً لرغبة الحكيم في أن يخلد اسمه ، بوضع ترجمة حياته في مقدمة هذا الكتاب النفيس (سيرة المترجم الفارسي) .

أما الأبواب الخمسة عشر ، فإنها تتوالى على النحو الآتي :

- ١- باب الأسد والثور ، وموضوعه الرئيسي الوشاية الماكرة التي تفسد بين شخصين متحابين .
- ٢- باب الفحص عن أمر دمنة ، وهو عبارة عن تكملة للموضوع السابق ، وموضوعه المصير السيء للواشي .
- ٣- باب الحمامة المطوقة ، وموضوعه الرئيسي بداية تواصل إخوان الصفاء ، واستمرار مودتهم .
- ٤- باب اليوم والغريبان ، وموضوعه الرئيسي عدم الاغترار بالعدو ، وإن أظهر تضرعاً وملقاً .

- ٥- باب القرد والغولم (١) ، موضوعه الرئيسي إضاعة مايسعى إليه الإنسان، بعد بذل الجهد فيه .
- ٦- باب الناسك وابن عرس (٢) ، وموضوعه الرئيسي ثمرة العجلة فى الأفعال .
- ٧- باب الجرذ والسنور (٣) ، وموضوعه الرئيسي الالتجاء إلى موالاة بعض الأعداء عند كثرتهم حول الإنسان .
- ٨- باب ابن الملك والطائر فزة ، وموضوعه الرئيسي ضرورة اتقاء أصحاب الثأر بعضهم بعضا .
- ٩- باب الأسد والشغير (٤) الناسك ، وموضوعه الرئيسي مراجعة الملك من عاقبهم بدون جرم ، أو جفاهم ذنب .
- ١٠- باب إيلاذ وبلاذ وبراخت ، وموضوعه الرئيسي الأمور التى يثبت بها الملك : هللى هى الحلم أو المروءة أو الشجاعة أو الجود ؟
- ١١- باب اللبؤة والإسوار (٥) والشغير ، وموضوعه الرئيسي العفو عند المقدرة ، والاعتبار بما ينزل بالمرء من المصائب .
- ١٢- باب الناسك والضيف ، وموضوعه الرئيسي ترك الإنسان مايحسنه إلى غيره ، مع عدم إجادته فيه ، ويقاؤه متحيرا .
- ١٣- باب السائح والصانع ، وموضوعه الرئيسي وضع المعروف فى غير موضعه ، مع رجاء الشكر عليه .
- ١٤- باب ابن الملك وأصحابه ، وموضوعه الرئيسي رفعة الجاهل فى الدنيا ، وابتلاء العاقل الحكيم .

(١) الغولم : ذكر السلحفاة (٢) ابن عرس : العرسة بالعامية المصرية .  
(٣) السنور : القط . (٤) الشغير : الثعلب الصغير .  
(٥) الإسوار : قائد من الفرس

١٥- باب الحمامة والتعلب ومالك الحزين(١) ، وموضوعه الرئيسي عاقبة تقديم المشورة للغير ، مع عدم تقديمها للنفس .

#### تحليل مقدمة ابن المقفع :

سبق أن ذكرنا أن مقدمة ابن المقفع تحتل الموضع الثالث بين المقدمات الأربع التي صدر بها كتابة كليلة ودمنة . وهي تهمنا بصفة خاصة لأنها مقدمة المترجم الذي نقل الكتاب من اللغة الفارسية القديمة إلى اللغة العربية . ومما لاشك فيه أن مؤلف أى كتاب إذا كان يعنى جيداً أهمية كتابه ، فإن مترجمه هو أدرى الناس بهذه الأهمية . لأن المترجم لا يقدم ، فى الغالب ، على نقل كتاب أجنبى إلى لغة قومه إلا بعد أن يكون قد أدرك قيمة هذا الكتاب فى اللغة الأم الموضوع فيها ، أو أحس بحاجة أهل لغته إلى أن يسد هذا الكتاب ثغرة فى ثقافتهم ، أو يضيف جديداً إلى تراثهم .

ومن المعروف - فى مجال الترجمة - أن المترجم يود دائماً أن ينقل بكل دقة ما يوجد فى اللغة الأجنبية ، ولكن لغته كثيراً ماتخونه ، أو لا تسعفه بالألفاظ الكافية ، أو الدالة ، أو قد يغمض المعنى فى اللغة الأصلية بحيث يتعذر نقله بوضوح إلى اللغة المنقول إليها . ولهذا فإن مأساة المترجم حقيقية . ونادراً ما نجد المترجم الأصيل راضى البال تماماً عما قام به . ومع ذلك ، فإن المترجم قد يصرح لنا ببعض المعلومات حول العمل الذى قام بترجمته . وعندئذ تعتبر هذه المعلومات غاية فى الأهمية ، لأنها قد توضح لنا سبب اختياره للكتاب الذى ترجمه ، أو تشير إلى مواطن القوة فيه، أو ترشد إلى المقاصد الخفية التى يكون المترجم أقدر من غيره على إدراكها .

(١) مالك الحزين : أبو قردان بالعامية المصرية .

ومقدمة ابن المقفع لكليلة ودمنة تحتوى على الكثير من ذلك .  
تبدأ ببيان أهمية الكتاب باعتباره أبلغ ما وضع علماء الهند فى فن التألف .  
يقول ابن المقفع : "هذا كتاب كليلة ودمنة ، وهو مما وضعه علماء الهند من  
الأمثال والأحاديث التى ألهموا أن يدخلوا فيها أبلغ ما وجدوا من القول فى  
النحو الذى أرادوا" (١) .

أما المضمون فإن ابن المقفع يصرح بأنه يتمثل فى "الحكمة" التى تم  
عرضها بأسلوب مسل ، يجذب الخاصة والجمهور على السواء . يقول :  
"وأما الكتاب فجمع حكمة ولهوا : فاختره الحكماء لحكمته ، والسفهاء  
للهمه" (٢) وبالنسبة إلى المتعلم الناشئ فإنه يتقبله فى البداية بسهولة ، لكنه  
عندما يكبر ، وينضج يدرك أنه يمتلك بالفعل كنزاً من كنوز الحكمة" فأغناه ما  
أشرف عليه من الحكمة ، عن الحاجة إلى غيرها من وجوه الأدب" (٣) .

ويدعو ابن المقفع قارئ كليلة ودمنة إلى ضرورة تدبر مقاصد الكتاب  
التي تكمن خلف بنائه الظاهري على السنة الحيوانات والطيور : "ينبغي لمن  
قرأ هذا الكتاب أن يعرف الوجوه التى وضعت له ، وإلى أى غاية جرى  
مؤلفه فيه عندما نسيه إلى البهائم ، وأضافه إلى غير مقصيح ، وغير ذلك من  
الأوضاع التى جعلها أمثالا ، فإن قارنه متى لم يفعل ذلك لم يدرك ما أريد  
بتلك المعاني ، ولا أى ثمره يجتنى منها ، ولا أى نتيجة تحصل له من  
مقدمات ماتضمنه الكتاب . وإنه وإن كان غايته استتمام قراءته إلى آخره  
دون معرفة ماقرأ منه لم يعد عليه شئ يرجع إليه نفعه" (٤) .

وهكذا يتبين أن "المضمون" هو المقصود الأساسى من كتاب كليلة  
ودمنة ، وأن الشكل بالتالى ليس إلا وسيلة لتوصيل هذا المضمون إلى

(١) كليلة ودمنة ص ٢١ . (٢) السابق ، نفس الصفحة .

(٣) السابق ، نفس الصفحة . (٤) السابق ، نفس الصفحة .



القراء . يقول ابن المقفع : "وقد ينبغي للناظر في كتابنا هذا ألا تكون غايته التصفح لتراويقه ، بل يشرف على مايتضمن من الأمثال ، حتى ينتهي منه ، ويقف عند كل مثل وكلمة ، ويعمل فيها رويته" (١) .

ومما يؤكد ذلك أن ابن المقفع يدعو القارئ - بعد أن يدرك مقاصد الكتاب وأغراضه الأساسية - أن يطبقها في حياته العملية ، لأن "العلم لا يتم إلا بالعمل" (٢) . وهذا هو مفهوم الحكمة الذى كان شائعاً لدى الفلاسفة والمفكرين في الحضارات القديمة ، المصرية والهندية والفارسية ، ثم انتقل منها إلى الحضارة الإغريقية ، وانتشر بعد ذلك في الحضارة الإسلامية . يقول ابن المقفع : "إن العاقل إذا فهم هذا الكتاب وبلغ نهاية علمه فيه ، ينبغي له أن يعمل بما علم منه لينتفع به ، ويجعله مثلاً لايحيد عنه" (٣) .

ويتفق ابن المقفع مع كل من أفلاطون وأرسطو في أن الأفعال الأخلاقية تعتبر نتيجة منعلقية للعلم بها ، لأنه على قدر العلم تكون المسؤولية في الجزاء على التقصير ، كما لو أن رجلين أحدهما بصير ، والآخر أعمى ، ساقهما الأجل إلى حفرة فوقها فيها ، كانا إذا صارا في قاعها بمنزلة واحدة ، غير أن البصير أقل (عذراً) عند الناس من الضيرير ، إذ كانت له عينان يبصر بهما ، وذاك (أى الأعمى) بما صار إليه جاهل غير عارف" (٤) .

وينبه ابن المقفع إلى قاعدة أساسية في مجال التربية والإصلاح الاجتماعى والأخلاقى بصفة عامة ، تتمثل في ضرورة أن يبدأ الإنسان بإصلاح نفسه ، قبل أن يتصدى لإصلاح الآخرين ، وكذلك يحذر من أن يكون هدف الإنسان من تحصيل العلم إنما هو نفع الآخرين دون أن ينتفع هو به قبلهم ، فيصبح "كالعين التى يشرب الناس ماءها ، وليس لها فى ذلك

(١) السابق ، ص ٢٢ . (٢) السابق ، ص ٢٢ .  
(٣) السابق ، ص ٢٢ . (٤) السابق ، نفس الصفحة .

شئ من المنفعة ، وكدودة القز التي تحكم صنعتة ولا تنتفع به ، فينبغي لمن طلب العلم أن يبدأ بعطلة نفسه ، ثم عليه بعد ذلك أن يقيسه" أى يذيعه بين الناس .

ويصرح ابن المقفع بالهدف النهائي من كليلة ودمنة حين يقول : "يجب على قارئ هذا الكتاب أن يديم النظر فيه من غير ضجر ، ويلتمس جواهر معانيه ، ولا يظن أن نتيجته الإخبار عن حيلة بهيمتين أو محاوره سيع لثور ، فينصرف بذلك عن الغرض المقصود"<sup>(١)</sup> وبعد أن يورد حكاية تتضمن غفلة الشخص عن الهدف الأصلي الذي يبحث عنه مع وجوده بين يديه ، يقول معقبا : "وكذلك الجاهل ، إذا أغفلوا أمر التفكير في هذا الكتاب ، وتركوا الوقوف على أسرار معانيه ، وأخذوا بظاهره"<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً تنتهى مقدمة ابن المقفع بتبنيه القارئ إلى أغراض الكتاب حتى لا يخطئ الهدف الحقيقي من قراءته . وهو يقسم هذه الأغراض إلى أربعة : أحدها : ما قصد فيه إلى وضعه على السنة البهائم غير الناطقة ليسارع إلى قراءته أهل الهزل من الثبائن ، فتستمال به قلوبهم : لأنه الغرض بالنوادر من حيل الحيوان .

والثاني : إظهار خيالات الحيوان بصنوف الأصباغ والألوان ، ليكون أنساً لقلوب الملوك ، ويكون حرصهم عليه أشد للنزهة في تلك الصور .  
والثالث : أن يكون على هذه الصفة : فيتخذ الملوك والسوقة ، فيكثر بذلك انتساخه ، ولا يبطل ، فيخلق (أى يبلى) على مرور الأيام ، ولينتفع بذلك المصور والناسخ أبداً .

(١) السابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ . (٢) السابق ، ص ٢٦ .

والغرض الرابع ، وهو الأقصى ، وذلك مخصوص بالفيلسوف وحده (١)

ولاشك في أن هذا الغرض الأخير هو - في رأينا - مقصود الكتاب الأصلي ، ويترتب على ذلك أن قراءة "كليلة ودمنة" ينبغي أن تتم على هذا المستوى الفلسفي ، دون التوقف كثيراً على الوسائل الفنية التصويرية - التي تقع مهمة دراستها على عاتق باحثين آخرين في مجالات أخرى • وهذا هو السبب الذي دعانا إلى أن نركز على المضمون الأخلاقي في الكتاب ، دون أن يكون هذا التركيز نتيجة فكرة مسبقة ، أو فرضاً لوجهة نظر خارجية ، وإنما هو نابع من واقع العمل نفسه ، واستجابة طبيعية لدعوة مترجم الكتاب، والمقدمات التي تؤدي إلى ذلك •

#### تصنيف المادة الأخلاقية في كليلة ودمنة :

عناصر المادة الأخلاقية في كليلة ودمنة متناثرة في ثنايا الحكايات كلها • وهي تكون في الغالب جزءاً أساسياً من الحوار الذي يدور بين الشخصيات • ومع ذلك فمن الممكن فصلها على حدة ، وتبويبها كما فعلنا هنا • فبعد أن قمنا باستخلاص عناصر هذه المادة ، كل على حدة ، عمدنا إلى تصنيفها في مجموعات مستقلة ، وقد أمكن وضع عناوين رئيسية لكل مجموعة • وفيما يلي قائمة مرتبة بهذه المجموعات تبعاً لعدد النصوص التي تحتوى عليها كل منها :

---

(١) السابق ، نفس الصفحة •

م	الموضوع	عدد التصوص الواردة فيه
١	العقل والعقل	٥٢
٢	السلطان وصحبته	٥١
٣	الصديق	٣٥
٤	أخلاق سيئة	٢٠
٥	العدو	١٩
٦	نصائح وحكم	١٦
٧	أخلاق حسنة	١٤
٨	طبيعة الإنسان	١٣
٩	المال وعدمه	١١
١٠	القضاء والقدر	١٠
١١	الحيلة	٨
١٢	صاحب الدنيا	٧
١٣	مفترقات	١٢

ومن الطبيعي أن يحتوى كل موضوع من هذه الموضوعات السابقة على عدة أفكار فرعية تعتبر جوانب مختلفة له . أما كل نص فإنه يشتمل على فكرة محددة . وهو يتكون من جملة أو فقرة ذات طابع تقريرى يبدو عادة فى شكل جملة اسمية (تبدأ باسم) . وقد يتم أحياناً تأكيدها بحرف التأكيد (إن) ، أو بحرف الحصر (إنما) ، لكنها عندما ترد فى شكل جملة فعلية (مبدوءة بفعل) فإنها تسبق عادة بعبارة (ينبغي) أو (لاينبغي) ، وهى عبارة معيارية تضع النماذج التى يجب - أو لا يجب - اتباعها .

إن إعادة ترتيب هذه النصوص والفقرات الأخلاقية المتناثرة في ثنايا الحوار - لاتساعد ، في رأينا ، على تكوين تصور متكامل للمضمون الأخلاقي لكتاب كليله ودمنة فحصب ، وإنما تعتبر أيضا استجابة طبيعية لدعوة ابن المقفع إلى اكتشاف هذا المضمون . ثم إننا الآن أمام واحدة من طريقتين لعرض تلك المادة الضخمة من الحكم والأمثال والنصائح والتحذيرات :

(أ) إما أن نضعها كما هي تبعاً لأولية ورودها في الكتاب . وهذا أمر سهل ، لأنه لايتطلب منا أكثر من أن نتتبع أرقام الصفحات ، ونوردها في ترتيبها العادي .

(ب) وإما أن نتدخل بعملية صياغة جديدة للنصوص نفسها ، مع محاولة وضعها في نسق منطقي متدرج ، بحيث تخرج فيه النتائج بصورة طبيعية من مقدماتها . وهذا كما هو واضح طريق صعب ، لكننا نفضله لأنه يتقدم بهذه الدراسة خطوة أخرى إلى الأمام ، في مجال الترتيب الموضوعي للكتاب .

ولكى نسهل على القارئ عملية ارجاع النصوص التي اعتمدنا عليها إلى مواضعها من كتاب "كليله ودمنة" فإننا سنضع أرقام صفحاتها بين قوسين هكذا ( ) عقب كل نص أو فكرة نوردها ، علماً بأننا قد اعتمدنا على طبعة الشعب (القاهرة ١٩٦٦) .

#### ١- العقل والعقل :

تبين القائمة التي أوردناها أن هذا الموضوع يحظى بأكثر قدر من النصوص في كتاب كليله ودمنة (٥٢ نصاً) . ومن الواضح أن الاهتمام به يتمشى مع هدفه الأساس الذي يمجّد الحكمة ، فهي كنز لايفنى على إنفاق

(٨) ، يرفع من شأن الحكماء • وإنه إذا كان للملوك فضل في مملكتها ، فإن للحكماء فضلاً في حكمتها أعظم ، لأن الحكماء أغنياء عن الملوك بالعلم ، وليس الملوك بأغنياء عن الحكماء بالمال (٧) •

والواقع أن الحكماء ، الذين هم صفوة العقلاء ، لا يشيرون على الإنسان إلا بالخير ، في حين أن الجهال يشيرون بضده (٨) ، وبالتالي فإن من لم يستحى من الحكماء ويكرمهم ، ويعرف فضلهم على غيرهم ، ويصنهم عن المواقف الواهنة ، وينزهم عن المواطن الرذلة •• كان ممن حرم عقله ، وخسر دنياه ، وظلم الحكماء حقوقهم ، وعد من الجهال (٧) •

إن العقل أفضل من كل شيء (١٠٨) ، حتى أن أسعد الناس في الدنيا والآخرة من رزقه الله رأياً وعقلاً (١١٠) وإذا قورن بين ما يحققه الإنسان في حياته ، ظهر أن عمل يوم واحد ، إذا أجهد فيه الرجل بدنه ، قيمته درهم ، وجمال يوم واحد يساوي خمسمائة درهم ، وعقل يوم واحد ثمنه مائة ألف درهم (١٠٩) •

ثم إن العقل واحد من أربعة أمور اختص بها الإنسان ، من بين سائر الحيوان ، وهي جماع مافي العالم : الحكمة والعفة والعقل والعدل : فالعلم والأدب والروية داخلة في باب الحكمة ، والحلم والصبر والوقار داخلة في باب العقل ، والحياء والكرم والصيانة والأنفة داخلة في باب العفة ، والصدق والإحسان والمراقبة وحسن الخلق داخلة في باب العدل • وهذه هي المحاسن ، وأضدادها المساوئ (٨) •

والعقل لصاحبه كالعين للبصير • فكما أن البصير يبصر أمور العالم ،  
ومافيه من الزيادة والنقصان والقريب والبعيد ، فكذلك العالم يبصر البير  
والإثم ، ويعرف عمل الآخرة ، وتبين له نجاته ، ويهتدى إلى صراط  
مستقيم(١٠٠) •

والعقل إنسان مستفيد من تجارب ماضيه ، ملاحظ جيد لحاضره ،  
متطلع إلى مستقبله من أجل اجتلاب المنافع ، وإبعاد المضار : "إن أموراً  
ثلاثة ، العقل جدير بالنظر فيها ، والاحتياال لها بجهده :  
منها النظر فيما مضى من الضر والنفع ، فيحترس من الضر الذى  
أصابه فيما سلف لنلا يعود إلى ذلك الضر ، ويلتمس النفع الذى مضى  
ويحتال لمعاودته •

ومنها النظر فيما هو مقيم فيه من المنافع والمضار ، والاستيثاق بما  
ينفع ، والهرب مما يضر •  
ومنها النظر فى مستقبل مايرجو من قبل النفع ، وما يخاف من قبل  
الضر ، فيستتم مايرجو ويتوقى ما يخاف بجهده (٣٩) •  
ويتبين عقل الرجل فى ثمانى خصال :

- ١- الرفق ،
- ٢- أن يعرف الرجل نفسه فيحفظها ،
- ٣- طاعة الملوك ، والتحرى لما يرضيهم ،
- ٤- معرفة الرجل موضع سره ، وكيف يتبغى أن يطلع عليه صديقه ،
- ٥- أن يكون على أبواب الملوك أدبياً ، قلق اللسان (أى فصيحاً) ،
- ٦- أن يكون لسره ، وسر غيره حافظاً ،
- ٧- أن يكون على لسانه قادراً ، فلا يتكلم إلا بما يأمن تبعته ،
- ٨- أن كان بالمحفل •• لايتكلم إلا بما يسأل عنه •

فمن اجتمعت فيه هذه الخصال ، كان هو الداعى إلى الخير إلى نفسه

• (١٧)

والعاقل لا يخفى فضله ، حتى وإن أخفاه ، فهو كالمسك الذى يكتم ، ثم لا يمنعه ذلك من النشر الطيب والأرج الفائح (٦٣) وإنما كان الفضل للعاقل بسبب حزمه ، وبصره بالأمور ، أما الكسلان المتردد فإن الفضل لا يصحبه أبداً (٦٧) •

وبالنسبة إلى موقف العاقل من المال ، فإنه لا ينبغي أن يلتمس من الدنيا غير الكفاف الذى يدفع به الأذى عن نفسه ، وهو اليسير من المطعم والمشرب إذا اشتمل على صحة البدن ، ورعاية الحال (٦٧) وبالتالى فإنه لا يحزن لقلة المال أبداً ، فإن المال الكثير كظل الغمامة فى الصيف ، لا ثبات له • وإنما مال العاقل عقله ، وما قدم من صالح الأعمال (٦٧) وإذن ، يجدر بالعاقل أن يكون سعيه فى طلب ما يبقى ويعود نفعه عليه غداً ، وأن يمتنع بسعيه ما سوى ذلك من أمور الدنيا ، فإن منزلة المال عند العاقل بمنزلة المدر (قطع الطين اليابس) ، ومن هنا قيل إن العاقل لا غربة له ، فهد كالأسد الذى لا ينقلب إلا ومعه قوته (٦٧) لأن الدنيا لا تأسره بأشياءها ، أو ممتلكاتها الزائلة •

وإذا كان العقل هو رأس مال العاقل ، الذى يعتمد اعتماداً أساسياً عليه ، فلا ينبغي له أن يغتر بذلك ، فيجلب العداوة على نفسه ، اتكالاً على ما عنده من الرأى والقوة ، كما أنه وإن كان عنده الترياق (دواء السم) لا ينبغي له أن يشرب السم اتكالاً على ما عنده (٧٤) • والواقع أنه لا يقدم على طلب ما يضر بالناس وما يسيؤهم إلا أهل الجهالة والسفاهة ومساءة النظر فى العواقب من أمور الدنيا والآخرة وقلة العلم بما يدخل عليهم فى ذلك من حلول النعمة ، وما يلزمهم من تبعه ما اكتسبوا مما لا تحيط به العقول (١٠٢) •



ولايُنْبَغِي للعاقل أن يحتقر صغيراً ولا كبيراً من الناس ، ولا من البهائم ولكنه جدير بأن يلوهم (يختبرهم) ويكون ما يصنع إليهم على قدر ما يرى منهم (١٠٥) ، ولهذا كان عليه ألا يغفل عن التماس ما في نفس أهله وولده وإخوانه وأصدقائه ، عند كل أمر ، وفي كل لحظة وكلمة ، وعند القيام والقعود ، وعلى كل حال ، فإن ذلك كله يشهد على ما في القلوب (٨١) فإنه ربما أساء إلى من لا ذنب له ، أو كافأ من أساء في حقّه . فالعاقل لا يعجل في العذاب والعقوبة ، ولا سيما من يخاف الندامة (١٠٠) .

والعاقل إذا نزل به الأمر الصعب لم يدهش له ، ولم يذهب قلبه شعاعاً ، ولم تعجز به حيلته ومكيدته التي يروجوها المخرج منه . والأعقل من هذا المتقدم ذو العدة الذي يعرف الابتلاء قبل وقوعه ، فيعظمه إعظاماً ، ويحتال له حتى كأنه قد لزمه ، فيحسم الداء قبل أن يبتلى به ، ويدفع الأمر قبل وقوعه (٤٢) . وهكذا فإن المصيبة إذا نزلت بالعاقل انقأها أولاً بالصبر (٧٧) ثم تخلص منها بعد ذلك بالعقل والحيلة ، كالرجل الذي يعثر على الأرض ، ثم ينهض عليها معتمداً (٨٢) .

ومن خصائص العاقل أنه لا يقتطع أبداً من منافع الرأي ، ولا ييأس على أي حال ، ولا يدع الرأي والجهد (٤٣) ، كما أنه لا يستتشف أن يشاور من هو دونه ، أو يتردد في أن يأخذ رأي من هو فوقه في المنزلة . فإن الرأي للفرد لا يكتفى به في الخاصة ، ولا ينتفع به في العامة (٧) ، بل إن من أغرب الأمور أن ذا العقل لا يدع مشاورة عنده (٤٠) وهذا ناتج عن أن العاقل بصفة عامة ، والفيلسوف خاصة ، جدير بأن تكون همته مصروفة إلى ما يحصن به نفسه من نوازل المكروه ، ولواحق المحذور ، ويدفع المخوف لاستجلاب المحبوب (٥) .

والقاعدة الأساسية لدى العاقل هي ألا يغيب عن مصلحته . فربما أبغض الرجل وكرهه ، ثم قربه وأدناه ، لما يعلم عنده من الغناء والكفاية ، فعل الرجل المتكاره على الدواء الشنيع رجاء منفعة . وربما أحب الرجل ، وعز عليه ، فأقصاه وأهلكه مخافة ضرره ، كالذى تلدغه الحية فى إصبعه فيقطعها ويتبرأ منها مخافة أن يسرى سمها إلى يده (٥٣) . كذلك فإن العاقل لا يثق بأحد ما استطاع ، ولا يقيم على خوف ، وهو يجد عنه مذهباً (٩٠) ، لكنه إذ أحس من أحد خوفاً على نفسه ، فإنه لا يرحمه (٥٣) ، بل إنه لا ينبغي أن يراجع فى أمور الشخص الذى يكفر الحسنى ، ويتجرأ على الغدر ، فيجزيه بعمله (٩٤) .

وينبغي للعاقل أن يكون متهما لهواه . ولا يقبل من كل أحد حديثاً . ولا يتمادى فى الخطأ إذا ظهر له خطؤه . ولا يقدم على أمر حتى يتبين له الصواب وتتضح له الحقيقة (٢٤) والعاقل هو الذى يحتال للأمر قبل تمامه ووقوعه . فإنك لاتأمن أن يكون ولا تستدركه (٤٣) والواقع أن من لم يفكر فى العواقب لم يأمن المصائب . وحقيق ألا يسلم من المعاطب (١٠٢) . والعاقل مع العدو قد يبلغ بحيلته ما لا يبلغه غيره بالخيل والجنود (٦) ، بل إن رأى الرجل الواحد ، العاقل الحازم ، أبلغ فى هلاك العدو من الجنود الكثيرة ، ذوى البأس والنجدة ، والعدد والعدة (٧٩) . وفى هذا الإملار ، نجد ذا رأى يجعل القتال آخر الحيل ، ويبدأ قبل ذلك بما استطاع من رفق وتمحل (٤٩) وربما يصالح العاقل بعض أعدائه ، فيفى له بما تعهد من نفسه ، لكنه لا يثق به كل الثقة ، ولا يأمنه على نفسه مع القرب منه ، بل ينبغي أن يبعد عنه ما استطاع (٨٧) ومن المقرر أن العقلاء قد نهوا عن الاقتراب من الموتور ، فإنه لايزيدك لطف الحفود ولينه وتكرمته إياك إلا

وحشة منه ، وسوء ظن به (٨٨) وقد قيل إن مجاورة السبع والكلب والحية والثور، مع طيب الوطن ونضارة العيش تعتبر غدراً بالنفس (٥) .

وينبغي أن يتحلى العاقل بالأدب . فإن الأدب يذهب عنه الطيش ، كما أنه يزيد الأحمق طيشاً . . تماماً كما أن النهار يزيد كل ذي بصر بصرأ ، ويزيد الخفاش سوء النظر (٥١) .

ومن سمات العاقل الحكم على الأمور بما تستحق . فإن من صدق ماينبغي أن يكذب ، وكذب ماينبغي أن يصدق ، خرج من مصاف العقلاء ، وكان جديراً بالازدراء (٥٥) كذلك فإنه لايتكلف من الأمور إلا مايشاكله ، ويتقن عمله ، ويكون قد تأدب عليه من آبائه وأجداده (١٤) .

ويلحظ أن مفهوم العقل ، فى كتاب كلية ودمنة ، يتمثل فى أنه "الملكة المكتسبة" التى تتكون عن طريقين :

(أ) التجربة المستقاة من تجارب الأجيال السابقة .

(ب) الملاحظة الفردية المحدودة فى إطار العلاقات الاجتماعية .

#### والخلاصة :

أن المادة المتعلقة بموضوع العقل والعاقل تبين أن هذا العقل عقل عملي Pratique يهدف إلى خدمة مصالح صاحبه فى المقام الأول ، ويكاد ينحصر جهده فى التحايل من أجل أن يجلب له المنفعة ، ويبعد عنه الأذى . وهو أيضاً عقل ذكى وماكر : ذكاؤه فى حصانته من خداع الآخرين ، أما مكره فيتجلى فى استفادته من أخطاء الأعداء ، أو من تصارع بعضهم مع البعض الآخر .

## ٢- السلطان :

يحتل هذا الموضوع المكان الثاني من حيث عدد نصوصه في كتاب "كليه ودمنة" وذلك بعد موضوع العقل والعقل . وتتوزع هذه النصوص التي تبلغ الخمسين نصا على عدة موضوعات متنوعة ، يمكن أن نرتبها على النحو التالي :

- طبيعة عمل الملوك .

- ما يليق بهم .

- ما لا يليق .

- نصائح للملوك .

- مصاحبة السلطان .

وينبغي في البداية أن نشير إلى قوة العلاقة بين موضوع العقل وموضوع السلطان . ويكفي أن نتأمل النص التالي الذي يؤكد هذه العلاقة : "إن المرأة بزوجه . والولد بوالديه . والمتعلم بالعلم . والجيد بالقائد . والناسك بالدين . والعامه بالملوك . والملوك بالتقوى . والتقوى بالعقل . والعقل بالثبث والأناة" (٩٣) . والواقع أننا سنلتقي ، في معظم النصوص المتعلقة بالسلطان ، بالتأكيد على أهمية العقل ، والتعقل ، والحزم ، والحكمة ، والتبصر ، والحلم . وهذا ما يجعل الموضوعين الكبيرين - أو اللذين يمكن أن نقول عنهما - الرئيسيين في كتاب كليه ودمنة - يرتبطان ببعضهما ارتباطاً شديداً .

وظيفة السلطان لا يقدر عليها كل أحد . فهي تستلزم معونة من علو الهمة ومواجهة الخطر (٣٦) والحاكم في مملكته كالربان في السفينة الذي يحكم تديرها في وسط اللجة ، بينما الملاحون هم الذين يعدلون لها أثناء السير في البحر الهادي (١٣) . والسلطان وظيفته صعبة ، لأنه ملزم بأن يعدل بين

رعيتة وأن يرضيهم في الوقت نفسه . وإذا لم يكن الملك قرة عيون رعيتة  
فمثله مثل زئمة العنز (قطعة لحم متدلية من العنق) التي يمصها ، وهو  
يحسبها حلمة الضرع ، فلا يصادف فيها خيرا (٧٩) .

وإذا كان العدل مطلوباً في الملوك (٤٩) فإن الجود كذلك مطلوب  
(١٠١) وأحق ما رغبت فيه رعية الملك هو محاسن الأخلاق ، ومواقع  
الصواب ، وجميل السير (٥٥) . وليس أحد أحوج إلى التؤدة والتثبت من  
الملوك (٩٣) ومن أهم ما ينبغي أن يتحلى به الملوك : ملكة الحلم ، فيه تثبت  
السلطنة . وهو رأس الأمور كلها ، وأجود ما كان في الملوك (٩٥) .

ويحكى أن ملوك الأقاليم ، في بعض الأزمان ، اجتمعوا فاتفقوا على  
أن يتكلم كل واحد منهم بكلمة جامعة ، تحفظ عنه وتدون :

فقال ملك الصين : أنا على ما لم أقل أقدر مني على رد ما قلت .

وقال ملك الهند : عجبت لمن يتكلم بالكلمة ، فإن كانت له لم تنفعه ، وإن  
كانت عليه أو بقتة (أهلكته) .

وقال ملك فارس : أنا إذا تكلمت بالكلمة ملكتي ، وإذا لم أتكلم بها ملكتها .

وقال ملك الروم : ما ندمت على ما لم أتكلم به قط ، وقد ندمت على ما تكلمت  
به كثيرا (٩) .

ومن الواضح أن هذه الأقوال كلها تدل على ضرورة التثبت في  
الأمور ، والتدبير الطويل قبل إبداء الرأي فيها ، وعدم التسرع بإعطاء الوعود  
جزافاً وبدون تقدير . وهي جميعها من صفات الملوك الناجحين .  
لكن هناك صفات أخرى لا ينبغي أن تكون في هؤلاء الملوك ، وأهمها  
الجبن . فليس الملك بجدير أن يدع مكانه لأجل صوت ، فقد قالت العلماء :  
ليس من كل الأصوات تجب الهيبة (٣٧) كذلك فإنه لا ينبغي أن تكون في  
الملك الصفات التالية :

- الغضب ، فإنه أجدر الأشياء مقتاً .
- والبخل ، فإن صاحبه ليس بمعذور مع ذات يده .
- والكذب ، فإنه ليس لأحد أن يجاوره .
- والعنف فى المحاورة ، فإن السفه ليس من شأن الملوك (١٠) .
- ولا ينبغي للملك أن يغفل عن أمره . فإنه أمر جسيم لا يظفر به من الناس إلا قليل ، ولا يدرك إلا بالحزم ، فإن الملك عزيز . فمن ظفر به فليحسن حفظه وتحصينه ، فإنه قد قيل : إنه فى قلة بقاءه بمنزلة قلة بقاء الظل عن ورق النيلوفر . وهو فى خفة زواله وسرعة إقباله وإدباره كالريح . وفى قلة ثباته كالليب مع المنام . وفى سرعة اضمحلاله كحباب الماء من وقع المطر (٧٩) .
- ومن هنا ، كان على السلطان أن يكون دائم اليقظة ، متابعاً لأمر مملكته ، غير متهاون فى إصلاح أحوال رعيته ، حتى يضمن استقرارها وطاعتها (٧٨) . والواقع أن السلطان إنما يفسد أمره من قبل سبب أشياء :
- ١- الحرمان من صالح الأعوان والنصحاء والساسة من أهل الرأى والتجدة والأمانة وترك التفقد لذلك .
- ٢- الفتنة والمقصود بها تحارب الناس ، ووقوع الصراع بينهم .
- ٣- الهوى وهو الغرام بالحديث واللهو والشراب والصيد وما أشبه ذلك .
- ٤- القضاظة وهى الإفراط فى الشدة سواء ببذاءة اللسان أو ببطش اليد فى غير موضعهما .
- ٥- الزمان وهو ما يصيب الناس من السنين والموت ونقص الثمرات والغزوات وأشباهها .

٦- الخرق وهو إعمال الشدة في موضع اللين ، واللين في موضع الشدة (٣٩) .

وقد قيل إن أعجز الملوك أخذهم بالهوينى ، وأقلهم نظراً في مستقبل الأمور ، وأثببهم بالليل الهانج الذى لا يلتفت إلى شىء ، فإن حزبه أمر تهاون به ، وإن أضاع الأمور حمل ذلك على قرنته (٤٣) كما أن شر الملوك هو الذى يخافه البرئ ، ولا يواظب على حفظ مملكته (٩٠) . ومن التهاون فى حفظ المملكة أن يرمى الملك بعذته (أى بجيشه) فى المهالك المتلفة ، والمواضع المجحفة ، بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه (٤) . ولا ينضبط الملك أو السلطان إلا مع ذوى الرأى ، وهم الوزراء والأعوان . ولا ينتفع بالوزراء والأعوان إلا بالمودعة والنصيحة . والامودة ولا نصيحة إلا لذوى الرأى والعفاف . وأعمال السلطان كثيرة . والذين يحتاج إليهم من العمال والأعوان كثيرون . ومن يجمع منهم ما ذكرت من النصيحة والعفاف القليل (٩١) . ولا شك فى أن السلطان إذا كان صالحاً ، ووزرائه وزراء سوء ، منعوا خيره عن الناس ، فلا يقدر أحد منهم أن يدنو منه (٥١) . وقلما وثق ملك أو سلطان فى وزراء السوء ، وسلم من أن يقع فى المهالك (٧٧) .

وإذا كان الحزم هو رأس الأمور كلها . فإن رأس الحزم بالنسبة إلى الملك : معرفة أصحابه ، وإنزالهم منازلهم على طبقاتهم ، وإتهامه بعضهم على بعض ، فإنه لو وجد بعضهم إلى هلاك بعض سبيلاً لفعل (٥٣) والملوك أحقاء باختيار الأعوان فيما يهتمون به من أعمالهم وأمورهم . وهم أخرى ألا يكرهوا على ذلك أحداً : فإن المكره لا يستطيع المبالغة فى العمل (٩١) ولا ينبغي أن يصحب الملوك من عاقبوه أشد العقاب ، ولا ينبغي أيضاً

أن يرفضوه تماماً . فإن صاحب السلطان إذا عزل كان مستحقاً للكرامة في حالة إبعاده والإقصاء له (٩٤) .

والملوك العقلاء لا يعلنون عقوبة من لم يعلن ذنبه . ولكن لكل ذنب عندهم عقوبة . فلذنب العلانية عقوبة العلانية . ولذنب السر عقوبة السر (٤٤) ولا يجدر بالملك أن يعاقب أحداً على الظن . فلا بد من التيقن والتثبت . لأن الملك إذا عاقب أحداً عن ظنة ظنها من غير تيقن بجرمه ، فنفسه عاقب ، وإياها ظلم (٤٤) .

ولا ينبغي للملك الحازم أن يحتقر مروءة يجدها عند رجل صغير المنزل . فإن الصغير ربما عظم . كالعصب يؤخذ من الميتة ، فإذا عمل منه القوس أكرم ، فتقبض عليه الملوك ، وتحتاج إليه في البأس واللهو (٣٧) .

وينبغي للسلطان ألا يلج في تصنييع حق ذوي الحقوق . والناس في ذلك رجلان : رجل طبعه الشراسة ، فهو كالحية إن وطنها الواطئ قلم تلدغه لم يكن جديراً أن يغره ذلك منها ، فيعود إلى وطنها ثانياً فتلدغه . ورجل أصل طبعه السهولة ، فهو كالصندل البارد إذا أفرط في حكه صار حاراً مؤذياً (٣٧) .

ويجب على ذوي العقل من الملوك وغيرهم أن يضعوا معروفهم مواضعه ، ولا يضعوه عند من لا يحتمله ، ولا يقوم بشكره ، ولا يصطنعوا أحداً إلا بعد الخبرة بطرائقه ، والمعرفة بوفائه ومودته وشكره ، ولا ينبغي أن يختصوا بذلك قريباً لقربته ، إذا كان غير محتمل للصنيعة ، ولا أن يمنعوا معروفهم ورفدهم للبعيد ، إذا كان يقيم بنفسه ، وما يقدر عليه ، لأنه يكون حينئذ عارفاً مؤثراً لحמיד الأفعال والقول (١٠٥) .



لكن الملك إذا عرف من الرجل أنه قد ساواه في المنزلة والحال  
فليصرعه . فإن لم يفعل ذلك ، كان هو المصروع (٤٢) ، ومع ذلك ،  
ينبغي أن لا يكون الملك مخادعاً ، يسعى إلى الإيقاع بالآخرين . فإن شر  
الملوك المخادع (٧٢) .

ولاشك في أن الملوك لها سورة كسورة الشراب . فالملوك لا تفريق من  
السورة إلا بمواعظ العلماء وأدب الحكماء . والواجب على الملوك أن  
يتعظوا بمواعظ العلماء . والواجب هنا على العلماء تقويم الملوك بالسنتها  
وتأديبها بحكمته وإظهار الحجة البينة اللازمة لهم ، ليرتدعوا عما هم عليه  
من الاعوجاج ، والخروج عن العدل (١١) . فمثلاً ليس في عدل الملوك أن  
يدفعوا المظلومين ومن لا ذنب له إلى قاض غير عادل ، بل المخاصمة عنهم  
والزود (٦٠) .

وجدير باتباع السلطان أن يبالحوا في التخصيص (التشجيع) له على ما  
يزيد سلطانه قوة ويزينه ، والكف عما يضره ويشينه (٤٣) وقد قيل : إن من  
كتم السلطان نصيحته ، والإخوان رأييه ، فقد خان نفسه (٤٢) واللئيم الفاجر  
لا يخدم السلطان ولا ينصح له إلا من خوف ، فإذا استغنى وذهبت الهيبة عاد  
إلى جوهره (٤٣) أما من حارب الملك الحازم الأريب المتضرع الذي  
لا تبطره السراء ، ولا تدهشه الضراء كان هو داعي الحنف إلى نفسه (٧٨) .  
وإذا كانت الأحقاد مخوفة حيثما كانت ، فإن أشدها ما كان في أنفس  
الملوك . فإن الملوك يدينون بالانتقام ، ويرون تنفيذ مكرمة وفخرا (٨٩)  
ومن هنا كانت مصاحبة السلطان غالباً خطرة (٤٦) فإن صاحب السلطان  
يصل إليه من الأذى والخوف في ساعة واحدة ما لا يصل إلى غيره في طول  
عمره (٩٢) وقد قالت العلماء : إن أموراً ثلاثة لا يجترئ عليها إلا أهوج ،  
ولا يسلم منهن إلا قليل ، وهي : صحبة السلطان ، وانتقام النساء على

الأسرار ، وشرب السم للتجربة (٣٦) ولذلك فإنه لا يواظب على باب السلطان إلا من يطرح الأنفه ، ويتحمل الأذى ، ويكظم الغيظ ، ويرفق بالناس ، ويكتم السر ، فإذا وصل إلى ذلك فقد بلغ مراده (٣٦) .

ومن المعروف أن كل من يدنو من الملوك ليس يدنو منهم لإشباع حاجاته الضرورية أو الأولوية ، وإنما يدنو منهم ليسر الصديق ، ويكتم العدو (٣٥) فمن أراد أن يخدم السلطان بالصدق والعفاف فلا يخلط ذلك بمصانعه ، وحينئذ قل أن يسلم على ذلك . لأنه يجتمع عليه عدو السلطان وصديقه بالعداوة والحسد . أما الصديق فينافسه في منزلته ويبغى عليه فيها ، ويعاديه لأجلها ، وأما عدو السلطان فيضطغن عليه لنصيحته لسلطانه ، وإغوائه عنه . فإذا اجتمع عليه هذان الصنفان فقد تعرض للهلاك (٩٢) .

ومع ذلك ، فقد قالت العلماء في الرجل الرشيد الفاضل إنه لا يرى إلا في مكانين ، ولا يليق به غيرهما : إما مع الملوك مكرما ، وإما مع النساء متعبدا ، كالفيل إنما جماله وبهاؤه في مكانين : إما أن تراه وجشيا ، وإما مركبا للملوك (٣٦) ومن أهم علاقات الفضل والحكمة السكوت في حضرة الملوك ، فهو أحسن من الهذر الذي لا يرجع منه إلى نفع . فأفضل ما استظل به الإنسان لسانه (٩) .

وإذا كانت الطاعة هي أساس خدمة الملوك . فإن الفداء هو كمال هذه الطاعة . فالنفس الواحدة يفتدى بها أهل البيت . وأهل البيت يفتدى بهم القبيلة . والقبيلة يفتدى بها أهل المصر . وأهل المصر فداء الملك (٤٨) .

#### وختاتمة :

هذا الموضوع أن وظيفة الحكم هي أهم الوظائف في الدولة وأشدّها خطراً ، لما لها من تأثير مباشر في استقرار الأمور ، وازدهار حياة

الشعوب . لذلك ينبغي على من يتولى هذه الوظيفة أن يحسن استخدامها باستعمال الحزم ، والتدبر ، والمثورة ، والتسلح باليقظة الدائمة لمجريات الأمور . ومن أهم واجبات الحاكم اختيار معاونيه الذين يتم بهم تنفيذ ما يريد إقراره ، ودفع حركة التقدم في دولته . وكذلك حسن سياستهم بحيث لا تثير أحقاد بعضهم على بعض من أجل التقرب إليه ، فيفترط النظام . وأخيراً فإن العدل أساس الملك . وهو ركيزة استقرار الممالك . والداعي في الوقت نفسه إلى طاعة الشعوب .

### ٣- الصديق :

من المعروف أن موضوع الصداقة يحظى في الأدب العربي بكتاب مستقل هو كتاب "الصداقة والصديق" لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤هـ) ، لكنه قبل ذلك الوقت ، لم يكن أكثر من مجرد أقوال متناثرة في الشعر أو في النثر العربيين . ولذلك فإن ورود هذا الموضوع على نحو شبه متكامل في كتاب "كلیلة ودمنة" يوقفنا على أحد المصادر الأولى التي استمدت منها أو استلهمت الكتابات اللاحقة . ونكتفي هنا بالإشارة إلى هذه النقطة التي تستحق دراسة منفردة ، لنعرض لموضوع الصداقة ، كما ورد في كتاب "كلیلة ودمنة" .

وتتمثل البداية في أن وحدة الإنسان موحشة . والوحيد في نفسه ، والمنفرد برأيه حيث كان ضائع ، ولا ناصر له (٦) . ولاشك في أن الشراكة والمفاوضة أقرب إلى الصفاء والمخالطة (٥٢) . وقد أكدت التجارب الإنسانية أنه لا شيء من سرور الدنيا يعدل صحبة الإخوان ، ولا غم فيها يعدل البعد عنهم (٦٧) كما أن أولى أهل الدنيا بشدة السرور من لا يزال ربه من إخوانه وأصدقائه من الصالحين معموراً ، ولا يزال عنده منهم

جماعة يسرهم ويسرونه ، ويكون من وراء أمورهم وحاجاتهم بالمرء ساد .  
فإن الكريم إذا عثر لا يأخذ بيده إلا الكرام ، كالقيل إذا وقع في الوحل  
لا يخرج إلا القيلة (٦٨) وقديماً قيل إن البحر بأموأجه ، كما أن السلطان  
بأصحابه (٥١) . ومع ذلك فإن نجاح العمل لا يتوقف رجاءه على كثرة  
الأعوان ، وإنما بصالحى الأعوان (٣٧) ومن المعروف أن صحبة الأخيار  
تورث الخير (٥٣) .

والأصدقاء نوعان ، أحدهما يبذل نفسه فى سبيل صديقه ، والآخر  
يبذل ماله . ولا شك فى أن بذل النفس علامة على أعلى درجات الصداقة .  
ويسمى من يفعلون ذلك بالأصفياء . يقول النص : "أهل الدنيا يتعاطون فيما  
بينهم أمرين ، ويتواصون عليهما . وهما : ذات النفس وذات اليد .  
فالمتبازلون ذات النفس هم الأصفياء . وأما المتبازلون ذات اليد فهم  
المتعاونون الذين يلتصق بعضهم الانتفاع ببعض . ومن كان يصنع  
المعروف لبعض منافع الدنيا (فإنما مثله فيما يبذل ويعطى كمثله الصياد ،  
وإلقائه الحب للطير ، لا يريد بذلك نفع الطير ، وإنما يريد نفع نفسه) فتعاطى  
ذات النفس أفضل من تعاطى ذات اليد (٦٤) .

أما الصديق الحق ، وهو من لا ينبغي تركه على حال من الأحوال ،  
فهو من عرف بالصلاح والكرم وحسن العهد والشكر والوفاء والمحبة للناس  
والسلامة من الحسد والبعد من الأذى والاحتمال للإخوان والأصحاب ، وإن  
ثقلت عليه المنونة . وأما من ينبغي تركه فهو من عرف بالشراسة ،  
ولؤم العهد ، وقلة الشكر والوفاء ، والبعد من الرحمة والورع ، واتصف  
بالجود لثواب الآخرة وعقابها (٩٤) .

ومن الجدير بالذكر أن انكار الثواب والعقاب فى الآخرة من أهم  
الأفكار التى حذر منها الإسلام . وسوف نجد ابن حزم (ت ٥٤٥٦هـ) يقول

فيما بعد : تلقى بالمتدين ولو على غير دينك ، ولاتشق بخير المتدين ، ولو أظهر أنه على دينك" (١) وقد يقال : ألزم ذا العقل وذا الكرم ، واسترسل إليهما، وإياك ومفارقتهما (٥٣،٥٢) .

وينبغي على الإنسان أن يسعى دائماً إلى تكوين الأصدقاء . والسبيل إلى ذلك التحلى بعدة خصال أولها : كفا الأذى ، والثانيه حسن الأدب ، والثالثة مجانية الريب ، والرابعة كرم الخلق ، والخامسة النيل في العمل (٩٠) فإنه لا يصح أن يطالب الإنسان صديقه بأصول الصداقة دون أن يكون عنده منها رصيد كبير . فمن الحق مثلاً الحرص على التماس الإخوان بغير الوفاء لهم (٥١) . ومن المقرر أن شر الأخلاء من التمس منفعة نفسه بضر أخيه ، ومن كان غير ناظر له كنظره لنفسه ، أو كان يريد أن يرضيه بغير الحق لأجل اتباع هواه (٩٤) . ومن عاش ذا مال ، وكان ذا فضل وإفضال على أهله وإخوانه فهو وإن قل عمره طویل العمر (٣٥) .

وللصداقة شروط . ويأتي على رأسها حفظ السر . فإن العلماء قد مدحت الصديق إذا كتم سر صديقه وأعانه على الفوز (١٧) فإذا كان السر عند الأمين الكتوم فقد احترز من التضييع ، مع أنه خلیق ألا يتكلم به (١٧) وينبغي ألا يفضي الإنسان بسرّه إلا إلى شخص قد خلصت مودته ، وكان أهلاً أن يخلطه بنفسه ، فلا يدخر عنه شيئاً ، ولا يكتمه سراً ، فإن حفظ السر رأس الأدب (١٧) كذلك فإن من شروط الصداقة وعلاماتها أن يكون الإنسان لصديق صديقه صديقاً ، ولعدو صديقه عدواً (٦٤) لكن هذا لا يعني متابعة الأصحاب على الباطل ، فإن متابعتهم على الباطل ذل (٥٧) وهنا تبرز أهمية اختيار الإنسان لأصدقائه . فإن من صحب الأشرار ، وهو يعلم

(١) الأخلاق والسير ، ص ١٢٠ ، تحقيق د. الطاهر مكي ، دار المعارف ، القاهرة

١٩٨١ .

حالهم كان أذاه من نفسه (٥٥) والتجربة تؤكد أنه لاصبر للأخيار على  
صحبة الأشرار (٧٧) ومجاورة رجال السوء ومصاحبتهم (كراكب البحر :  
إن سلم من الغرق ، لم يسلم من المخاوف) (٦٠٥) والصديق الحق هو الذى  
يبدو معدنه عند الشدة ، كذلك يختبر الإخوان عند النوائب (٦٩) ومن شروط  
الصداقة أيضا تحقيق مبدأ العدالة والمساواة . فإن من العجب أن يطلب  
الرجل رضا صاحبه ولايرضى ، وأعجب من ذلك أن يلتزم رضا فيسخط  
(٤٦) والصديق العاقل هو الذى يقبل النصيحة من صديقه حتى ولو كانت  
شديدة على نفسه : "من لم يقبل من نصحاته مايتقل عليه مما ينصحون له  
به، لم يحمد رأيه (كالمريض الذى يدع مايبعث به الطبيب ، ويعمد إلى  
مايشتهيء !) (٤٣) . ويتكرر نفس المعنى بنفس العبارات تقريبا ، ولكن  
بزيادة واضحة من ابن المقفع نفسه فيما يتعلق بالتماس بعض المسلمين من  
الفقهاء ما يناسب أحوالهم الخاصة من أحكام فقهية (انظر باب الحيل فى الفقه  
الإسلامي ) فيقول : من التمس الرخص من الإخوان عند المشاورة ، ومن  
الأطباء عند المرض ، ومن الفقهاء عند الشبهة : أخطأ منافع الرأى ، وازداد  
فيما فيه من ذلك تورطا (٤٦) .

وإنما سمي الصديق صديقا : لما يرجى من نفعه ، وسمى العدو عدوا  
لما يخاف من ضرره ، لكن العاقل إذا رجا نفع العدو أظهر له الصداقة ،  
وإذا خاف ضرر الصديق أظهر له العداوة (٨٧) وهنا يبدو أن مقياس النفع  
مقياس أساسى فى مجال الصداقة . أما الأمر الذى لايقبل الخلط فهو تحول  
الصداقة إلى عداوة ، والإحساس بهذا التحول هو الذى ينبغى أن يوجه  
الصديق نحو صديقه ، أو نحو من يبدو أنه كذلك : الرجل إذا أحس من  
صاحبه بعداوة يريد بها لايطمئن إليه (٤٣) قرب صداقة ظاهرة باطنها  
عداوة كامنة . وهى أشد من العداوة الظاهرة (٨٧) لكن ماذا يفعل الإنسان

إذا أحس من صديقه بريبة ؟ عليه أن يأخذ بالحزم في التحفظ منه ، وليتفقد ذلك في لحظاته وحالاته : فإن كان ما يظن حقاً ظفر بالسلامة ، وإن كان باطلاً ظفر بالحزم ولم يضره ذلك (٨١) وينتهي هذا الجزء بقضية أساسية تقول إن المودة والعداوة لا تثبتان على حالة واحدة أبداً . وربما حالت المودة إلى عداوة ، وصارت العداوة ولاية صادقة (٨٥) .

وقد أثبتت التجارب أنه لا شيء أضيع من مودة تمنع من لا وفاء له ، وحياء (معروف) يصطنع عند من لا شكر له ، وأدب يحمل إلى من لا يتأدب به ولا يسمعه ، وسر يستودع من لا يحفظه (٥٣) ولذلك تأتي النصيحة قاطعة في صورة الأمر : تباعد عن لارغبة فيه (٥٤) .

وأخيراً ، نصل إلى عثرة الصديق ، وهي واردة ، إذ من ترضى مجاياه كلها ؟ وما يستطيع أحد أطال صحبة صاحب أن يحترم في كل شيء من أمره ، ولا أن يتحفظ من أن يكون منه صغيرة أو كبيرة يكرهها صاحبه . ولكن الرجل ذا العقل ، وذا الوفاء ، إذا سقط عنده صاحبه سقطه ، نظر فيها ، وعرف قدر مبلغ خطاه : عمداً كان أو خطأ . ثم ينظر في الصفح عنه أمراً يخاف ضرره وشينه ؟ فلا يؤاخذ صاحبه بشئ يجد فيه إلى الصفح عنه سبيلاً (٤٦) .

**والخلاصة :** أن المادة الأخلاقية ، المتعلقة بالصدقة في كتاب كليله ودمنة ، على الرغم من قلتها ، تعتبر كافية لتغطية معظم جوانب هذا الموضوع . فقد تناولت حاجة الإنسان إلى الأصدقاء ، ومدى سعادته بهم ، وشروط الصداقة الحقة ، والنفع المتبادل والمرجو من الصداقة ، مع عدم إغفال التنبيه إلى عيوب الأصدقاء ، وتحول مودتهم ، وكذلك الصفح عن عثراتهم .

لكن يلاحظ أن لغة المترجم (ابن المقفع) تتميز في هذا الجزء بالذات بحرارة واضحة ، تشير إلى إحساسه العميق به ، وتكشف عن جانب إنساني رقيق في طبعه .

#### ٤- أخلاق سيئة :

يؤكد الكتاب على أن صاحب الشر لا يسلم من شره أحد وإن هو ضعف عن ذلك جاء الشر بسببه (٤٤) أما الغادر فإنه مأخوذ بغدره ، وأنه إن أخطأ عاجل العقوبة ، لم يخطئه الأجل منها (٨٩) وأما الكذوب فهو الذي يقول ما لم يكن ، ويأتى بما لم يقل ، ولم يفعل (٥٦) وأسوأ الخطايا وأعظمها : قتل البرئ ، الذي لا ذنب له ، بالكذب والتميمة (٥٧) .  
وبالنسبة إلى كتابة شهادة الميت أو حجة ، يحذر الكتاب تحذيراً شديداً منه ، فيؤكد أن من كتم شهادة ميت ألجم بلجام من نار يوم القيامة (٥٧) ومن كتم حجة ميت أخطأ حجته يوم القيامة (٦١) . وإذا كان على الإنسان ألا يتوانى في الاجتهاد للتقوى ، فينبغي عليه ألا يدافع عن ذنب الأثيم (٥٧) وقد قيل : اثنان ينبغي لهما أن يحزنا : الذي يعمل الإثم في كل يوم ، والذي لم يعمل خيراً قط ، لأن فرصهما في الدنيا ونعيمها قليل ، وندامتاهما - إذا يعانان الجزاء - طويلة ، لا استطاع إحصاؤها (١٠٠) .  
وتكاد معظم حكايات كليلة ودمنة تركز على عاقبة الخديعة . ويقرر بكل بوضوح أن الخيانة شر ما عمله الإنسان (٢٤) والمكر والخديعة لا يؤديان إلى خير ، وصاحبهما مغرور أبداً (٥٢) وفي موضع آخر يقول الكتاب إن "الخب والخديعة ربما كان صاحبهما هو المغبون ، أى الخاسر (٥٢) ومن المقرر أنه ما عاد وبال البغى إلا على صاحبه (٢٥) .



وإذا كان الإنسان قويا ، فلا ينبغي له أن يتجبر على الضعفاء ، فإنه ربما اغتر بذلك ، فاستخدم قوته مع الأقوياء ، قياساً لهم على الضعفاء وحينئذ تكون قوته وبالأعلى عليه (٧٢) . كما ينبغي على العاقل أن يرضى بالقليل ، لأن من سخط باليسير لم يبلغ رضاه بالكثير (٩٤) .

ويحذر الكتاب من مصاحبة شخصين ، بل ويدعو إلى الابتعاد عنهما ، الأول : الذي يقول لا ير ولا إثم ، ولا عقاب ولا ثواب ، ولا شيء على مما أنا فيه - أي الذي ينكر ما جاءت به الشرائع ، أو أقرته القوانين الأخلاقية والأعراف الاجتماعية . والثاني : الذي لا يكاد يصرف بصره عما ليس له بمحرم ، ولا أذنه عن استماع السوء ، ولا قلبه عما تهم به نفسه من الإثم والحرص (١٠٠) .

وقد قيل إن من كانت فيه خصلة مما يأتي لم يستقم له عمل : التواني ، وتضييع الفرص ، والتصديق لكل مخبر (٢٤) ويحذر الكتاب كثيراً من الكلام الذي يجرح ، ولا براء منه . ويصور ذلك بأن الفأس يقطع به الشجر ، فيعود ينبت ، والسيف يقطع اللحم ، ثم يعود فيندمل ، واللسان لا يندمل جرحه ولا تؤسى مقاطعه . والنصل من السهم يغيب في اللحم ثم ينزع فيخرج ، وأشباه النصل من الكلام إذا وصلت إلى القلب لم تنزع ولم تستخرج (٧٣) لذلك قالت العلماء : الزم السكوت ، فإن فيه سلامة ، وتجنب الكلام الفارغ ، فإن عاقبته الندامة (٩) .

وأخيراً يحذر الكتاب من انفصال العلم عن العمل . فالعلم لا يتم إلا بالعمل . وهو كالشجرة والعمل به كالثمرة . وإنما صاحب العلم يقوم بالعمل لينتفع به ، وإن لم يستعمل ما يعلم لا يسمى عالماً (٢٢) لذلك ينبغي على العالم أن يبدأ بنفسه ، ويؤدبها بعلمه ، ولا تكون غايته اقتناء العلم

لمعاونة غيره ، فيكون كالعين التي يشرب الناس ماءها وليس لها في ذلك  
شيء من المنفعة ، وكندودة القز التي تحكم صنعته ولا تنتفع به (٢٣،٢٢) .  
وخلصه هذا الموضوع أنه يحذر من كل الأخلاق السيئة التي حذرت  
منها الأديان السماوية ، وأدانتها المذاهب الأخلاقية في كل العصور .

#### ٥- العدو :

من الذي يعيش بلا أعداء ؟ إن لكل حيوان عدواً له إما من نوعه أو  
من نوع آخر ، والإنسان لا يَشُدُّ عن ذلك . يقال أربعة أشياء لا يستقل قليلها :  
النار ، والمرض ، والعدو ، والدين (٧٨) وكما لا يجد المريض لذة الطعام  
والنوم حتى يبرأ ، ولا الرجل الشره الذي قد أطعمه سلطانه في مال وعمل  
في يده حتى ينجزه له ، فكذلك الرجل الذي قد ألح عليه عدوه ، وهو يخافه  
صباحاً ومساءً حتى يستريح منه قلبه (٧٩) والتجربة تؤكد أنه لا خير  
للضعيف في قرب العدو القوي ، ولا للذليل في قرب العدو العزيز (٨٧)  
والخلاصة أن العدو المخوف دواؤه قتله (٤٤) .

ويميز الكتاب بين عدة أنواع من الأعداء : فهناك الغادر الذي لا يأمن  
عدوه مكره ، وإذا استمكن من عدوه قتله على غير ذنب (٥٦) وهناك العدو  
الحق الذي لا تنفع معه حيلة سوى الهرب منه (٧٠) وهناك العدو الضعيف  
المهين ، ولكنه ذو حيلة ، ويقدر على الأعوان (٤٩) وأخيراً هناك العدو  
الأريب الذي يشبه الحية في نعومتها وخطرها .

وبالتالي فإن معاملة الأعداء تتنوع حسب مدى الخطورة التي تكمن في  
كل نوع منهم . فالعاقل لا يستأنس إلى العدو الأريب (٦٣) في حين أن العدو  
الذليل ، الذي لا ناصر له أهل لأن يستقي ويرحم ويصفح عنه (٧٥) ومع  
ذلك ، فإن العاقل لا يستصغر عدواً ، لأن من اغتر بعدوه لم يسلم منه (٧١)

ولهذا فإن من وجد عدوه ضعيفاً ، ولم ينجز قتله ندم إذا استقوى ، ولم يقدّر عليه (٧٥) وقد قيل إن الضعيف المحترس من العدو القوي أقرب إلى السلامة من القوي إذا اغتر بالضعيف واسترسل إليه (٨٧) لهذا فإن الحازم لا يأمن عدوه على كل حال : فإن كان بعيداً لم يأمن سطوته ، وإن قريباً لم يأمن وثيقته ، وإن كان وحيداً لم يأمن مكره (٧١) وهنا قاعدة تقول : إن الوائر إذا دنا من الموتور فقد عرض نفسه للهلاك (٩٠) .

لكن معاملة العدو قد تليّن أحياناً بقصد الحصول منه على فائدة مرجوة . والكتاب ينصح الحاكم قائلاً : قارب عدوك بعض المقاربة لتتال حاجتك ولاتقاربة كل المقاربة فيجترئ عليك ، ويضعف جندك ، وتذل نفسك (٧١) وفي بعض الأحوال يصيح الخضوع لعدو شديد البأس سياسة لرد غضبه . إن العدو الشديد البأس لا يرد بأسه وغضبه مثل الخضوع له : ألا ترى إلى العشب كيف يسلم من عاصف الريح اللينة ، وميله معها حيث مالت (٧٥) ، أما إذا لقي الرجل عدوه في المواطن التي يعلم أنه فيه هالك ، سواء قاتل أم لم يقاتل ، كان حقيقاً أن يقاتل عن نفسه كرماً وحفاظاً (٤١،٤٠) .

#### ٦- نصائح وحكم :

تتناثر عناصر هذا الموضوع في كتاب كليله ودمنة ، ويأتى كل منها في موضعه إما تأكيداً لمقولة سابقة ، أو تبريراً لها ، أو تفسيراً وشرحاً . . ولكنها في كل الأحوال تمثل مجموعة رائعة من الكلمات الحكيمة التي استقرت في وجدان الشعوب . وسوف نلتزم هنا في ترتيب يبدأ بأشدها إيجازاً إلى أكثرها وتفصيلاً :

- العجلة من الهوى (٥٧)
- الموت لا يأتي إلا بغتة (٦٧) .
- من لم يركب الأهوال لم ينل الرغائب (١٢) .
- الذى يفسده الحلم لا يصلحه العلم (٨١) .
- لكل مقام مقال ، ولكل موضوع مجال (٥٦) .
- من كان سعيه لأخوته ودينياه . . فحياته له ، لا عليه (٢٣) .
- ليس فى الهم والحزن منفعة ، ولكنهما ينحلان الجسم ويفسدانه (٩٩) .
- أشد الناس فى توقى الشر يصيبه الشر قبل المستسلم له (٥٥) .
- إذا لقيت جوهرأ لاخير فيه ، فلا تلقه من يدك حتى تريه من يعرفه (٩٧) .
- متى كان من أهل السلامة من لا يملك نفسه ، وأمره بيد غيره ممن لا يوثق به ؟
- إن لكل عمل حيناً ، فما لم يكن منه فى حينه ، فلا حسن لعاقبته (٨٦) .
- لا تلتبس تقويم مالا يستقيم ، ولا تعالج تأديب من لا يتأدب (٥١) .
- الرجل الشديد القوى لا يعجزه الحمل الثقيل وإن لم تكن عادته الحمل ، والرجل الضعيف لا يستقل به وإن كان ذلك من صناعته (٣٥) .
- الرجل الأديب الرفيق لو شاء أن يبطل حقاً ، أو يحق باطلاً لفعل : كالمصور الماهر الذى يصور فى الحيوان صوراً كأنها خارجة وليست بخارجة ، وأخرى كأنها داخلة وليست بداخلة (٣٦) .
- من يجزى بالخير خيراً وبالإحسان إحساناً - إلا الله ! ومن طلب الجزاء على الخير من الناس كان حقيقاً أن يحظى بالحرمان (٥٥) .

- اذا اجتمع المكروه الظلمة على البرئ الصحيح كانوا خلقاء أن يهلكوه ، وإن كانوا ضعفاء وهو قوى (٤٨،٤٧) .
- السباحة فى الماء مع التمساح تغرير . والذئب فيه لمن دخل عليه فى موضعه .
- والذى يستخرج السم من ناب الحية فيبتلعه ليجربه جان على نفسه ، فليس الذئب للحية .
- ومن دخل على الأسد غابته لم يامن وثيته (٧) .

#### ٧- أخلاق حسنة :

يؤكد الكتاب على ضرورة مطابقة القول للعمل . فإن حسن الكلام لا يتم إلا بحسن العمل (٦٧) والذى يأمر بالخير ليس بأسعد من المعطي له فيه، ولا الناصح بأولى بالنصيحة من المنصوح ، ولا المعلم للخير بأسعد من متعلمه منه (١١٢) وإذا كان الناس قد تعارفوا على أن الصدقة هى منحة مادية ، فإنه لم يتصدق متصدق بصدقة هى أعظم أجراً ممن أمن نفسه خائفة، وحقق دماً مهدراً (٤٨) والإنسان النبيل هو الذى لا يتوقف عن عمل الخير والبر : اثنان لا ينبغي لهم أن يحزننا : المجتهد فى البر كل يوم ، والذى لم يأنم قط (١٠٠) .

وعلى الإنسان أن يعامل الناس بما يحب أن يعاملوه به ، فاصبر على فعل غيرك كما صبر غيرك على فعلك ، وكما تدين تدان ، وما لاترضاه لنفسك لاتصنعه لغيرك ، فإن فى ذلك العدل . وفى العدل رضا الله تعالى ورضا الناس (١٠٣) ومع ذلك فإن الكريم لا يكون إلا شكوراً غير حقود ، تنسيه الخلة الواحدة من الإحسان خلال الكثيرة من الإساءة (٩٤) وهو لا يتوانى أبداً فى حق صاحبه (٨٦) وأفضل الأطباء من واطب على طبه ،

لا يبتغى إلا الآخرة ، ومع ذلك فإن الطبيب الذى يبتغى بطبه أجر الآخرة ، لا ينقصه ذلك حظه من الدنيا (٢٧) .

وإذا كان تحقيق الآمال يبعث على السعادة ، فلا بد أن يبذل الإنسان أقصى جهده لبلوغها : من احتمل مشقة يرجو نفعها ، ونحى عن نفسه الأنفة والحمية ، ووطنها على الصبر حمد غيب (عاقبة) رؤية (٧٨) وقد قيل بحق : من لم يركب الأهوال لم ينل الرغائب (٣٦) لكن هذه الرغائب تتفاوت فيما بينها . وهنا يتمايز الطلاب : فطالب الحق هو الذى يفلح وإن قضى عليه ، وطالب الباطل مخصوم وإن قضى له (٧٣) .

وإذا طلب اثنان امرأ ظفر به منهما أفضلهما مروءة ، فإن اعتدلا فى المروءة فأشدهما عزما ، فإن استويا فى العزم فأسعدهما جد ، أى حظا (٧٨) . والواقع أن المنازل متنازعة مشتركة على قدر المروءة . المرء ترتفع مروءته من المنزلة الوضعية إلى المنزلة الرفيعة . ومن لامروءة له يحط نفسه من المنزلة الرفيعة إلى المنزلة الوضعية . وإن الارتفاع إلى المنزلة الشريفة شديد والانحطاط منها هين . فنحن أحق أن نروم ما فوقنا من المنازل ، وأن نلتزم ذلك بمروءتنا (٣٥) ومما هو ملاحظ أن الرجل ذا المروءة قد يكرم على غير مال ، كالأسد الذى يهاب وإن كان رابضاً ، والغنى الذى لا مروءة له يهان ، وإن كان كثير المال ، كالكلب لا يحفل به ، وإن طوق وخلخل بالذهب (٦٧) .

والخلاصة أن مجموعة الأخلاق الحمسة لاتخرج فى الكتاب عن ضرورة مطابقة القول للعمل ، وفعل الخير ، والعدل فى معاملة الآخرين ، وبذل الجهد من أجل تحقيق الأهداف ، مع التحلى فى كل ذلك بالأخلاق العالية ، التى تتوجها المروءة .

#### ٨- طبيعة الإنسان :

من طبيعة الإنسان أنه يحب الحياة محبة لنفسه ، وأنه لا يحب من أحب من الأحباب إلا ليتمتع بهم في حياته (٩٦) ويؤكد الكتاب أنه إذا خاف الإنسان على نفسه شيئاً طابت نفسه عن المال والأهل والولد والوطن ، فإنه يرجو الخلف من ذلك كله ، ولا يرجو عن النفس خلفاً (٩٠) .

ومن طبيعة النفس الإنسانية أنها تأبى الموت (٩٠) وهي رديئة تأمر بالفحشاء (٢٥) لكنها تنفل أقرب شئ إلى الإنسان : هل أحد أقرب إلى الإنسان من نفسه ؟ وإذا لم يلتمس لها العذر فلن يلتمسها ؟ (٥٥) ويعتبر الكتاب دفاع الإنسان عن نفسه من أفضل أنواع الجهاد ، فهو يقول صراحة: ليس للمصلي في صلاته ، ولا للمتصدق في صدقته ، ولا للورع في ورعه- من الأجر ما للمجاهد عن نفسه ، إذا كانت مجاهدته على الحق (٤٩) ويصل الأمر في اعتبار مصلحة النفس ، والحرص على بقائها إلى عدم التضحية بها من أجل الأهل والأقارب . وفي هذا الصدد ، نجد النداء التالي: يا نفس .. لا يحملنك أهلك وأقاربك على جمع ماتهلكين فيه ، إرادة صلتهم ، فإذا أنت كالدخنة الأرجة (مثل عود البخور) التي تحترق ، ويذهب آخرون بريحها (١٨) .

وإذا كانت النفس بهذه الصورة ، فإن الجسد مطيتها . وهذا الجسد مملوء آفات . ومملوء أخلاطاً فاسدة قذرة ، تعقدها الحياة ، والحياة إلى نفاد ، كالتصم المفصلة أعضاؤه إذا ركبت ووضعت ، يجمعها مسمار واحد ، ويضم بعضها إلى بعض ، فإذا أخذ ذلك المسمار تساقطت الأوصال (٢٨) . وأسوأ ما يدخل الفساد على الجسد الطعام . وقل من أكثر الطعام إلا مرض (٧٧) .

أما القلب الإنساني فلا يوجد شيء أخف ولا أسرع تقلباً منه (٨١) ومن هنا كانت معرفة الخلائق شديدة ، ولعمري ماتكاد المرائر تعرف (٩٣) .

ومن الجدير بالذكر أننا كنا بحاجة إلى مزيد من التعرف على أحوال القلب وعالمه المتقلب ، ولكن كتاب كليله ودمنة لايعطى اهتماماً كبيراً لهذا الجانب ، ويظل تركيزه منصباً على "التدبير العقلي" ومايصدر عن الإنسان من "أفعال" .

وإذا كان شكر النعمة واجبا على من وهبت له ، ونحن نشاهدها في الحيوان ، فإن الإنسان أقلها شكرا "ليس شيء أقل شكراً من الإنسان" (١٠٦) .

ومن الملاحظات التي تتصل بطبيعة الإنسان وسلوكه أنه لايزال مستمراً في إقباله مالم يعثر ، فإذا عثر لج به العثار ، وإن مشى في جدد الأرض (أى على أرض مستوية) (٦٩) .

#### ٩- المال وعدمه :

الطابع الغالب على كتاب كليله ودمنة هو الطابع العملى ، الذى يتم فى إطاره تزويد الإنسان بمجموعة من النصائح الأخلاقية التى يمكنه على أساسها التصرف فى مختلف المواقف التى يتعرض لها فى حياته الواقعية .

ومن هذه الزوايا ، يعد المال ركيزة أساسية فى تلك الفلسفة العملية . بل أنه يأتى فى مقدمة مطالب الناس ورغباتهم : "الأمور الأربعة التى يطلبها الناس، وفيها يرغبون ، ولها يسعون : المال ، والذكر ، والذات ، والآخرة" (٢٧) والمال هو الذى يحقق لصاحبه مكانته الاجتماعية المتميزة "فلما ظفر أحد بغنى ولم يقطع " (٧٧) ، بل إن الإخوان والأعوان والأصدقاء لا وجود لهم ولا استمرار إلا بالمال (٦٦) وقد تبين أن من لامال له ، إذا أراد أمراً



قعد به العدم عما يريد كالماء الذى يبقى فى الأودية من مطر الشتاء ،  
 لا يمر إلى نهر ، ولا يجرى إلى مكان فتشربه أرضه (٦٦)  
 ويوغل الكتاب فى بيان الأهمية القصوى للمال حين يؤكد أن من لا مال  
 له لا عقل له ، ولادنيا ولا آخرة له (٦٦) وربما يرجع ذلك إلى أن الفاقة  
 بلاء ، تماماً مثل الحزن ، وقرب العدو وفراق الأحبة ، والسقم ، والهزم .  
 ورأس البلاء كلها الموت (٩٠) يقول الكتاب : وجدت الفقر أس كل بلاء ،  
 وجالباً إلى صاحبه كل مقت ، ومعدن النعمة . ووجدت الرجل إذا افقر  
 اتهمه من كل له مؤتمناً ، وأساء به الظن من كان يظن فيه حسناً ، فإذا أذنب  
 غيره كان هو للتهمة موضعاً ، وليس من خلّة هى للعتى مدح إلا وهى للفقير  
 ذم . فإن كان شجاعاً قيل : أهوج ، وإن كان جواداً سمي : مبذراً ، وإن  
 كان حليماً سمي : ضعيفاً ، وإن كان وقوراً سمي بليداً (٦٦)  
 والفقر يعرض الإنسان إلى الحاجة . لكن الموت أهون من الحاجة  
 التى تحوج صاحبها إلى المسألة ، ولا سيما مسألة الأشقياء اللئام . فإن  
 الكريم لو كلف أن يدخل يده فى فم الأفعى فيخرج منه سمّاً فيبتلعه ، كان  
 ذلك أهون عليه وأحب إليه من مسأله البخيل اللئيم (٦٦) ومن تجارب  
 الكتاب ما جاء على لسان أحد المجريين : "وجدت تجشم الأسفار البعيدة فى  
 طلب الدنيا أهون على من يمسك اليد إلى السخى بالمال" (٦٧)  
 لذلك كان المال أحد المطالب التى ينبغى أن يسعى الإنسان إلى  
 اكتسابها ، حتى يحفظ نفسه وشرفه ومكانته فى المجتمع "إنما المال يطلبه  
 صاحبه ويجمعه من كل وجه لبقاء حاله ، وصلاح معاشه ودنياه ، وشرف  
 منزلته فى أعين الناس ، واستغنائه عما فى أيديهم ، وصرفه فى وجهه : من  
 صلة الرحم ، والإتقان على الولد ، والإفضال على الإخوان (٢٥) وفى

موضع آخر ، يحدد الكتاب مصارف المال في أربعة مواضع : في الصدقة ، وفي وقت الحاجة ، وعلى البنين ، وعلى الأزواج (٨١) .

#### ١٠ - القضاء والقدر :

سبقت الإشارة إلى أن استخدام مصطلحي القضاء والقدر كان من أهم العوامل التي ساعدت كتاب قليلة ودمنة على التغلغل في ثقافة الشعوب الإسلامية ، نتيجة لأن هذين المصطلحين من أهم المصطلحات الدينية التي شاعت في الثقافة الإسلامية التي تستمد جذورها من القرآن الكريم ، والسنة النبوية .

ويؤكد الكتاب أن القضاء إذا نزل صرف العيون عن موضع الشيء ، وغشى البصر (١١٠) كما أن القدر غالب على كل شيء ، لا يستطيع أحد أن يتجاوزه (١١٠) من ذا الذي غالب القدر (٤٥) وأن الاجتهاد والجمال والعقل ، وما أصاب الرجل في الدنيا من خير أو شر إنما هو بقضاء وقدر من الله عز وجل (١٠٩) ويتكرر المعنى الأخير مرة أخرى في قوله "ليس من الخير والشر شيء إلا وهو مقدر على من تصيبه المقادير" (٦٣) .

إذا كان الأمر كذلك ، فإن الذكاء واستخدام الإنسان للحيلة لن يستطيعا الوقوف في وجه المقادير "هل يغنى الكيس من المقادير شيئاً ! (٦٨) ومن هنا قيل : إن أرواح الأمور على الإنسان التسليم للمقادير . . . لكن ينبغي التنبيه هنا إلى أن هذا الموقف المستسلم للقضاء والقدر إنما يكون بعد وقوعهما ، ونفاذ أمرهما ، وهذا معناه ألا يتوقف الإنسان عن العمل ، وبذل الجهد ، والأخذ بالأسباب . "ليس لأحد النظر في القدر الذي لا يدري ما يأتيه منه ، ولا ما يصرف عنه ، ولكن عليه العمل بالحزم والأخذ بالقوة ، ومحاسبة نفسه على ذلك " (٩٠) ، وهكذا فإن الإيمان بالقدر لا يمنع الحازم

من توقي المخاوف ، والاحتباس من المكافء ، ولكنه يجمع تصديقاً بالقدر ، وأخذاً بالحزم والقوة (٩٠) ويتأكد هذا المعنى فى موضع آخر ، حين يقول الكتاب " يجب على العاقل أن يصدق بالقضاء والقدر ، ويأخذ بالحزم ، ويحب للناس ما يوجب لنفسه ، ولا يلتمس صلاح نفسه بفساد غيره " (٢٤) ولا يوجد إلا موضع واحد يشير فيه الكتاب إلى الاستسلام الكامل ، بل وانتظار ما يأتى به القضاء والقدر : " إن أمر الدنيا كله بالقضاء والقدر ، والذى قدر على الإنسان يأتىه على كل حال ، والصبر للقضاء والقدر وانتظارهما أفضل الأمور " (١٠٨) .

#### ١١ - الحيلة :

يعد استخدام الحيلة ، وهى هنا بمعنى التلطف فى معالجة الأمور وحسن التأتى لها عن طريق استخدام العقل ، واستغلال الذكاء ، من أهم السمات التى تتجلى فى كتاب كليله ودمنة ، وقد تمايزت الكثير من الشخصيات بجودة حيلتها للحيلة ، بل إن الحيوانات الضخمة والقوية قد هزمت بسبب استخدام أعدائها للحيلة ، مع أنها أصغر بدنًا ، وأشد ضعفاً . وهكذا يقرر الكتاب أن الأمور ليست بالضعف ولا القوة ، ولا الصغر ولا الكبير فى الجثة قرب صغير ضعيف قد بلغ بحيلته ودهائه ورأيه ما يعجز عنه كثير من الأقوياء (٤٠) وتثبت التجارب أن الشخص الذى يتصرف بانفعال ودون رؤية لا يتجح فى بلوغ هدفه " اعلم أن سريع الاسترسال لا تقال عثرته (٨٧) والخالصة هنا أن الحيلة تجزئ مالا تجزئ القوة (٤١) وهناك من قال : وجدت سرعة اللين والرفق أسرع وأشد استتصلاً من سرعة المكابرة " (٨٧)

لكن الحيلة بكل أنواعها ليست سواء . فقلما تتجح حيلة العجلة والإرهاق (٤٣) بل إن بعض الحيلة مهلكة للمحتال (٤١) ومن الواضح أن الكتاب يعنى ضرورة حبك الحيلة بكثير من التعقل ، والمراجعة ، وأخذ الوقت الكافي لنضج الفكرة ، واعتبار كافة الاحتمالات . ولاشك أن هذه الأمور تستهلك طاقة الشخص الذى يستخدم الحيلة ، وتستنفد قواه . لهذا قالت العلماء "إن المحتال يموت قبل أجله" (٥٦) أى أنه من كثرة مايبذل من جهد ذهنى مكثف - يصل إلى حالة بالغة من التعب والإرهاق تؤدى به إلى الموت .

كذلك فإن لكل جهد غاية ، ولكل عمر نهاية . والإنسان إذا انقضت مدته ، وحانت منيته ، فهو وإن اجتهد فى التوقى من الأمور التى يخاف فيها على نفسه الهلاك - والمقصود هنا استخدام الحيلة - لم يغن ذلك عنه شيئاً ، وربما عاد اجتهداه فى توقيه وحذره وبالأعلى عليه (٣١،٣٠) ويمكن القول فى ختام هذا الموضوع إن نصوصه ، وإن كانت لاتزيد عن ثمانية ، فإنه يعد من السمات العامة فى الكتاب كله . يتبدى ذلك من خلال الحوار ، والمواقف المتنوعة ، كما يعد فصل قليلة ودمنة الذى يشغل البابين الأول والثانى نموذجاً واضحاً له .

## ١٢- صاحب الدنيا :

يتكرر استخدام هذا المصطلح فى كتاب قليلة ودمنة للتعبير عن الإنسان المعتدل فى نظراته إلى أمور الدنيا والآخرة على السواء ، دون أن يعنى ذلك صاحب الدنيا فى مقابلة صاحب الآخرة . والدليل على ذلك يبدو بوضوح من النص التالى : صاحب الدنيا يطلب ثلاثة أمور ، لن يدركها إلا بأربعة أشياء : أما الثلاثة التى يطلب : فالسعة فى الرزق ، والمنزلة فى

الناس، والازاد للأخرة ، وأما الأربعة التى يحتاج إليها فى درك هذه الثلاثة :  
فالكسب المال من أحسن وجه يكون ، ثم حسن القيام على ما اكتسب منه ،  
ثم استثماره ، ثم انفاقة فيما يصلح المعيشة ويرضى الأهل والإخوان ، فيعود  
عليه نفعه فى الآخرة (٣٢) ومن أهم الخلال التى ينبغى لصاحب الدنيا أن  
يقتنيها ويقبسها : العلم ، والمال ، واتخاذ المعروف (٢٢) ويقال إن هناك  
ثلاثة أشياء يجب على صاحب الدنيا إصلاحها ، وبذل جهده فيها : منها أمر  
معيشته ، ومنها ما بينه وبين الناس ، ومنها يكسبه الذكر الجميل بعد  
(٢٤،٢٣) .

غير أننا ينبغى أن ندرك أن الوصول إلى الأهداف التى يضعها  
الإنسان لنفسه فى الدنيا ، لا يتم عادة إلا على حساب خسائر فادحة ، فإنه لم  
يبلغ أحد مرتبة إلا بإحدى ثلاث : إما بمشقة تناله فى نفسه ، وإما بوضيعة  
فى ماله ، أو وكس فى دينه (١٢) لذلك فإن الإنسان العاقل عليه أن يعرف  
أن الله تعالى قد جعل لكل شئ حداً يوقف عليه . ومن تجاوز فى أشياء  
حدها أوشك أن يلحقه التقصير عن بلوغها (٢٣) وأنه ليس شئ من شهوات  
الدنيا ولذاتها إلا وهو متحول إلى الأذى ، ومولد للحزن . فالدنيا كالماء  
الملح ، الذى لا يزداد شربه شرباً إلا ازداد عطشاً . وهى كالعظم الذى  
يصيبه الكلب فلا يزال يطلب ذلك حتى يدمى فاه (٣٠)

ومن هنا ، لا ينبغى لصاحب الدنيا إلا توقي المهالك والمتآلف ، وتقدير  
الأمر ، وقلة الاتكال على الحول والقوة ، وقلة الاغترار بمن لا يأمن . فإنه  
من اتكل على قوته ، فحمله ذلك على أن يسلك الطريق المخوف ، فقد سعى  
فى حتف نفسه ، ومن لا يقدر لطافته طعامه وشرابه وحمل نفسه مالا تطبيق  
ولا تحمل ، فقد قتل نفسه . ومن لا يقدر لقوته ، وعظمها فوق ما يسع فوه

فربما غص بها فمات ، ومن اغتر بكلام عدوه وانخدع له وضيع الحزم ،  
فهو أعدى لنفسه من عدوه (٩٠) •

### ١٣- متفرقات :

بعد العرض السابق للنصوص المضمون الأخلاقي في كتاب كليله  
ودمنة ، والتي تبلغ حوالى (٢٥٦ نصاً) ، تبقى بعض النصوص المتناثرة  
التي يصعب إدخالها تحت موضوع معين فيما سبق ، وهذه النصوص تتميز  
هي الأخرى بطابع تقريرى يؤكد خصائص محددة • يمكن أن نضعها فى  
الترتيب التالى ، معلقين على ما يحتاج منها إلى تعليق :

- ان شهادة الواحد لاتوجب حكماً (٦١)
- أفضل الأشياء أجهزها صوتاً (٣٨)
- ماترك الأول للأخر (٥٥)
- ليس أحد بأعلم بما فى نفس الموجع الجزين ممن ذاق مثل مابه  
(٩٠)

- ثلاثة أشياء أصفار : النهر الذى ليس فيه ماء ، والأرض التى ليس  
فيها ملك ، والمرأة التى ليس لها بعل (١٠١)

- الريح الشديدة لاتعبأ بضعيف الحشيش ، لكنها تحطم طوال النخل ،  
وعظيم الشجر (٣٨) وهناك حديث نبوى يشبه الكافر والمنافق بشجرة  
الآرز ، التى تأتى عليها الريح الشديدة فتكسرها إلى الأبد ، ويشبه المؤمن  
بالعشبة الصغيرة التى تميلها تلك الريح فقط ، ثم تعود لما كانت عليه • ومن  
الواضح أن معنى الحديث أكثر عمقاً •

- لاخير فى القول إلا مع العمل ، ولا فى الفقه إلا مع الورع ، ولا فى الصديق إلا مع الوفاء ، ولا فى الحياة إلا مع الصحة ، ولا فى الأمن إلا مع السرور (٥١) .

- ألا ترى أن الماء ليس كالقول ، وأن الحجر أشد من الإنسان - ومع ذلك - فإن الماء إذا دام انحدره على الحجر لم يلبث حتى يتعبه ويؤثر فيه ، وكذلك القول فى الإنسان (٤٩)

- لاتجزع من العذاب إذا وقفت منك على خطيئة . ولأن تعذب فى الدنيا بجرمك خير من أن تعذب فى الآخرة بجهنم مع الإثم (٥٦)

- من طبابت نفسه بأن يحرقها فقد قرب لله أعظم القربان ، لايدعو عند ذلك بدعوة إلا استجيب له (٧٦) ومن الواضح هنا أن فكرة حرق النفس هذه قد استعارها صوفية المسلمين وأطلقوا عليها ذبح النفس ، والمقصود إماتة كل شهواتها وأهوائها .

- ربما صنع الإنسان المعروف مع الضعيف الذى لم يجرب شكره ، ولم يعرف حاله فى طبائعه ، فيقوم بشكر ذلك ، ويكافئ عليه أحسن المكافأة . وربما حذر العاقل الناس ، ولم يأمن على نفسه أحداً منهم (١٠٥) وهذا المعنى الأخير يتأكد فى موضع آخر ، فيقول : 'إن استضافك ضيف ساعة من نهار ، وأنت لاتعرف أخلاقه ، فلا تأمنه على نفسك (٤٤) ايغالا فى الحرص على الأمان ، وشدة الحذر من الغرباء .

### خاتمة :

لعل هذه المحاولة التى قمنا بها - من خلال الإحصاء ، والتصنيف ، وإعادة التركيب - تكون قد ألقت ضوءاً جديداً ، أو على الأقل مختلفاً ، على كتاب كليله ودمنة ، خاصة وأن هذه المحاولة إنما تصدر من واقع الكتاب

ذاته ، ومما صرح به أصحاب مقدماته من أن "المضمون" هو مقصد الفلاسفة ، وأن الشكل ماهو إلا وسيلة لجذب انتباه العامة ، ومع ذلك فإننا نعتقد أن المضمون مفيد لكل من الفلاسفة وعامة القراء . وقد لاحظنا مدى الغنى والتنوع في صنوف الحكمة والتجارب التي ضمها الكتاب ، ووردت بين ثناياه ، والتي استحق بها أن يصمد حتى اليوم ، وأن يظل محتفظاً بقيمته بين أرقى المؤلفات التي أنتجها العقل البشري ، واشتركت في الإعجاب بها كافة الشعوب ، كما تبينتها مختلف الحضارات .

• • •





## رأى فى " ليس "

أ.د. أحمد عبد الدايم •

نهدف فى هذا البحث إلى بيان وضع "ليس" فى النحو العربى من خلال علاقاتها التركيبية والصرفية ، مستلهمين فى إثبات مانرى فى الاستعمال القرآنى لها ، وفكر النحاة حولها ، محاولين الوصول إلى فرض أساسه الإحساس بحرفيه ليس ، وإضافة مايسير مسارها من حروف آخر ، تحت باب واحد بعنوان " ليس وأخواتها " ، ولكى يُلخّذ البحث مساره المنهجى ، سوف نتناول الموضوع من خلال النقاط الآتية :

(أ) الحروف فى اللغة العربية •

(ب) حرفية ليس •

ولقد بنيت حكمى بحرفيتها على الأسس الآتية :

أولاً : تعريفات النحاة للفعل •

ثانياً : أقوال النحاة فى ليس

ثالثاً : أحوال النفى فى ليس •

رابعاً : استخدامات ليس •

---

(\*) أستاذ النحو العربى ، ووكيل كلية دار العلوم - جامعة القاهرة •

خامساً : تبادل الصور بين ليس وأخواتها من خلال الاستعمال القرآنى لها .

ثم يخلص البحث بعد ذلك إلى تصور جديد لآباب نحوى تحدث عنوان ليس وأخواتها وهى (ليس - ما - لا - لات - إن) ثم ضمننه خواص كل حرف منها ومشروط عمله عمل كان وأخواتها .  
وإنى لأتمنى من الله السداد والتوفيق . وعلى الله قصد السبيل .

#### الحروف فى اللغة العربية :

المراد بالحروف هنا حروف المعانى ، أى التى تسبق الأفعال أو الأسماء لتأدية معنى من المعانى الجزئية التى حقها أن تؤدي بالحروف - كمعنى النفي والاستفهام والتأكيد والرجاء والتمنى .  
أو التى تسبق الأفعال والأسماء لتأدية وظيفة أساسية لاتتم إلا بها كوظيفة الرفع أو النصب أو الجزم أو الجر أو الربط بين أجزاء الكلام .

ومعنى هذا أن للحروف على صغر حجمها وظيفه خطيرة ومهمة جدا ، فمنها ما يؤثر على الحدث ، ومنها ما يؤثر على الزمن، ومنها ما يغير الشكل . ولهذا فإن دورها فى اللغة كبير، وتأثيرها فى المعانى والتراكيب خطير .

والحروف - فى نظر البحث - متعددة الوظائف :

(١) حروف تؤدي وظيفة الجر ، وهى حروف الجر مثل من - عن - فى - إلى ... الخ

(٢) حروف تؤدي وظيفة التنصب وهي بدورها نوعان :

- أ- حروف مختصة بنصب الأفعال مثل (أَنْ - لَنْ - كَيَّ... الخ)
- ب- حروف مختصة بنصب الأسماء مثل (إِنَّ - أَنْ - لَكِنْ - كَأَنَّ - لَعَلَّ) ... الخ

وهذه الحروف تنصب الأسماء التي تدخل عليها ، ولضعها لايمتد تأثيرها إلى ما بعدها فيترك على حاله ، وهي ما يسميها النحاة بالحروف الناسخة للجملة الاسمية .

ج- حروف مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، ولقوتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهي (ليس - ما - لا - لات - إن) وهي ما أطلقَتْ عليه اسم (ليس وأخواتها) .

د- حروف مختصة بجزم الفعل وهي نوعان .

- نوع ضعيف لايجزم إلا فعلا واحدا (لَمْ - لما - لام الأمر ... الخ )
- نوع قوى يجزم فعليْن ؛ فعل الشرط وجوابه (إن - مَنْ... الخ)

**حرفية ليس :**

لاخلاف بينى وبين النحاة جميعا فى أن ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولكن الذى أخالف فيه معظمهم أن ليس حرف أُخْتَصَّ بهذه الوظيفة . ولقد بنيتُ حكمى بحرفيتها على الأسس التالية :

#### أولاً : تعريفات النحاة للفعل :

يقول سيبويه "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه • لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنظلة قولك قد كان منه ذهاباً" (١) •

ويضيف "ويتعدى إلى الزمان نحو قولك ذهب ، لأنه بنى لما مضى منه ومالم يمض، فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى ومالم يمض ، كما أن فيه استدلالاً على نوع الحدث" (٢) •

وخلاصة هذا القول ، إن الفعل مادل على حدث مقترن بزمن ، وقد يكون هذا التعريف أكثر وضوحاً عند ابن هشام حيث يقول "الفعل في الاصطلاح مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة : نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما" (٣) •

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرح الكافية حيث يقول : "الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" ويضيف (أى الماضى والحال والاستقبال) (٤) •

(١) الكتاب ١/ ٣٤ • (٢) المرجع السابق ١/ ٣٥ •

(٣) شذور الذهب ١٦ • (٤) شرح الكافية ٢/ ٢٢٣ •

ويقول السيوطي في همع الهوامع ما هو أشمل : "الاسم مادل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان ، والفعل مادل على معنى في نفسه واقترن "ويضيف" والحرف مادل على معنى في غيره" (١) •  
والذي أفهمه مما سبق من تعريفات ، ومن غيرها الكثير ، أن الفعل كي يكون فعلا لابد أن يتوافر فيه شرطان :

١- دلالته على الحدث •

٢- دلالته على الزمن •

فهل "ليس" ينطبق عليها مذكرتُ من تعريفات أو ما استخلصتُه من شروط ؟

لا أظن "محايدا" يمكن أن يدعى شيئا من ذلك ؟

ولقد عودنا النحاة على الصرامة في تطبيق الأحكام ، ولكنني في هذه الأداة ، لم أجد إلا غموضاً سوف أذكره عما قليل • وقد يقول قائل ، مثلما قال النحاة إن دليل فعليتها دخول الضمائر عليهما حيث نقول : لستُ ولستَ ولستُ ••

وأبادر قائلا : هذه الضمائر ليست دليل فعلية وإنما هي علامات ، فمثلا : الطربوش ، أو البذلة يلبسهما الإنسان وليس معنى هذا إن ألبستهما لقرء صار بالضرورة إنسانا ؟ لذلك أسأل هؤلاء في ليس سؤالا ولا أطلب عليه إجابة :

السؤال هو :

في ليس نقول لستُ : بفتح اللام عند اسنادها إلى تاء الفاعل •

---

(١) همع الهوامع ٤/١ •

ونقول : قُلْتُ : يضم القاف عند إسنادها إلى تاء الفاعل •

ونقول بعثت : بكسر الياء عند إسنادها إلى تاء الفاعل •

ألسنت توى معى ان ليس هي الوحيدة من معتلات الوسط التتى  
بقى فاؤها مفتوحا على الرغم من أن قاعدة الأفعال تقول : عند إسناد  
الفعل الماضى منها إلى تاء الفاعل يضم أوله إن كان وسطه واوا  
وتكسر فاؤه إن كان وسطه ياء ، فما بال ليس ، لم يضم فاؤها ولم  
يكسر •• ؟

ويقولون عن ليس : إنها فعل ماضٍ لنفى حدوث الخبر وأنا أدعو  
للنظر إلى الآيات الكريمة التالية ، لنرى كيفية نفي الخبر إن كان هذا  
الزعم صحيحا :

يقول تعالى "أليس هذا بالحق" (١)

يقول تعالى "أليس الله بأعلم بالشاكرين" (٢)

يقول تعالى "أليس الصبح بقريب" (٣)

يقول تعالى "أليس فى جهنم مثوى للكافرين" (٤)

يقول تعالى "أوليس الله بأعلم بما فى صدور العالمين" (٥)

يقول تعالى "أليس الله بكاف عبده" (٦)

يقول تعالى "أليس الله بعزیز ذى انتقام" (٧)

يقول تعالى "أليس لى ملك مصر" (٨)

(١) سورة الأنعام ٣٠	(٢) سورة الأنعام ٥٣
(٣) سورة التوبة ٨١ •	(٤) سورة الزمر ٣٢ •
(٥) سورة العنكبوت ١٠ •	(٦) سورة الزمر ٣٧ •
(٧) سورة الزمر ٣٧ •	(٨) سورة الزخرف ٥١ •

ولقد وردت بهذا الأسلوب وهذا المعنى في ستة عشر موضعاً في القرآن الكريم . ويصر النحاه على أن ليس تعمل عمل كان وأخواتها ، حيث إنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وأنا لا أنكر هذا العمل ، ولكنني أتساءل ، اليس نصبها للخبر في الأغلب الأعم محلاً وليس نصباً ظاهراً ، انظر معي هذا الأحصائية لتتبين صدق قولي :

وردت ليس في القرآن الكريم ثمانياً وثمانين مرة .

١- منها ثلاثون مرة خبرها شبه جملة (جار ومجرورة وأداة

الجر اللام) مثل قوله تعالى : "ليس له من دون أولياء" (١) .

ومثل قوله تعالى : "ليس لها من دون الله كاشفة" (٢) .

٢- ومنها أربع وعشرون مرة خبرها شبه جملة (جار

ومجرور، وأداة الجر الباء) مثل قوله تعالى : "ليس بي ظلالة ولكني

رسول من رب العالمين" (٣) .

"وليس بي سفاهة ولكني رسول من رب العالمين" (٤) .

ومنها بالطبع جر الخبر بالباء الزائدة .

٣- ومنها ثمانى عشرة مرة جاء خبرها (شبه جملة جار

ومجرور، وأداة الجر على) . مثل ذلك قوله تعالى "فليس عليكم جناح

أن تقصروا من الصلاة (٥) .

ومثل ذلك قوله تعالى "ليس على الأعمى حرج" (٦) .

(١) سورة الأحقاف (٣٣) .

(٢) سورة النجم ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف ٦١ .

(٤) سورة الأعراف ٦٧ .

(٥) سورة النساء ١٠١ .

(٦) سورة النور ٦١ .



٤- ومنها خمس مرات جاء خبرها (شبه جملة جار ومجرور،  
وأداة الجر من) مثل ذلك قوله تعالى : قال يانوح إنه ليس من  
أهلك" (١) .

• "فمن شرب منه فليس مني" (٢) .

٥- ومنها خمس مرات جاء خبرها شبه جملة (جار ومجرور)  
وحرف الجر "فى" قوله تعالى :

• "ليس فى جهنم مثوى للكافرين" (٣) .

• "يقولون بأفواههم ما ليس فى قلوبهم" (٤) .

٦- ومنها مرتان جاء خبرها شبه جملة "جار ومجرور"  
وحرف الجر الكاف :

• هما فى قوله تعالى "يانساء النبى لستن كأحد من النساء" (٥) .

• وقوله تعالى "ليس كمثله شئ" (٦) .

٧- وردت مرتين عبارة عن أسلوب قصر بمعنى ما وإلا  
وبالطبع ليس فيهما نفى ، كما أنها غير ناصبة للخبر ، منها قوله تعالى  
"وأن ليس للإنسان إلا ما سعى" (٧) .

• وقوله تعالى (ليس له فى الآخرة إلا النار) (٨) .

---

• (٢) سورة هود ٤٦ .	• (١) سورة البقرة ٢٤٩ .
• (٤) سورة آل عمران ١٦٧ .	• (٣) سورة الزمر ٦٠ .
• (٦) سورة الشورى ١١ .	• (٥) سورة الأحزاب ٣٢ .
• (٨) سورة هود ٦ .	• (٧) سورة النجم ٣٩ .

وخلاصة هذا أن خبر ليس ورد أربعاً وثمانين مرة شبه جملة (جاراً ومجروراً) في محل نصب ، وأربع مرات - فقط - ورد منصوباً صراحة .

كما أن اسمها ورد خمسا وخمسين مرة في القرآن الكريم نكرة والخبر شبه جملة متقدماً عليه .

(معنى هذا أن ليس تنفى وقوع شئ على ما يأتى بعدها اسماً كان أو خبراً .

فإن تقدم الخبر فإنها تنفى وقوع الاسم عليه .

انظر قوله تعالى : "إنه ليس له سلطان" (١) .

حيث نفت وقوع السلطان على الخبر (له) .

وأيضاً قوله تعالى : "ليس عليكم جناح" (٢) .

حيث نفت وقوع (جناح) وهو الاسم على الخبر "عليكم"

وتنفى وقوع الخبر على الاسم في قوله تعالى : "قال يانوح إنه ليس من أهلك" (٣) .

قال تعالى : (ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم" (٤) .

قال تعالى "ولاتقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً" (٥) .

وليس في هذا تشبه تاماً بحروف النفي الأخرى ، وهذا أيضاً يقوى من اعتقادي في حرفيتها ، ومن دراستي للقرآن الكريم لم أجد لها يتقدم عليها خبرها ولو مرة واحدة ، وهذا يقوى حرفيتها حيث

---

(١) سورة النحل ٩٩ . (٢) سورة النساء ١٠١ . (٣) سورة هود ٤٦ .

(٤) سورة هود ٨ . (٥) سورة النساء ٩٤ .

تشبه ليس في هذا أخواتها (لا - ما - لات - إن) ، يقول في ذلك السيوطي في همع الهوا مع "وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي ، والفارسي وابن اخته والجرجاني وأكثر المتأخرين ، منهم ابن مالك على المنع فيها" (١) .

ثم أيضا من خلال تأملنا لورودها في القرآن الكريم وجدت الدليل على حرفيتها . فقد وردت ثمانى مرات معطوفا عليها بلا النافية ، والمعنى مستقيم ، بل هو نفس المعنى ، والوظيفة هي نفس الوظيفة ، من ذلك قوله تعالى :

١- "ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب" (٢) .

أى : وليس بأمانى أهل الكتاب .

٢- "ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع" (٣) .

أى : ليس لهم من دونه ولى ، وليس لهم من دونه شفيع .

٣- "ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين

لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله" (٤) .

فالمعنى : ليس على الضعفاء حرج

وليس على المرضى حرج

وليس على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج .

هل هناك ما يخل بالمعنى مع هذا التبادل بين الحرفين أو ما يخل

بالأسلوب ؟

---

(١) الهمع ١/١١٥ .

(٢) سورة النساء ١٣٣ .

(٣) سورة الانعام ٥١ .

(٤) سورة التوبة ٩١ .

ثم ماذا يطير ليس ، بل ماذا يضير النحو العربى أن تكون حرفا  
مادامت الوظيفة لن تتغير ؟

#### ثانيا : أقوال النحاة فى ليس :

تعددت أقوال النحاة فى ليس وتضاربت تضاربا شديدا ، فمنهم  
من يدعى فعليتها ، ولكنه لاينفى حرفيتها فى بعض المواقع ، ومنهم  
من يؤكد حرفيتها فى كل أطوارها ، لذلك رأيت بعد أن استقصيت  
ورودها فى القرآن الكريم - الذى يؤكد حرفيتها - أن أتتبع أقوال  
النحاة فيها ، حتى تتضح الصورة ، وتتجلى المقولة .  
يقول سيبويه قد يكون لكان موضع آخر ، يقتصر على الفاعل  
فيه - يقصد تمامها - تقول : قد كان عبد الله ، أى قد خلق عبد الله ،  
وقد كان الأمر ، أى وقع الأمر ، وقد دام فلان ؛ أى ثبت ، كما تقول  
رأيت زيدا تريد رؤية العين ، وكما تقول أنا وجدته ، تريد وجدان  
الضالة ، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة  
قولك استيقظوا وناموا . فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها  
وضعت موضعا واحدا ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر (١) .  
وسيبويه فى هذا النص لا ينكر مخالفة ليس لكان وأخواتها فإنه  
لا يجوز عليها ما يجوز على كان وأخواتها ، لذلك توصل إلى نتيجة  
منطقية ، وهى عدم تصرفها كتصرف كان وأخواتها ، ومن ثم فهى

---

(١) الكتاب ٤٦/١ .

لا يمكن ان تكون فعلا تاما ، ليس لعدم تصرفها فقط ولكن - وهذا  
مالم يقتله سيويه - لحرفيتها أيضا .

ويقول المبرد في المقتضب ما يوصلنا إلى حقيقة حرفية ليس أو  
مايقربنا إلى هذه الحقيقة ، يقول : "أما ليس فلا يجوز أن تخبر عما  
عملت فيه بالالف واللام ، لأنها ليس فيها (يفعل) ولايني ولايني منها  
فاعل ولكن يخبر بالذى وذلك قولك وليس زيد إلا قائما فإن قيل ذلك .  
أخبر عن زيد فى قولك ليس زيد منطلقا قلت : الذى ليس منطلقا  
زيد (١) وبضيف بعدها "وكل شئ ليس فيه فعل فالإخبار عنه لا يكون  
إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك ، فإن قيل أخير عن "زيد" قلت :  
الذى هو أخوك زيد" (٢) .

ونص المبرد هذا يعترف اعترافا واضحا بحرفية ليس حيث  
يقول "لأنها ليس فيها (يفعل) أى ليس فيها زمن ، كما أنه يقول (ولا  
ينى منها "فاعل") أى ليست متصرفة ، لذلك لا يخبر عنها بما فيه  
الألف واللام مثل بقية أخواتها .

ويقول الرضى فى شرح الكافية ، قال : سيويه وتبعه ابن  
السراج : "ليس للنفي مطلقا ، نقول : "ليس خلق الله مثله" فى الماضى،  
وقال تعالى "ألا يوم يأتئهم ليس مصروفا عنهم" فى المستقبل ،  
وجمهور النحاة على أنها لنفى الحال" (٣) وشروط ابن مالك لدخول

(١) لنظر المقتضب للمبرد ١٠٠/٣ . (٢) المرجع السابق .

(٣) شرح الكافية ٢٩٦/٢ .

ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن(١) والنص السابق  
مردود عليه بملحوظتين :

الأولى ، أن سيبيويه قرر أن ليس للنفي مطلقا • وأنا أسأل أين  
النفي في قوله تعالى "أليس الصبح بقريب" ؟ (٢) •  
الثانية ، في المثال الذي جاء به لدلائلها على نفي الماضي "ليس  
خلق الله مثله" •

لو كانت ليس فعلا كما يذكرون لما دخلت على الفعل بعدها ،  
ولا مجال لآية تخريجات في هذا المجال ، والرأى الذي لا يحتاج إلى  
تخريج أولى مما يحتاج •

ويضيف الرضى "وسيبيويه والأكثر على أنه فعل غير  
متصرف ، وقال أبو على في أحد قوليه إنه حرف" (٣) •

ويضيف الرضى "قال أبو على : وما إلحاق الضمير به في لست  
ولستما ولستم ، فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة ، وبمعنى ما كان  
وكونه رافعا فناصبا ، كما ألحق الضمير في هاء (هائيا هاءوا هائي  
هائين) مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل" (٤) •

وهذا القول جدير منا بالاحترام والتأمل - فهو يذكر في صراحة  
ووضوح أن سبب أسناد الضمائر إلى ليس - وهو ما يتمسك به  
كثيرون لاثبات فعليتها - ليس لكونها فعلا ، ولكن لكونها حرفا أشبه  
الفعل في أساس وضعه وفي عمله ، وهذه ليست ميزة تحتفى بها

---

(١) مثال ابن مالك (ليس خلق الله لشعر منه) • انظر مع الهوامع ١١٣/١ •  
(٢) سورة التوبة ٨١ • (٣) شرح الكافية ٢٩٦/٢ • (٤) شرح الكافية ٢٩٦/٢ •

ليس ، بل هناك أسماء أفعال تسند للضمائر أيضا ليس لأنها أفعال ، ولكنها لشبه قائم بينهما ، ومثل لنا باسم الفعل "هـ" .

ومما يزيد في يقيني من حرفيتها ، ما ورد في الهمع ، وكثير من كتب النحو ، "حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلا حملا على ما ، كقولهم : ليس الطيب إلا المسك "بالرفع على إهمالها ولاضمير فيها" القصيدة (١)

فالراسخ عند علماء النحو أن "ما" تهمل إذا انتقض عملها بإلا ، وهذا ماحدث مع ليس ، إلا أن النحاة أجمعوا على إهمال "ما" في هذه الحال ، واختلفوا في إهمال ليس . حيث أهمل التميميون وأعمل الحجازيون ، وأتني أتساعل ، لماذا لم تختلف تميم مع الحجاز في إعمال كان وأخواتها ، بينما اختلفا في ليس ؟ أليس هذا يقوى من اعتقادي في أنها حرف . . لأنه ما اختلف العلماء في أفعال فعل أبدا . ولقد وجهت كتب النحو القول السابق "ليس الطيب إلا المسك" توجيهات شتى ، من أهمها أن (ليس) مهملة غير عاملة (٢) .

ولقد وردت في كتب النحو أقوال مستفيضة عن أحوال ليس ، وما يفيد من نفي ، وما يصيبها من إعمال أو إهمال ، حملا على ما ، ولا ، مما يدفع مظنة كونها فعلا ، بل هذه المقارنة توحى بأن المقارن والمقارن به شئ واحد .

(١) انظر الهمع ١/١١٥ ، الاشموني ١/٢٣٧ ، شرح التصريح ١/١٨٥ .

(٢) انظر المرجع السابق .

يقول السيوطي في الهمع "وذهب قوم إلى أن ليس وما مخصوصان بنفي الحال ، وبنوا على ذلك أنهما يعينان المضارع له ، وذهب آخرون إلى أنهما يتفیان الحال والماضي والمستقبل" (١)

أليس هذا تعميما عجيبا ، في عمل فعل كما يدعون • في اعتقادي أن التعميم صفة من صفات الحروف ، كما أن التخصص صفة من صفات الأفعال •

والأفعال في كان وأخواتها يجوز تقدم خبرها عليها ، بل يجب هذا التقدم أحيانا ، كما هو واضح في كتب مطولات النحو ، ولكن العجب كل العجب ، أن هذا لايجوز في ليس ، بل ولايجوز فيما ينفي بما من هذه الأفعال ، "قلا يقال لا أكلتك كيف مايرح زيد ، ولا أين مازال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد" (٢)

والسبب في هذا لعله واضح ، وهو أن أدوات النفي بما فيها ليس ، وما ولا ولات ، وإن لها الصدارة في الكلام ولايجوز أن يتقدم عليها شيء آخر ، أو لأنها حروف والحروف تعمل فيما بعدها ، ولا يمكنها العمل فيما يتقدم عليها • ومن ثم منع ذلك التقدم •

يقول السيوطي "ويجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام وليس والمنقى بما • ويضيف" وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيوافي والفارسي وابن اخته والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك ، على المنع فيها قياسا على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف" (٣)

(١) همع الهوامع ١١٣/١ • (٢) همع الهوامع ١١٣/١ • (٣) همع الهوامع ١١٧/١ •



وتحدث السيوطي مرة أخرى عن حذف اسم كان وخبرها ، فمنع ذلك منها جميعا عدا ليس . يقول : "وفصله ابن مالك فمنعه في الجميع إلا ليس، فأجاز حذف خبرها اختيارا ، ولو بلا قرينة ، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا ، كقولهم فيما حكاه سيبويه (ليس أحد) أي هنا وقوله !

فأما الجود منك فليس جود" (١) .

ويضيف "وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء ، وقال يجوز في ليس خاصة أن تقول : ليس أحد ، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس ، أو نكره كقوله : ما من أحد" (٢) .

بيد أنه ورد في النصوص التراثية ، منسوبة إلى عصر الاستشهاد ، بعض الجمل التي حذف منها خبر ليس ، من ذلك قول النيمي " : (٣) .

لهفى عليك للهفة من خائب      يبقى جوارك حين ليس مجير  
فقد حذف خبر ليس ، والتقدير حين ليس مجير باقيا  
وقول الآخر :

بئستم وخلصتم أنه ليس ناصر      فيؤتم من نصرنا خير معقل  
حيث حذف الخبر أيضا والتقدير ليس ناصر موجودا  
ولقد عقب على هذه النماذج وغيرها ، الدكتور على أبو المكارم قائلا:

---

(١) همع الهوامع ١١٦/١ (٢) المصدر السابق .

(٣) الضوابط النقدية للجملة بتصريف ٣٢٨ .

وقد اختلف موقف النحويين من هذه النصوص ومائلها ، فأما جمهورهم فقد جعلها من قبيل الضرورة الشعرية ، ولكن منهم من ذهب إلى جواز ذلك في غير الشعر أيضا بشرطين :

(١) أن تكون الأداة ليس دون أخواتها •

(٢) أن يكون اسمها نكرة عامة •

مستندا إلى ما أثر عن سيبويه أنه حكى قول العرب : ليس أحد ، فقد حذف الخبر بعد ليس اختيارا ، أي في غير الشعر ، واسمها نكرة عامة كما ترى (١) •

وأضيف إلى ماسبق أن ليس في حالة دخولها على الاسم النكرة تشبه لا النافية للجنس في مثل (نحن منتصرون لاريب) من حيث المعنى لا الوظيفة ، لذلك يجوز حذف الخبر بشرطين :

(١) أن يكون اسمها نكرة عامة •

(٢) أن يكون الخبر المحذوف مفهوما من السياق •

وبهذا تتأكد حرفية ليس •

وحرفية ليس في النصوص السابقة واضحة للعيان لسببين :

(١) لأنها انفردت بهذه الخصوصية عن كان وأخواتها •

(٢) وأن هذه الخصوصية من سمات الحروف النافية ،

وما عليك لتتبين هذا إلا أن تستبدل ما بليس أولا لترى صدق ما أقول •

انظر : فأما الجود منك فليس جود •

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٩ •

- يمكن أن نقول : فأما الجود منك فما جود .
  - فأما الجود منك فلا جود .
- والمثال الثاني (ليس أحد      يمكن أن نقول  
ما أحد  
لا أحد

فهل هناك مخالفة في المعنى أو الوظيفة ؟  
ولقد كثر الخلاف في مسألة توسط خبر ليس بينها وبين اسمها ،  
فقد أجاز البصريون ذلك اعتمادا على روايات تؤيد ذلك ، ومنعه  
الكوفيون - لأن الخير فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم الخبر فيعود  
الضمير على متأخر .  
والحقيقة أن هذا الأمر جائز في كان وأخواتها على الإطلاق  
كما أنه جائز في ليس بشرط أن يكون الاسم ذكرا ، والخبر شبه جملة ،  
أما غير ذلك فإنه ممتنع .

- مثال الجائزة قوله تعالى "ليس على الأعمى حرج" (١)  
وقوله تعالى "ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة" (٢)  
أما الجواز على الإطلاق فقد استشهد عليه البصريون بقوله تعالى:  
"ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب" (٣) .  
وقول الشاعر / فليس سواء عالم وجهول (٤)

---

(١) سورة النور ٦١ . (٢) سورة النساء ١٠١ .  
(٣) سورة البقرة ١٧٧ . (٤) البيت للمسؤول من قصيدة مطلعها :  
إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتكبه جميل

ويستحيل في رأيي - أن يكون المصدر المؤول في الآية  
الكريمة اسم ليس والبر خبرها ، لأن المعرفة أولى بالابتداء ،  
والمصدر المؤول في حكم النكرة ، بدليل دخول الباء الزائدة عليه في  
قوله (ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها" (١) مع ملاحظة أن البر  
جاءت مرفوعة في هذه الآية الكريمة وفي رأيي أن اسم ليس ضمير  
الشأن ، وأن البر الخير وجاء متأخرا ، كما تقتضي بذلك قواعد النحو  
والذوق السليم . أما قول الشاعر / فليس سواء عالم وجهول .  
ففي رأيي أن (عالم وجهول) مرفوعان ، ليس لأن عالما اسم  
ليس متأخرا ، ولكنه مرفوع على الاستئناف ، واسم ليس محذوف  
تقديره فليس هذان سواء : عالم وجهول .  
لذلك كان مصيبا السيوطي ، حينما قال "ومنعه بعضهم في ليس  
تشبيها بما" (٢) .

#### ثالثا : أحوال النفي في ليس :

ومما يؤيده وجهة نظرنا في اعتبار ليس حرفا يرفع المبتدأ  
وينصب الخبر ، أن نفيها لا ينصب على زمن معين ، بل أحيانا لا يفيد  
النفي مطلقا .

---

(١) سورة البقرة ١٨٩ . (٢) مع الهوامع ١/١١٧ .

**فأولا :** إذا استخدمت ليس من دون أن يكون في الجملة مايدل على زمن محدد أفادت النفي في الحال - هكذا قرر النحاة(١) - مثل ذلك ورد في قوله تعالى "ليس على الأعمى حرج" (٢) .

وورد في قوله تعالى "إن عبادى ليس لك عليهم سلطان" (٣) .

**وثانيا :** إذا كان في الجملة مايفيد زمنا ماضيا أو حالا أو مستقبلا فإن النفي يرتبط بهذه الأزمان .

مثال النفي في الماضى : ليس خلق الله مثله(٤) ، أى لم يخلق الله مثله واسم ليس ضمير الشأن .

ومثال النفي فى الحاضر : قوله تعالى "فليس له اليوم ههنا حميم" (٥)

ومثال النفي فى المستقبل : قوله تعالى "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم" (٦) وقول الأعشى :

له نافلات لا يغيب نوالها      وليس عطاء اليوم مانعه غدا(٧)

وقد لاندل على نفي مطلقا ، وهو ما لم يتحدث عنه النحاه ، على الرغم من وجودها فى السياق ، ولكنها قد تفيد نواحي بلاغية ليس المقام مقامها ، مثل الاستنكار ، والإيجاب ، وأثبات المنفى ، وذلك اذا وقعت بعد الهمزة الدالة على الاستفهام ، وساعتها فإن الاستفهام

---

(١) جمع الهوامع (١١٣/١) ، الدرر اللوامع ٩٣/١ والصبيان على الأثمنونى ٢٤٥/١  
(٢) سورة النور ٦١ . (٣) سورة الإسراء ٦٥ وسورة الحجر ٤٢ .  
(٤) شرح الكافية ٢٩٦/٢ . (٥) سورة الحاقة ٣٥ .  
(٦) سورة هود ٨ .  
(٧) انظر حاشية الدسوقي ٣٩٩/١ ، والضوابط النقدية للجملة ٣٤٢ .

لا يحتاج إلى إجابة ، وإن كان لابد من الإجابة فأداة الإيجاب (بلى)  
وأداة النفي (نعم) .

انظر قوله تعالى (أليس الصحيح يقرب) (١)

(أليس الله بكاف عبده) (٢)

وبهذا يتبين لنا أن ليس تتميز بخصائص دلالية تبعدها عن  
الانضواء تحت علم الفعلية ، لأن الأفعال دلالتها على الزمن تتغير  
بتغير صياغتها ، أما ليس فإن صياغتها جامدة عند صورة واحدة  
وتغير زمن النفي منصب على الأسلوب والسياق ، وهذا يوحى بأن  
معناها ينبع من غيرها مثل بقية الحروف ، لذلك عرف النحاة  
الحرف بأنه (مادل على معنى في غيره) (٣) .

#### رابعاً : استخدامات ليس :

يمكننا أن نستخلص من خلال البحث ، وكذلك من خلال كتب  
النحو المتعددة ، قديمها وحديثها ، أن ليس لها ثلاثة استخدامات  
أسلوبية كلها توحى بأنها حرف لاشك في هذا .

##### الاستخدام الأول :

وردت ليس داخلية على الجملة الفعلية ، نحو "ليس خلق الله

مثله" (٤) .

- 
- |                      |                         |
|----------------------|-------------------------|
| (١) سورة هود ٨١ .    | (٢) سورة الزمر ٣٦ .     |
| (٣) مثنور الذهب ١٧ . | (٤) شرح الكافية ٢٩٦/٢ . |

وقد اعتبرها بعض النحاة هنا حرف نفى شبيها بما النافية ، ولكن ابن مالك يرفض هذا ، ويرى أنها عاملة ، واسمها ضمير الشأن المحذوف وما بعدها خبرها (١) ولقد رجحنا الرأي الأول ورفضنا الرأي الثاني قبل ذلك .

#### الاستخدام الثاني :

ان يرد بعدها اسما مرفوعا فقط دون أن يليه اسم منصوب مثل ذلك قوله الشاعر : (٢)

أين المفر والإله الطالب والأثرم المغلوب ليس الغالب  
وقد اختلف النحاة في توجيهها :

فأولا : منهم من ذهب إلى أنها حرف عطف بمعنى "لا" .  
وثانيا : ومنهم من ذهب إلى أنها عاملة ، وأنها دخلت على الجملة الاسمية . واسمها المرفوع بعدها ، والخبر ضمير يعود على ما يتسق مع المعنى .  
وثالثا : ذهب ابن مالك إلى أن ليس تختص بأنها تقتصر على ذكر الاسم وحده دون الخبر ، من غير قرينة تدل عليه ، إذا كان نكرة محضة (٣) وقد عالجنا هذا في البحث قىلا .

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٩٦ .

(٢) انظر الضوابط النحوية للجملة ٣٤٣ .

(٣) تسهيل القوائد ٥٥ وانظر مع الهوامع ١/١١٦ .

### الاستخدام الثالث :

يجوز أن يقرن خبر ليس (بالإلا) وهو مايسميه البلاغيون (١) بأسلوب القصر ، من ذلك قولهم : "ليس الطيب إلا المسك" وقد اختلف في إعراب ما بعد إلا، التتميميون على الرفع ، وأهل الحجاز على النصب، وقد وجه النحاة النصب على أنه خبر ليس ، أما الرفع فأشهر تخريجاته "أن ليس مهملة غير عاملة" (٢) .

### خامسا : تبادل الصور بين ليس واخواتها :

في هذا المقام سأعرض نماذج من القرآن الكريم ، وليس وما ولا، وإن ، وما علينا إلا أن نستبدل واحدة بأخرى لنرى هل سيتغير المعنى أم لا " حتى يستبين الحق من الغي :

(١) قال تعالى : "ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد" (٣)

قال تعالى : "من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ؛ وما ربك

بظلام للعبيد" (٤) ويمكننا أن نقول في غير القرآن الكريم :

ليس ربك بظلام للعبيد .

وما ربك بظلام للعبيد .

(٢) قال تعالى "قال ما أظن أن تنيد هذه أبدا" (٥)

قال تعالى "وما أظن الساعة قائمة" (٦)

---

(١) انظر ص ١١ من هذا البحث .

(٢) انظر الاثموني ٢٣٧/١ ، جمع الهوامع ١١٢/١ ، شرح التصريح ١٨٥/١

والضوابط التقيدية للجملة ٣٤٣ .

(٣) سورة آل عمران ١٨٢ . (٤) سورة الحج ١٠ .

(٥) سورة الكهف ٣٥ . (٦) سورة فصلت ٥٠ .



ويمكننا أن نقول في غير القرآن الكريم  
"لست أظن الساعة قائمة"

لا أظن الساعة قائمة

إن أظن الساعة قائمة

ويمكننا أن نقول أيضا في غير القرآن الكريم •

لست أظن أن تبید هذه أبدا

لا أظن أن تبید هذه أبدا

إن أظن أن تبید هذه أبدا

(٣) قال تعالى "إن نظن إلا ظنا" (١)

ويمكننا أن نقول في غير القرآن الكريم

لسنا نظن إلا ظنا

ما نظن إلا ظنا

لا نظن إلا ظنا

(٤) قال تعالى "إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون" (٢) •

ويمكننا أن نقول في غير القرآن الكريم

لیم يتبعون إلا الظن

لا يتبعون إلا الظن

ما يتبعون إلا الظن

(٥) قال تعالى "وما يتبع أكثرهم إلا ظنا" (٣)

---

(٢) سورة الأنعام ١١٦ •

(١) سورة الجاثية ٣٢ •

(٣) سورة يونس ٣٦ •

ويمكننا أن نقول في غير القرآن الكريم •

"ليس يتبع أكثرهم إلا ظنا"

لا يتبع أكثرهم إلا ظنا

إن يتبع أكثرهم إلا ظنا

(٦) قال تعالى "مالهم به من علم إن يتبعون إلا الظن" (١)

ويمكننا أن نقول :

ليس لهم به من علم ما يتبعون إلا الظن

إن لهم به من علم ليس يتبعون إلا الظن

(٧) قال تعالى "ماندرى ما الساعة إن نظن إلا ظنا" (٢)

ويمكننا أن نقول :

لسنا ندرى ما الساعة ما نظن إلا ظنا

إن ندرى ما الساعة لا نظن إلا ظنا

وبعد •• فأنتى ما قصدت بهذه الأمثلة التى سقتها على مثال من

أى القرآن الكريم إلا لتوضيح أن تغيير الاداة وتبادلها بين ليس

وأخواتها فى كلامنا العادى لا يغير كثيرا من دلالة الحرف على المعنى

المطلوب ، وائى لاستغفر الله على ذلك ، وما أردت إلا أن أضع نهاية

لهذا اللغظ الشديد ، وما أرانى إلا أن اجتهدت وما التوفيق الا بالله •

#### صياغة جديدة

وأقصد بها إعادة عرض باب (ليس وأخواتها) ، وليس المقصود

بذلك ، أننى سأتى بما لم يأت بها الآخرون ولكن المقصود من هذا

(١) سورة النجم ٢٨ •

(٢) سورة الجاثية ٣٢ •

انشاء باب جديد هو فى ذاته باب قديم ، كان يطلق عليه (الحروف  
المشبهات بليس) هذا الباب هو :

#### ليس واخواتها

عددها : خمسة حروف هى (ليس - ما - لا - لات - إن)

عملها : ترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها ، أى أنها تعمل  
عمل كان وأخواتها •

خواصها : تختص هذه بالحروف بخواص مشتركة هى :

١- أفادت النفى ، وكلها لنفى مضمون الجملة •

٢- الدخول على الجملة الاسمية ونسخها ، لذلك فهى حروف

ناسخة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر •

٣- كلها لها الصدارة فى الكلام لايجوز تقدم شئ من معموليها

عليها •

#### شروط عملها العمل السابق :

كى تعمل الحروف السابقة النسخ فى الجملة الاسمية فنرفع

المبتدأ وتنصب الخبر ، لابد أن تتوافر فيها شروط معينة عامة

وخاصة •

#### أولا : شروط عامة :

وهى شروط تتوافر فى جميع هذه الحروف على قدم

المساواة وأهمها :

- أن نفيد نفى مضمون الجملة •

- الا يتقدم عليها أحد معموليها ، فى ليس غالبا ، وفى  
بقيتها مطلقا .

- الا ينتقض نفى خيرها بإلا فى ليس عند التميمين وفى  
بقيتها مطلقا .

والشرط الاول أخرج (ليس يكون) و (ليس غير) اللتين  
تستخدمان أداتى استثناء وكذلك أخرج ما الاستفهامية والشرطية وما  
الموصولة ، وكذلك أخرج لا التى لنفى الجنس ولا العاطفة ، وكذلك  
أخرج إن الشرطية وإن المخففة من إن .

أما الشرط الثانى ، فقد اتفق النحاة على أن (ما ولا - ولا ت -  
وإن ، حروف ضعيفة ، لايجوز أن يتقدم عليها أحد معموليها ،  
وأضيف انها حروف نفى ، وهى حروف لها الصدارة فى الكلام ومن  
ثم لايجوز أن يتقدم عليها شئ ، وليس هذا فقط ، بل إن كان وأخواتها  
إذا سبقت بنفى فإنه لايجوز أن يتقدم عليها أحد معموليها .

أما الشرط الثالث ، فإنه من المعلوم أن الخير اذا سبق بنفى ،  
فإنه يحول نفى مضمون الجملة إلى ايجاب ، فتفقد هذه الأدوات الشرط  
الأول من شروط إعمالها وهو نفى مضمون الجملة ، عدا ليس ، فإن  
الحجازيين يعملونها والتميميين يهملونها نحو (ليس الطيب الا المسك) .

ثانيا : شروط خاصة :

(١) ليس : تعمل مطلقا اذا توافرت فيها الشروط السابقة .

#### خصائص ليس :

- ١- إفادة النفي في الحال : وذلك اذا استخدمت من دون أن يكون في الجملة زمن محدد ، نحو قوله تعالى (أليس منكم رجل رشيد) (١) وقوله تعالى (ليس على الأعمى حرج) (٢) مثال النفي في الحاضر : قوله تعالى (فليس له اليوم ههنا حميم) (٣)
- ٢- إفادت النفي في المستقبل ، في مثل قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (٤) وقول الأعرش:  
له نافلات لا يغيب نوالها وليس عطاء اليوم مأتعه غدا
- ٣- إفادت النفي في الماضي : وتهمل في هذه الحالة :  
مثل قولهم (ليس خلق الله مثله)
- ٤- إفادة الإيجاب المؤكد ، وذلك مثل قوله تعالى (أليس الله بعزيز ذى انتقام) (٥)  
وهي الحالة التي تُسَيِّقُ فيها بالهمزة الدالة على الاستفهام .
- ٥- دخولها على الجملة الفعلية ، وتهمل في هذه الحالة ، ولا وجه لمن ادعى بأن اسمها ضمير الشأن ، وذلك في قولهم (ليس خلق الله مثله) .
- ٦- حذف خبرها إن فهم من السياق ، من ذلك قول الشاعر (٦)

---

(١) سورة هود ٧٨ . (٢) سورة النور ٦١ .  
(٣) سورة الحاقة ٣٥ . (٤) سورة هود ٨ . (٥) سورة الزمر ٣٧ .  
(٦) انظر المعنى وحاشية الدسوقي ٤٠١/٧ وانظر المدخل إلى دراسة النحو العربي ٣٤٣/٢ .

أين المفر والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب.  
ولكل هذه الميزات تصدرت ليس الباب وسمى بأسمها . أى بلب  
" ليس وأخواتها "

٢- ما : لابد أن يتوافر فيها بالإضافة إلى ماسبق ثلاثة  
شروط:

- أ- ألا يقترن اسمها بأن الزائدة .
  - ب- أن يكون اسمها مقدما على خبرها .
  - ج- ألا يليها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفا أو جارا  
ومجورا .
- فإذا استوفت الشروط السابقة مع الشروط العامة عملت  
هذا العمل سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين أم معرفتين ، أو  
كان الاسم معرفة والخبر نكرة .
- المعرفتان : كقوله تعالى (ماهن أمهاتهن) (١)  
النكرتان : كقوله تعالى (فما منكم من أحد عنه حاجزين) (٢)  
أحد اسمها ، وحاجزين خبرها .
- والمختلفان : كقوله تعالى (ماهذا بشرا) (٣)  
ويبطل عملها في المواضع الآتية لفقد شرط من الشروط  
السابقة :

---

(١) سورة المجادلة ٢ . (٢) سورة الحاقة ٤٧ .  
(٣) سورة يوسف ٣١ .

(١) فى قول الشاعر(١)

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف  
لاقتران الاسم بأن الزائدة •

(٢) وفى قوله تعالى (وما محمد الا رسول) (٢) و (ما امرنا

إلا واحدة) (٣)

لاقتران الخبر بألا

(٣) فى نحو قولهم : و (ما مئيب من أعتب) (٤)

لتقدم خبرها على اسمها

(٤) وفى نحو قول الشاعر(٥)

وقالوا نعرفها المنازل من منى • "وما كل من واقى منى

انا عارف لتقدم معمول خبرها ولم يكن ظرفا ولا جاراً ومجرور •

(٣) "لا" لابد أن تتوافر فيها الشروط الآتية بالإضافة للشروط

العامة :

- أن يكون اسمها مقدما على خبرها •

- ألا يليها معمول الخير إلا إذا كان ظرفا أو جاراً

ومجروا •

- ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو قول الشاعر(٦)

---

(١) لا أعرف له قائلا وهو من بحر البسيط • (٢) سورة آل عمران ١٤٤ •

(٣) سورة القمر ٥٠ • (٤) مثل من أمثال العرب •

(٥) البيت لمزاحم حارث العقيلي والبيت من الطويل •

(٦) لا أعرف له قائلا ورد فى شرح التصريح ٧٢/١ •

تعرّ فلأشئ ، على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا  
وقيل : إنها قد تعمل في المعرفة كقول الشاعر (١)

انكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدارداراً ولا الجيران جيرانا  
٤- "لات" وتعمل العمل السابق بشرطين بالإضافة إلى الشروط  
العامّة :

الأول : ان يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان •  
الثاني : ان يحذف احدهما والغالب حذف الاسم وذكر الخبر  
قال تعالى (كم اهلكنا من قبلهم من قرون فنادوا ولات حين  
مناص) (٢)

والتقدير ولات الحين حين مناص •  
وقد يكون الخبر هو المحذوف على قراءه (ولات حين  
مناص)

والتقدير اى وليس حين مناص حيننا  
وقول الشاعر :

ندم النعاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبيتغيه وخيم  
أى ولات الساعة ساعة مندم  
وقول الآخر :

طلبوا صلحنا ولات أوان فاجبنا أن ليس حين بقاء  
أى ولات الأوان أوان •

---

(١) لا أعرف له مثلاً • (٢) سورة ص ، آية ٣ •



وفي الشطر الثاني ليس حلت محل لات ، وحذف الاسم معها  
أيضا وبقي الخبر مما يؤكد تبادل الصور بينهما ونشأ بهما في  
الحزفية والعمل .

٥- "إن" تعمل العمل السابق بشرط أن يتوافر فيها الشروط العامة  
بالإضافة إلى شروط "ما" ماعدا شرط اقتران اسمها بإن .  
فانه ممتنع أساسا : وتأتي على الصور الآتية :

أ- قد يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة وقد ورد ذلك في قراءة  
سعيد بن جبير لقوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ) (١)

بتخفيف إن وكسرها لا لتقاء الساكنين ونصب (عبادا) على  
الخيرية .

ب- وقد تعمل في نكرتين ، حيث سمع (إن أحد خيرا من أحد  
إلا بالعافية)

ج- وقد تعمل في معرفتين حيث سمع (إن ذلك نافعك ولا  
ضارك)

تنبيهات :

أولا : دخول الباء الزائدة على أخبار هذا الباب :

من الكثير الشائع زيادة الباء في خبر ليس وقد تحدثنا  
في البحث عن ذلك من ذلك قوله تعالى "أليس الله بكاف عبده" (٢)

---

(١) سورة الأعراف ١٩٤ . (٢) سورة الزمر ، ٣٦ .

وقوله تعالى (أليس الله بأحكم الحاكمين)(١) وقوله تعالى (لمست عليهم  
بمسيطر)(٢) واجاز النحويون (٣) جر خبر ما بالباء أيضا ، من ذلك  
قول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرا وما بالحرانت ولا القمين  
وكذلك دخول الباء على خبر لا ، في قول الشاعر(٤)  
فكن لي شفيعا يوم لأذو شفاعته بمغن فتيلًا عن سواد بن قارب

ثانيا : دخول همزة الاستفهام :

اختصت همزة الاستفهام بالدخول على ليس وما دون اخواتها  
وساعتها تحول النفي إلى ايجاب مؤكد لاحتاج إلى جواب غالبا .  
نحو قوله تعالى (أليس الله بعزيز ذى انتقام)  
وقولنا (أما طالب حاضرا)

ثالثا : حذف المعمولين :

لايجز النحاة حذف المعمولين مع الأدوات جميعها  
أما من حيث حذف أحد المعمولين فإنه على ثلاث حالات  
(١) حذف واجب : وذلك إذا كانت الأداة "لأنه" فإنه لايد من حذف  
أحد معموليها فإن ذكر الخبر حذف الاسم ، وإذا ذكر الاسم حذف  
الخبر والشائع حذف الاسم .

---

(١) سورة التين آية ٨  
(٢) سورة الغاشية ٢٢ .  
(٣) انظر مع اللوامع ١٣٧/١ ، وشرح النصريح ٢٠٢/١ وشرح الأشعر ٢٥١/١ والضوابط النحوية  
للجمل ٣٥٢ .  
(٤) للبيت لمواد بن قارب المدوسى في مدح النسي . انظر مع اللوامع ١٢٧/١  
والمدخل إلى دراسة النحو العربى ٣٥٣/٢ .

(٢) حذف جائز : وذلك إذا كانت الأداة ليس ، وذلك مثل قول

الشاعر :

لهفى عليك للهفه من خائب .. يبقى جوارك حين ليس مجير  
اشترطوا لذلك ان يكون اسمها نكرة .

(٣) حذف ممتنع : وذلك اذا كانت الاداة (ما - إن) فلا بد معها من  
ذكر الاسم والخبر .

وهكذا يتضح أن "ليس" حرف ، وبالتالي ، يمكن فصلها عن باب  
"كان وأخواتها" وضمها إلى "ما ولا ولات وإن" وجعل كل هذه  
الحروف باباً جديداً تحت مسمى "ليس وأخواتها" .

#### مصادر البحث :

- ١- اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ابن هشام) المطبعة  
الجمالية ١٣٣٢ .
- ٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الازهرى -  
المطبعة الازهرية ١٩٢٥ .
- ٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شواهد العينية  
دار أخبار الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .
- ٤- حولية كلية دار العلوم العام الجامعي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .
- ٥- الدرر للوامع في تحرير شرح جمع الجوامع لمحمد بن  
المقدس (ابن شريف) فلس ١٣١٢ .
- ٦- الضوابط النقيدية للجملة في التراث النحوي ، دكتور  
على أبو المكارم ١٩٨١ .

- ٧- شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد  
١٣٧٨هـ .
- ٨- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين  
عبد الحميد ط ١٥ - ١٩٧٨ .
- ٩- شرح الكافية للرضى دار الكتب العالمية بيروت ١٩٧٩ .
- ١٠- شرح الكافية للصفوى ، تحقيق الدكتور السيد أحمد على  
ونال به درجة الدكتوراه سن ١٩٨٣ .
- ١١- شرح المفصل لابن يعش مكتبة المتنبى القاهرة ١٩٣١ .
- ١٢- هنا الضوابط رقم ٦ ١٣٨١هـ .
- ١٣- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون ١٩٧٧ .  
وطبعة بولاق ١٣١٦ .
- ١٤- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصبارى  
القاهرة ١٣٠٧هـ .
- ١٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام دار أخبار  
الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي .
- ١٦- المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ عظيمه القاهرة  
١٣٨٦هـ .
- ١٧- النحو الوافى ، عباس حسن دار المعارف ١٩٦٨ .
- ١٨- مع الهوامع للسيوطى ، طبعة دار المعرفة - بيروت -  
بدون تاريخ .

\* \* \*



## الجملة المركبة في اللغة العربية

٥٥ سعد غازی ضیف الله

مقدمة البحث :

الظواهر التركيبية في اللغة العربية هي موضوع علم النحو ؛ لأن النحو - كما قرر ابن جني - هو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالنثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب... " (١) ونستطيع أن نجد ما يؤكد هذا المفهوم - نعتي اهتمام النحو بدراسة الظواهر التركيبية - في تعريفات كثير من النحاة الآخرين له ، ومن ذلك -مثلاً- ما ذكره أ.ب. سعيد السيرافي في مداخلته لحنى بن يونس قال :

" معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكنااته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوحي الصواب في ذلك... " (٢)

ومن ذلك أيضاً تعريف ابن عصفور للنحو بقوله :

" هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي انتلف منها " (٣)

ويقول السيوطي : " النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى " (٤) -

ومما ورد في هذا - كذلك - أن النحو يتناول بالدراسة " أحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض ، من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها " (٥)

وهذا التحديد الذي يؤكد اختصاص النحو بالظواهر التركيبية هو ما أكدته غير

النحاة من كتب في موضوعات العلوم الأخرى ، ومن هؤلاء النحاة الذي يقول :

( \* ) قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبد العزيز

(١) الخصائص لابن جني ص ٤٩ - (٢) الإقناع في علم أصول النحو ص ٧ -

(٣) الإقناع والرواية ص ١٢١ - (٤) أنوار الربيع ص ٧٨ -

(٥) البيان على الألفية ص ١٥ -

" علم النحو - ويسمى الإعراب على ما في شرح اللب - هو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً... والغرض منه الاحتراز من الخطأ في التأليف"<sup>(٦)</sup>  
ويقول الشيخ محمد الحضر حسين:  
" وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء ولا يجعلونه دائراً على هذا الحال"<sup>(٧)</sup>.

وبناء على ذلك ؛ فإن الظواهر التركيبية - وهي جزء من الظواهر اللغوية - تختص بها علم النحو، ومن ثم فإنه لا بد من تأكيد حقيقة مهمة في البحث النحوي ، هي :  
أنه ليس صحيحاً ما رُسى به النحو العربي من أنه لا يهتم بدراسة التراكيب اللغوية وإنما يختص بتحليل أواخر الكلمات فحسب ؛ ولكني نبين اهتمام النحو بالتركيب اللغوي ، فإننا سنعالج الظواهر التركيبية بفرض تحديد الظواهر الأساسية في التراكيب اللغوية لتكشف مدى ارتباط التركيب بالإسناد ، وفي هذا السياق سوف تعني بظاهرة مهمة هي تكرار الإسناد أو تعدده في التركيب اللغوي مع بيان الفرق بين تكرار الإسناد وتعدده من خلال التراكيب التي يتكرر فيها الإسناد أو بتعاده ، بالإضافة إلى توضيح هذه التراكيب وتحديد أبعادها ومحاولة التقنين لها لتحلية الضوابط التي تربط العمل المركبة في اللغة العربية .

و نحن نهدف من كل ذلك إلى تحديد حقيقة مجال البحث النحوي وبيان أنه لا يقتصر على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير في الحركة أو السكون ، كما هو التصور عند بعض النحاة الذين يرون أن حدود النحو لا تتجاوز أواخر الكلمات، ومن هؤلاء بعض المتأخرين الذين أشاعوا هذا التصور الخاطيء لوظيفة النحو العربي لدى الدارسين ، حتى ظن كثير منهم أن النحو العربي ليس فيه شيء يتصل بغير الإعراب أو البناء ، ومن هذا جزم الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمه الله - بأن النحو العربي قد قصر نفسه على " تعرف أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء"<sup>(٨)</sup>

(٦) كشف اصطلاحات الفنون ج١ ص ١٢-١٨ . (٧) دراسات في العربية وتاريخها ص ١٨٢ .

(٨) إحياء النحو ص ٢٧ .

على أن طغيان هذا التصور لحدود البحث النحوي ووظيفته لا ينبغي أن يحجب عنا تصوراً آخر هو أن قوانين النحو العربي تتناول كل ما يتعلق بتركيب الكلمات ، سواء فيما يتعلق بأحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر ونحوها .<sup>(٩)</sup> وهذان المفهومان في البحث النحوي مختلفان إلى حدود التناقض في تصور غاية النحو العربي وتحديد الحقل الذي يعمل فيه ، وهذا الاختلاف يفرض علينا أن نتخذ منه موقفاً محدداً يطور حول العلم وبيان آفاقه ، وبخاصة أن كثيراً من المعاصرين لا يترددون في الإلتزام بما في تعريفات المتأخرين من النحويين من تحديد لوظيفة علم النحو ، وهذا أمر يقف حاجزاً أمام الحقيقة العلمية التي تقضي بأن النحو لا يدرس غير الحمل ولا تتناول غير الظواهر التركيبية .

ونحسب أنه قد آن الأوان لكي نعيد النظر في هذه القضية ، في إطار الحقيقة الثابتة وهي العناية بدراسة تركيب الكلمات في إطار محدد . ومن ثم فإنه ينبغي في البحوث النحوية أن تتحرى استخلاص القواعد والقوانين الضابطة من التراكيب ، بحيث ينعكس كل ما في هذه التراكيب من خصائص في القواعد النحوية ، تحت كل القوانين النحوية إلى الظواهر المتصلة بالتراكيب ذاتها ، وبذلك تصبح غاية البحث النحوي وصف الواقع اللغوي وظواهره والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقفه .

(٩) رسالة ابن كمال باشا (مخطوط) ١٩٧ وانظر كذلك أنوار الربيع ص ٥٨.



### معنى التركيب :

التركيب هو اللفظ الذى يدل على معنى غير مفرد وغير تام فى مقابل الكلمة باعتبارها لفظاً يدل على معنى مفرد ، والجملة باعتبارها - فى أوسع الأقوال - لفظاً يدل على معنى تام ، وبناء على هذا ، يكون التركيب معياراً للكلمة والجملة معاً ، وإن كان يستخدم استخدام الكلمات فى تكوين الجمل ، وإن شئت فإن يوسعك أن تقول :

إن معنى التركيب يخالف معنى كل من الكلمة والجملة ؛ إذا المعنى فى الكلمة مفرد أى لا علاقة فيه بين جزئه وجزء لفظه . والمعنى فى الجملة تام ، أى يحسن السكوت عليه عند كل من للتكلم والسماع ، أما المعنى فى التركيب فأمره بين بين ، أى إنه ليس مفرداً و ليس تاماً ، ثم إنه فضلاً عن ذلك يختلف عن المعنى المستفاد من مجموع الكلمات المكونة له سواء بالزيادة عليه أو بالنقص فيه . أو ينقله إلى معنى معيار له ، لذلك فإنه ليس من قبيل المركبات نحو : هذا وهؤلاء وبقية أسماء الإشارة ، سواء أقرئت بهاء التثنية أم لم تقرئ ؛ لأن المعنى فى المركب منها هو المعنى نفسه فى المفردات ؛ كما أنه لا يعد من قبيل المركبات أيضاً المقرون بـ ( ال ) المعرفة نحو : الرجل والكتاب للسبب نفسه .

والمركب دائماً عنصر من عناصر الجملة حين يدخل التركيب للغة ، لكنه ليس دائماً عنصراً من عناصر الإسناد فيها ، فثمة تفرقة ضرورية بين كونه : عنصراً " فى الجملة " و كونه " عنصراً " إسنادياً فيها " أما أنه عنصر فى الجملة فلأن عناصر الجملة تشمل كل مكوناتها ، وتتضمن بالضرورة منهاجاً من مفردات ومركبات ، وأما أنه ليس عنصراً إسنادياً فى كل الأحوال فلأن عناصر الإسناد تقتصر عند النحاة على ما اصطلاحوا عليه بأركان الجملة ، وهى محدودة عندهم فى الفعل ومرفوعة فى الجملة الفعلية ، والمتداً وخبره أو ما كان أصله المتداً والخبر فى الجملة الاسمية ، ووفقاً لذلك فإنه يمكن تصنيف المركبات بحسب إمكان وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة إلى أقسام ثلاثة هى :

- ١) مركبات يجب وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة .
- ٢) مركبات ممنوع وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة .
- ٣) مركبات يجوز وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة ويجوز عدم وقوعها عنصراً إسنادياً فيها .

وقد وضع النحاة عدداً من الضوابط والأسس التي رأوا أنها بمثابة إطار عام للمركبات :

يكشف أبعادها ، ويبلغ خصائصها ويحدد علاقاتها ، بيد أن هذه الضوابط في حاجة إلى إعادة نظر : لأن الدراسة النظرية التي قدمها النحاة العرب في هذا المجال تختلف - على نحو أو آخر - عن معطيات التحليل الموضوعي للمركبات . ولنبداً أولاً - باستعراض أهم ما حدده النحاة من ضوابط نظرية ، ثم نتبع ذلك بمقارنة مقولات هذه الضوابط بنتائج الرؤية الموضوعية للمسلك اللغوي للمركبات .

#### ضوابط المركبات عند النحاة : (١٠)

أولاً : أن الأفراد أصل والتركيب فرع ، ومقتضى هذا الأصل أن كل مركب من المركبات مبني بالضرورة من مفردات ، وبما أن الوحدة الأساسية المفردة في اللغة العربية هي ( الكلمة ) ، فلا بد أن تكون بنية المركبات مكونة من كلمات ، وإذا كانت الجملة مكونة من كلمات ومركبات ، وكانت المركبات - كذلك - مكونة من كلمات ، فمعنى هذا كله أن العناصر الأساسية هي الكلمات المفردة ، منها تتكون المركبات ومنها أيضاً تتكون الجمل .

ثانياً : أن التركيب يحدث عنه معنى وحكم لم يكونا قبله ، ويستلزم تقرير هذا الأصل أن المركب وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس في وسع المفردات - أي الكلمات - تحقيقها ، وقد تنحصر هذه الغايات في نطاق اللفظ ، وقد تتجاوزها إلى المعنى ، وإذا فإنه لا سبيل إلى تصور تركيب لا يؤدي وظيفته ويحقق غايته في النشاط اللغوي ، ومن ثم تظل أي دعوى بوجود مركبات دون أن تستلزم غايات مجرد قسرى أدخل في باب الاحتمال المرجوح منه في مجال الحقيقة المؤكدة الوقوع .

(١٠) الأشبه والظائر ص ٦٤ وشرح الفصل ص ١٨ ص ٥٨ و ص ١١١ .

ثالثاً : أن الغايات التي تهدف إليها اللغة من خلال اللجوء إلى تكوين المركبات يمكن أن تنحصر في مجالين :

أحدهما : لفظي ، بمعنى أن تهدف اللغة إلى تحقيق قدر من الاتساق اللفظي بين كلمتين ، فتلجأ إلى تكوين مركب من المركبات ، وهكذا تنحصر وظيفة المركب فيما يحدث به من تأثير في اللفظ فحسب ، لا يتجاوز إلى ما وراءه من معنى أو حكم .

وثانيهما : لفظي ومعنوي أي إن غاية اللغة من استخدام المركب المعين لا تقتصر على ما يؤدي إليه هذا الاستخدام من اتساق بين الألفاظ ، وإنما تتجاوز هذا الهدف اللفظي إلى تكوين علاقة معنوية يستخدم لأجلها المركب للتعبير عنها ونقلها في حين تعجز الكلمات المفردة عن تمثيلها وأدائها .

ومن المقرر تحويماً أن كل مركب يحقق غاية لفظية فهو لا يتفك عن إحداث تأثير لفظي ، بيد أنه لا يستلزم ما بعد ذلك من تأثير معنوي ، ومن ثم ينحصر هذا التأثير في بعض المركبات التي يمكن أن يميز عن غيرها وهي التي تتضمن تأثيراً في المعنى أيضاً ، وإذا كانت هذه المركبات تحدث - كغيرها - أثراً لفظياً ، فإنه من الممكن تقسيم الغايات التي تهدف إليها اللغة من استخدام المركبات إلى قسمين : لفظية ومعنوية ، على أن يراعى أن المعنوي من هذه الغايات لا يقال في هذا مقابل اللفظي ، بل للدلالة على بعض المركبات التي تتضمن - بالإضافة إلى اللفظي من الأهداف - المعنوي منها أيضاً .

وأخيراً : أن التركيب لا يكون في (الأفعال) ولا في (المصادر) ، ولا في (الأسماء الجارية مجرى الأمثال) ، وبذلك ينحصر التركيب في عدد محدود من "الحرف" و "الأسماء" .

وتركيب الحرف يكون دائماً من حروف ، وتركيبها لا يغير من تصنيفها النحوي ، ولكن يغير من دلالتها المعجمية ووظيفتها النحوية ، فالرغم من أن التركيب الحرفي حرف بالضرورة ، فإن معناه بعد التركيب يختلف عن التي كانت لفرداته من قبل ،

كما أن وظيفة النحوية بعد التركيب تختلف عن الوظائف التي كانت تؤديها مفرداته أيضاً .

أما تركيب الأسماء فيتتبع طبقاً لاختلاف العناصر المفردة المكونة له ، فقد تكون هذه العناصر أسماء وربما لا تكون ، وإذا كانت أسماء لم تختلف في التصنيف النحوي بعد التركيب عن تصنيفها قبله ، وإن اختلفت الوظيفة النحوية التي يؤديها المركب عن الوظائف التي كانت تؤديها مفرداته أو عناصره . أما إذا كان ضمن مفردات المركب الاسمى ما ليس باسم فإنها تنتقل بالتركيب إلى " نوع من الأسماء " يؤدي بعض وظائفها في النشاط اللغوي دون اعتبار لما كانت عليه هذه المفردات قبل التركيب من حيث التصنيف . لذلك فإن عرض هذه الضوابط التي قال بها بعض النحاة العرب لخصائص التركيب ووظائف المركبات على ما يطرد في الاستعمال اللغوي للصيغ المركبة من ظواهر ، يكشف عن أن بعض هذه الضوابط يستند إلى سند صحيح من الاستعمال اللغوي وإدراك صائب لما في هذا الاستعمال من خصائص ، في حين لا ينهض بعضها الآخر على أسس صحيحة ولا يعتمد على إدراك سليم ، ومن ثم ، فهو أقرب إلى أن يكون تعبيراً عن رؤية ذاتية أو تصويراً لمقولة نظرية ، وهو في ذلك أشبه بالفرض العقلي الذي يوشك أن يكون منبت الصلة بالواقع اللغوي .

وحسبنا أن نسجل في هذا الشأن الملحوظات الآتية :

أولاً : أن كون الأفراد أصلاً للمركبات قد يكون صحيحاً في مجال البحث عن الأصول التاريخية للمركبات اللغوية ، ولكنه بحث محدود القيمة والفائدة في الدراسة الوصفية التحليلية لهذه المركبات ، وذلك لأسباب ثلاثة :

أولها أن : كل مفرد من المفردات ليس صالحاً بالضرورة للدخول في تركيب .

ثانيها أن : كل تركيب لا يقبل حتماً التحليل إلى ما يكونه من مفردات .

ثالثها أن : التركيب بنية لغوية تؤدي وظيفة نحوية ، وحين يدخل التركيب الجملة فإنه لا ينحل إلى عناصره بحيث يصح القول بأن الجملة لا تتكون إلا من الكلمات المفردة فحسب ، بل يظل محتفظاً بنيته وهو يؤدي في الجملة وظيفته ، وهكذا لا

مفر من الإقرار بأن المركبات قد تشارك المفردات في تكوين الجمل ، ومن ثم ،  
 فالقول بأن الجمل لا تتكون إلا من كلمات فقط نوع من التجوز .  
 ثانياً : أن القول بأن المركب " يحمل بالتركيب معنى وحكماً لم يكونا قبله " يرتبط بقوله  
 أو رفضه بتحديد مدلول كل من " المعنى " و " الحكم " في هذه المقولة :  
 فإذا كان القصد من " المعنى " الإشارة إلى " التغير الدلالي " ، والقصد من  
 " الحكم " الوظيفة النحوية التي يؤديها التركيب في الاستعمال اللغوي ؛ فإن المقولة  
 صحيحة ومقبولة ؛ إذا إن لكل تركيب دلالة التي يؤديها والتي لا تسيل إلى  
 تجاهلها ، لأنها تختلف عن دلالة الوحدات أو العناصر المشاركة في تكوينه ،  
 ومادام الاختلاف وارداً بين التركيب وعناصره من حيث المعنى ، فمن الحق تقرير  
 ذلك باعتباره سمة من سمات التركيب وخصيصة من خصائصه اللغوية ، وكذلك  
 الأمر بالنسبة للوظيفة النحوية التي يؤديها في الاستعمال اللغوي ، فإن هذه  
 الوظيفة تتحدد بالتركيب وفيه ، أي إنها تميزه عن الوظائف التي تؤديها عناصره  
 بحيث تصبح -- بدورها -- علامة من علاماته ، وصفة بارزة من صفاته .  
 أما إذا كان القصد من " المعنى " المعنى المعجمي ، والقصد من " الحكم " الموقف  
 الإعرابي ؛ فإن الأمر يختلف ، ونحسب أن من المعتمد قبول مثل هذا التفسير  
 للمعنى والحكم ، وذلك لأن التغير بالتركيب من معنى المركب ووظيفته وما كان  
 لعناصره من معان ووظائف " أي أحكام إعرابية " ليس أمراً مطرداً بحيث يصح  
 اعتباره أساساً من أسسه وضابطاً من ضوابطه .  
 ثالثاً : أن حصر المركبات في بعض الحسروف والأسماء أمر ليس بدقيق ، ولستأ بصدد  
 المناقشة النظرية لهذا الحصر ، ولكن حسناً أن نختكم إلى الواقع اللغوي للمركبات  
 نفسها لنجد أن من بينها ما يمكن الاصطلاح عليه بالمركبات الفعلية نحو " حيناً " ،  
 مثلاً و " قلماً " وهي مركبات تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال في الجملة ، فضلاً  
 عن كون عناصرها تشتمل أيضاً على بعض الأفعال ، وهذه المركبات الفعلية  
 تختلف بالضرورة عن المركبات الاسمية التي قد تكون مكونة من عناصر من بينها  
 أفعال أيضاً كالمركب الاستنادي ، إذ إن المركبات الاسمية تؤدي وظيفة الاسم

وتقبل بعض علاماته كالإسناد مثلاً ، أو النداء ، أما المركبات الفعلية فإنها تؤدي وظيفة الفعل وقد تقبل شيئاً من علاماته أيضاً ، وهذا ما سنتحدث عنه في بيان أنواع المركبات وفقاً للعناصر المكونة لها ، والوظائف التي تؤديها .  
وفي هذا الصدد نجد أن المركبات تتكون من عناصر معينة يمكن عرضها من خلال النماذج التالية :

أولاً : المركب المكون من اسمين وهو كثير ويتردد في :

- ١- المركب العددي ، وهو يتكون من تركيب كلمة " عشرة " مع ما دونها إلى " أحد " ويجب أن يعقبه ما يميزه .
- ٢- المركب الإضافي في نحو : عبد الله وامرئ القيس ، وهو كثير في اللغة .
- ٣- المركب المرحلي نحو : بعلبك ومعديكرب وحضرموت وسيبويه .
- ٤- المركب الوصفي نحو : " الصادق أخوه " و " الكريم مسلكه " في قولك : زارني الطالب الصادق أخوه ، والرجل الكريم مسلكه .
- ٥- الأحوال المركبة نحو : حيض بيض ، بيت بيت وبين وبين وأيادي سبا<sup>(١١)</sup>
- ٦- الظروف المركبة نحو : صباح مساء ، ويوم يوم وحيد، بيت .<sup>(١٢)</sup>
- ٧- الخوالب المنقولة عن الظروف والضمير ، كما في " دؤنك " و " عندك " و " لديك " بمعنى " عند " و " مكانك " بمعنى " أثبت " و " ورائك " بمعنى " تأخر " و " أمامك " بمعنى " تقدم " <sup>(١٣)</sup>

ثانياً : المركب المكون من حرف واسم ويوجد في :

- ١- بعض أدوات الشرط ، مثل " حيثما " و " إذا ما " و " إذ ما " وقد يدخل فيها نحو " كلما " <sup>(١٤)</sup>
- ٢- الخوالب المنقولة عن الجار وضمير المخاطب غير المرفوع نحو " إليك " بمعنى " تنح "

(١١) شرح الفصل ٤ ص ١١٤-١٢٤ - (١٢) فسان، ص ١١٨

(١٣) شرح التصريح ص ١٩٨ وشرح الفصل ٤ ص ١١٤ -

(١٤) مجمع اللوائح ص ٦٣ -

"وعليك" بمعنى : الزم<sup>(١٥)</sup>

٣- بعض صيغ التحقيق أو التأكيد مثل : "أما" بالفتح والتخصيص بمعنى :

حقاً<sup>(١٦)</sup>

ثالثاً : المركب المكون من فعل واسم نحو : "حيثاً"<sup>(١٧)</sup>

رابعاً : المركب المقول عن جملة ، ويطرده في :

١- المركب الاستاذي نحو : "جاد الحق" و "برق نوره" و "تأبط شرراً" و

ذرى حرباً " أعلاماً<sup>(١٨)</sup>

٢- المركب الوصفي ، ويوجد في الوصف إذا كان جملة مثل : رأيت رجلاً

يصلى الفجر ، ومررت بجماعة تغني.

خامساً : المركب المكون من فعل وحرف أو من فعل واسم على حسب الاختلاف في

"ما" مثل "قلما" و "كثيراً" و "طالماً"<sup>(١٩)</sup>

سادساً : المركب المكون من حرفين ، وهو شائع لغوياً ويطرده في :

١- أدوات اللوم والتفريع على عدم الفعل في الماضي ، وهي نفسها أدوات الحث

والتحضيض على الفعل في المستقبل وهي : "لولا" و "لوما" و "هلا" و

"إلا"<sup>(٢٠)</sup> ، وتحديد المعنى المستفاد من هذه الأدوات مرتبط بالزمان في الجملة فإن

كان ماضياً أفادت اللوم ، وإن كان مستقبلاً أفادت الحث ..

٢- بعض أدوات الشرط مثل : "مهماً" و "لوماً" و "لولا" و "أما" بالفتح

والتشديد ، وهي قد تكون أدوات حازمة لتعليق ، وقد تكون أدوات شرط غير

حازمة .

(١٥) شرح التصريح ج٢ ص ١٩٨ .

(١٦) شرح الفصائل ج٨ ص ١١٤ .

(١٧) ابن يعيش ج٧ ص ١٣٨ وشرح التصريح ج٢ ص ٩٩ .

(١٨) شرح الفصائل ج١ ص ٢٨ .

(١٩) حاشية النسوق على الفنى ج١ ص ١١٩ وشرح الشواهد الفنى ص ٢٢٤ .

(٢٠) جمع القواعد ج٢ ص ٧٠ وابن يعيش ج٨ ص ١١٣ و١٤٥ .

- ٣- بعض أدوات الاستفهام مثل : " كأي " (٢١) .
- ٤- بعض أدوات التفصيل مثل " إما " و " أمّا " (٢٢) .
- ٥- بعض أدوات التوكيد مثل : " إنما " و " أما " ويمكن أن يعد منها " أما " بالتحقيق (٢٣) .
- ٦- بعض أدوات التشبيه مثل " كأنما " .
- ٧- بعض أدوات التمني والرجى مثل : " ليتما " و " لعلما " .
- ٨- بعض أدوات الاستدراك مثل : " لكنما " .
- ٩- بعض أدوات التفضيل مثل : " بله " (٢٤) .
- ١٠- بعض أدوات التنبيه مثل : " ألا " و " أما " (٢٥) .

سابعاً : المركب المكون من حرف وصحين أو حرفين واسم ، أى المكون من ثلاث كلمات ، متفق على تصنيف التين منها ويختلف في الثالثة ، وهو : " لاسيما " ، فما اتفق على حرفتيه " لا " وما اتفق على اسمتيه " سي " وأما " ما " فمختلف في تصنيفها بين الحرفية والاسمية (٢٦) .

وتأمل هذه الكلمات من المركبات يسلم إلى تقرير بعض الظواهر التي تشيع فيها والتي لا تجد مناصاً من الإشارة إليها وأهمها :

أولاً : أن من المركبات ما تنوحي استخدام عناصره المكونة له ولم يعد يستعمل لغوياً إلا بنية المركب وحده ، كما أن من المركبات ما بقيت عناصره الأساسية - التي

(٢١) حاشية الدسوقي على المفتي ج١ ص ٢٧ .

(٢٢) جمع الفروع ج١ ص ١٣٥ .

(٢٣) الدسوقي على المفتي ج١ ص ٧٨ وشرح التصريح ج١ ص ٢٢٥ .

(٢٤) السابق ص ١٩٨ وجمع الفروع ج١ ص ٢٢٥ .

(٢٥) بيان بعض ج١ ص ١١٤ .

(٢٦) جمع الفروع ج١ ص ٢٢٤ .



شاركت في بنيتها اللفظية - مستعملة ومن ثم وجدت في الاستعمال اللغوي إلى حوار صيغة المركب ، وإن كان استعمال كل منها مختلفاً بالضرورة ، وبطرد السور الأول - الذي تنويسي استخدام عناصره - في المركب المزجي ، وبعض صيغ "الأحوال المركبة" و "الظروف المركبة" .

ثانياً : أن بعض المركبات تحتفظ بشكل من الوحدات أو العناصر المكونة له ، دون تغيير في بنيتها اللفظية ، وإن كان ثمة تغيير في " المعنى " أو " الوظيفة النحوية " أو " الحكم النحوي " ، وبعضها يحدث تغييراً في بنية هذه العناصر بالإضافة إلى ما قد يكون من تغيير في المعنى أو الوظيفة أو الحكم .

ثالثاً : أن أشكال التغيير في العناصر المكونة للمركب ، والمركب نفسه متعددة منها :

١ - التغيير في البنية اللفظية .

٢ - التغيير في المعنى الدلالي .

٣ - التغيير في الوظيفة النحوية .

٤ - التغيير في الحكم النحوي .

والتغيير في الموضوعين الأولين يتحصر في الصيغة : بنيتها ودلالاتها ، أما التغيير في الموضوعين الآخرين ، فيتناول المسلك النحوي للصيغة ، وفي هذا المسلك تفرقة واجبة بين " الوظيفة " و " الحكم " ؛ إذ إن الوظيفة تمتد من الدور الذي تقوم به الصيغة - كلمة أو مركباً - في تكوين الجملة ، أما الحكم فهو ما يؤنب على الوظيفة من نتائج جزئية ، ومن ثم ، قد تعدد الأحكام النحوية مع وحدة الوظيفة التي يؤديها التركيب في الجملة .

رابعاً : أن بعض التراكيب يؤدي - بنيتها المركبة - وظيفة واحدة في الجملة ، ومعنى واحداً في الاستعمال اللغوي ، وبعضها تتعدد معانيه واستعمالاته ووظائفه ، مع احتفاظه بالبنية المركبة ذاتها دون تغيير ، وهذا النمط من التراكيب يمكن أن يعد من قبيل المشترك اللفظي .

ومن النوع الأول " المركب العددي " و " المركب الإضافي " و المركب الوصفي " و " الجوائف المركبة " و " المركب المزجي " و " الأحوال المركبة " ، و " الظروف المركبة " و " المركب الإسنادي " وبعض " صيغ المركبات الحرفية " .

ومن النوع الثاني بعض صيغ المركب الحرفي .  
 خامساً : أن بعض المركبات ينتقل بالتركيب من حالة الإعراب إلى حالة البناء ، وبعضها الآخر لا يؤثر التركيب في تصرفه إعرابياً وبناءً ، وإن كان له تأثير ضروري في نوع التصرف الإعرابي نفسه رفعاً ونصباً وجرّاً .  
 سادساً : أن من الواضح أن " ما " تؤدي وظائف متعددة باشراكها في كثير من التركيب اللغوية؛ فهي عنصر في كثير من المركبات ، وهي تركيب مع أنواع الكلمات العربية كلها من أسماء وأفعال وحروف ، والتحليل النحوي " لا " في كل هذه المركبات يختلف من بنية مركبة إلى أخرى .  
 سابعاً : أن لغة مركبات تم تكوينها وتحدد أساليب استعمالها ودلالاتها ، ووظائفها ، بحيث صارت صيغاً ثابتة تمثل جزءاً من التراث اللغوي ، ومن ثم ليس هناك مجال للحذف منها أو الإضافة إليها .  
 وهناك مركبات أخرى ، من الممكن الإضافة إليها قياساً عليها ، أي يكون توسع الناطق للغة أن يتكرر منها ما هو على نخطها . وعلى النحوي أن يقبل ما وافق قواعدها حيث إنها متجددة الصيغ وإن كانت ثابتة القواعد . وعلى رأس هذا النوع من المركبات " المركب الوصفي " و " المركب الإضافي " .  
 وأما الأقسام النحوية للمركبات اللغوية فتختلف تبعاً للوظائف التي تؤديها في الجملة العربية والاعتبارات التي تحكم أداها . ويمكننا العثور على التقسيمات التالية في سبيل التقليل النحوي للمركبات :

أولاً : التقسيم بحسب الوظيفة النحوية :

تؤدي المركبات الوظائف التي تؤديها الكلمات ، فالمركب - برغم اشتراك أكثر من كلمة واحدة في بنيتها اللفظية - يسلك لغوياً مسلك الكلمة الواحدة ، ويتنوع أداء المركبات لوظائفها في نطاق الجملة بصورة تقابل - إلى حد بعيد - الكلمات التي تماثلها وتقوم بوظائفها ، ومن الممكن أن نعثر في المسلك اللغوي الوظيفي للمركبات على الأنماط الآتية:

#### أ- المركب الاسمي :

وهو الذي يماثل الأسماء من الكلمات في أداء وظائفها في الجملة العربية ، ومن أبرز هذه الوظائف صلاحيتها للإسناد إليها أو إسنادها : أي وقوعها فاعلة أو نائب فاعل أو مبتدأ أو خبراً ، وكذلك صلاحيتها لوقوعها مكملاً للعناصر الإسنادية ، أي مفعولاً أو ظرفاً أو حالاً . ومن أهم المركبات الاسمية ما يلي :

- ١- المركب العددي .
- ٢- المركب الإضافي .
- ٣- المركب المزدحج .
- ٤- المركب الوصفي .
- ٥- المركب الإسنادي .
- ٦- الأحوال المركبة .
- ٧- الظروف المركبة .
- ٨- أسماء الشرط المركبة .
- ٩- أسماء الاستفهام المركبة .

#### ب - المركب الحرفي :

وهو المركب الذي يشابه الحرف في أداء وظائف بعضها في الجملة العربية مع عدم صلاحيتها لوقوعه عنصراً إسنادياً أو مكملاً في هذه الجملة ، ويشتمل المركب الحرفي كل المركبات المكونة من حروف وأسماء :

- ١- المركبات الدالة على اللوم والتقريع أو الخث والتحضيض .
- ٢- المركبات الدالة على التوكيد .
- ٣- المركبات الدالة على التشبيه .
- ٤- المركبات الدالة على التعنى والمزجي .
- ٥- المركبات الدالة على الاستدراك .
- ٦- المركبات الدالة على التفضيل .

٧- المركبات الدالة على التفصيل .

٨- المركبات الدالة على التنبيه .

٩- المركبات الدالة على الشرط .

ج- المركب الخالفة :

وهو المركب الذى يشبه الخالفة فى أداء وظيفتها فى الجملة وأبرز خصائص هذه الوظيفة خصيصتان:

الأولى : صلاحيتها لوقوعها مستنداً فى الجملة ، والثانية : لزومها بنية لفظية محددة وعدم تصرفها .

ومن هذه المركبات :

١- الخوالب المنقولة عن الظرف والضمير ، أى الخوالب المنقولة عن اسمين .

٢- الخوالب المنقولة عن الجار وضمير المخاطب ، أى الخوالب المنقولة عن حرف أو اسم .

ويمكن أن يضاف إلى هذا النمط أيضاً :

٣- المركب المكون من فعل واسم ، نحو ( حينذا ) ؛ وذلك لأن مسلكه اللغوى يتماثل وظيفياً مع المسلك اللغوى للخوالب المنقولة ، من حيث كونه صالحاً لوقوعه عنصراً إستادياً فى الجملة مع لزومه حالة واحدة وعدم تصرفه .

٤- المركب المكون من فعل وحرف نحو : ( قلما ) لأن مسلكه اللغوى أيضاً شبيه بالمسلك اللغوى للخوالب المنقولة . ومن الواضح أن هذين النمطين الأخيرين من المركبات يشاركان الأفعال فى تكوينها ، ولكنهما - برغم ذلك - يتنافيان الأفعال فى مسلكها الوظيفى فى الجملة ؛ إذ إن المركبات تلزم حالة واحدة من حيث البنية فلا تتغير صيغتها مهما تغير المسند إليه معها ، وهذا الوجه من المخالفة هو الذى جمع بين هذين النمطين الأخيرين وبين الخوالب بحيث جاز أن يقال : إن المركب الفعلي موجود بنية وصيغة ولكنه غير موجود مسلكاً ووظيفة .

ثانياً : التقسيم بحسب الوقوع عنصراً إستادياً فى الجملة :

تنقسم الأنماط التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة بحسب صلاحيتها للوقوع عنصراً  
إسنادياً في الجملة وعدم صلاحيتها إلى ثلاثة أقسام :

١- مركبات واجبة الوقوع عنصراً إسنادياً ، وهي التي أشرنا لها مصطلح :  
"مركب الخالفة فمركبات هذا النوع يجب أن تقع مستنداً في الجملة ويمتنع أن تقع  
مستنداً إليه ، كما يمتنع أيضاً عدم وقوعها عنصراً إسنادياً :

٢- مركبات ممتنعة الوقوع عنصراً إسنادياً :  
وهي تشمل المركبات التي أشرنا لها مصطلح : " المركب الحرفي " أي كانت  
الدلالة التي يؤديها في الجملة العربية ، بالإضافة إلى بعض عناصر " المركب الاسمي  
" التي يتحتم وقوعها مكتملاً من مكملات الجملة .

٣- مركبات جائزة الوقوع عنصراً إسنادياً :  
وتكثر هذه في المركبات التي أشرنا لها مصطلح : " المركب الاسمي " ، فإن منها ما  
يجوز وقوعه عنصراً إسنادياً ويجوز عدم وقوعه عنصراً إسنادياً فيقع مكتملاً  
المكملات في الجملة العربية ، وفي حالة وقوعه عنصراً إسنادياً يجوز أن يكون  
مستنداً كما يجوز - أيضاً - أن يقع مستنداً إليه فيها .

#### ارتباط التركيب بالإسناد :

من خلال ما أشرنا إليه آنفاً من وقوع المركب عنصراً إسنادياً واجب الوقوع أو  
جائزه ، يتحتم علينا في هذا المقام أن نحدد دلالة الإسناد من خلال ما انتهى إليه  
النحويون في هذا الشأن من أن الإسناد هو نوع من النسبة أو هو نسبة من نوع خاص  
لأنها نسبة تربط بين كلمات ، وإذا كانت أي نسبة لا تقوم إلا بشيئين ، فقد وجب أن  
يكون للإسناد طرفان ، ولما كان بحث النحاة في الألفاظ فقد فسروه بحيث تفيد  
المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليهما ، بأن لا يحتاج السامع إلى المحكوم عليه أو  
المحكوم به " (٢٧) .

وهكذا نقرر لدى النحاة أن الإسناد " أن يشر في الحال - أو في الأصل - بكلمة

(٢٧) مقدمة لقضية د. علي أبو الحكيم ص ٢٧ .

أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المعبر عنه أهم ما يتم عنه بذلك المعبر في الذكر ، وأخص به " (٢٨) .

فالإستاد علاقة بين طرفين من كلمات هما : المسند إليه والمسند ، وهو حكم بكلمة أو أكثر على أخرى ، ولكنه ليس حكماً بأى كلمة ، بل " بأهم ما يتم به عنها وأخصها بها " .

ولقد حاول النحاة ما أشاروا إليه من " أهمية " و " اختصاص " أن يستعملوا أخطاء شتى من العلاقات بين الكلمات ، بدعوى أنها ليست إستنادية كالعلاقات الإضافية (بين المضاف والمضاف إليه) والتبعية ( بين التابع والتبوع ) والذالية ( بين الحال وصاحبه) والمفعولية ( بين الفعل ومفعوله من جهة ومفعولاته أو منصوباته من جهة أخرى ) ونحو ذلك العلاقة القائمة بين ( الجار والمجرور ) ؛ لأن التركيب إذا أطلق فإنه يعنى التركيب اللغوى المفيد<sup>(٢٩)</sup> . وقد ظهر في بعض تعريفات اللغويين - فيما يتكفى السبوطي -<sup>(٣٠)</sup> ما يفهم منها أن التركيب هو ما يطلق على كل ما يفيد سواء ما تحدث من إضافة في تركيب صوتي أو كتابي أو عن طريق دلالات خارجية كالإشارة أو استظهار الموقف من المقام .

وقد أحدث هذا التوسع في فهم لفظ " التركيب " وعدم تحديد مضمونه بصورة كافية موقفين متضادين ، فإن سنان الجفاجي - من ناحية - يرفض هذا التوسع في مفهوم التركيب وقد رأى أن مرد هذا التوسع هو اعتبار شرط الإفادة إذ هو الذى فتح الباب لإدخال الإشارة ونحوها ، وقد قدم في مقابل ذلك تعريفاً هو أن التركيب " ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المقولة إذا وقع من نصح منه أو من قبيله الفائدة .... وليس يشترط في حد التركيب كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو " (٣١) . وقد على ذلك بأن " أهل اللغة قسموا التركيب إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع لشيء من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة ، فلو كان التركيب هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بتركيب لم يكونوا قسموه على قسمين ، بل كان يجب أن

(٢٨) دستور العلماء ج ١ ص ١١٥ . (٢٩) أنوار الرابع ص ٥٩ .

(٣٠) جمع المومنين ج ١ ص ١٠ . (٣١) سر الفصاحة ص ٢٧ .

يسلبوا ما لم يفد اسم التركيب أو الكلام رأساً" (٣٢١)

ولعل ابن سنان لم يقف على ما ذكره ابن فارس ، فقد عالج هذه القضية بـ: "من  
الدقة والإعاضة وانتهى إلى أن الكلام المهمل لا يجوز أن يسمى تركيباً" (٣٢٢)  
وأما النحويون فقد اتجهوا اتجاهاً مغايراً فلم يرفضوا اشتراط الإفادة حتى  
لا بدخل التركيب المقيد مع ما لا يفيد ، وإنما اشتطوا -- إلى جانب الإفادة -- أن تكون  
الإفادة ناشئة عن طريق تركيب لفظي ومن ثم ، دارت تعارضهم على تأكيد وجود  
محورين يدور عليهما الكلام ويدونهما لا يكون له وجود عند النحاة وهما : التركيب  
اللفظي والإفادة (٣٢٣)

والواقع أن اشتراط الفائدة في التركيب أمر لازم ، لأن عدم اشتراطها  
يحصص التركيب اللغوي في إطار الأصوات غير الدالة ومن ثم فلا يتحقق مضمونه (٣٢٤)  
على أن الاتجاه الغالب هو أن الجملة أعم من التركيب لأن الإفادة ليست شرطاً  
في الجملة ، لذا فإنهم يقولون : جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فهو ليس  
بتركيب (٣٢٥)

كذلك قد تفيد الجملة دون زجود ركنين فيها هما المسند عليه المسند ومن ذلك مثلاً :  
روأسفاه ، هيهات ، لا ، تقدم ، وذلك لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوي ولا ترتبط  
بعدد ما في الجملة من أركان بخلاف التركيب في ذلك كله ، حيث إن الفائدة فيه إنما  
تحصل بالإسناد ولا بد له من طرفين (٣٢٦) هما ( المسند والمسند إليه ) وهما ما لا يستغني  
أحدهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم بدأ من ذلك الاسم المبتدأ واللمحني عليه في قولك  
: عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ومثله ما هو بمنزلة الابتداء كقولك : " كان عبد الله  
منطلقاً ، وليت زيدا متطلقاً ، ومثله قولك : يذهب محمد . فلا بد للفعل من الاسم كما  
لا بد للاسم الأول في الابتداء أو ما هو في منزله ، لذلك فإنه ليس غريباً أن يكون

(٣٢٢) السابق ص ٢٨.

(٣٢٣) الصاحي لابن فارس ص ٤٨-٤٩.

(٣٢٤) الخصائص لابن جني ص ١٧ . (٣٢٥) فقه اللغة وخصائص العربية ص ١١٦-١١٧.

(٣٢٦) الخصائص ص ١٧ (٣٢٧) مجلة الأزهر العدد ( السادس ) العدد ٣١ ص ٧١.

اسيسويه هو أول من اشترط أن تكون الجملة من ركتين، إذ هو أول من حدد معالم هذه النظرية التي استطاعت أن تفرض نفسها على البحث النحوي وأن تلازم النجاة بالضرورة - بما تسلم إليه من نتائج - ، ولذلك فإنه ليس صحيحاً ما حاوله السيم على من تعليل اشتراط ركتين في كل جملة بالإفادة لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابد له من طرفين (مسند ومسند إليه).<sup>(٣٨)</sup> وعلى هذا ، فإن الجملة أعم في دلالتها من التركيب لأنها تشمل ما يقيد وما لا يقيد ، في حين أنه يختص بما يقيد دونما سواء ويتكون من ركتين أحدهما حكم على الآخر .

وتتعدد صور التركيب الإسنادية بتعدد المفردات الداخلة في كل تركيب إسنادي، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء ، أو من اسم وجملة<sup>(٣٩)</sup> على النحو الآتي :

١- التركيب المكون من اسمين : إذا تكون التركيب من اسمين كانت صورته أربعة هي :  
أ- أن يتكون من مبتدأ وخبر نحو : على قائم .

ب- أن يتكون من مبتدأ و فاعل سد مسد الخبر نحو : أقام الربدان

ت- أن يتكون من مبتدأ وثائب عن فاعل سد مسد الخبر نحو : أمضرت الرجال .

ث- أن يتكون من اسم فعل و فاعله نحو : هبها العيق .

٢- التركيب المكون من فعل واسم : وله صورتان هما :

أ- أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط فتتكون من جملتي الشرط والخبر نحو : إن أخلص عملي فزت .

ب- أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم فتتكون من جملتي القسم وخبره نحو : أقسم بالله لعمري مخلص .

٤- التركيب المكون من فعل واسمين :

وهو كقولنا : كان زيد قائماً .

(٣٨) جمع فروع ج ١ ص ١١  
(٣٩) حاشية السماع على القنط ص ١٩



- ٥- التركيب المكون من فعل وثلاثة أسماء : وهو كقولنا : عملت عمداً فاضلاً  
٦- التركيب المكون من فعل وأربعة أسماء : كقولنا : عملت زيدا عمراً فاضلاً.  
٧- التركيب المكون من اسم وحجة : مثل : زيد قام أبوه . ويمكن أن تضاف إلى الصور السابقة صور أخرى تعدد فيها الأسماء إذا أتت بواحد من النواحي الأربعة وهي: التبع والعطف والتوكيد والبدل ، كما يمكن أن تعدد الجمل أيضاً دون رابط من أداة شرط أو أداة قسم إذا كانت الجملة صفة أو صلة أو حالاً .

ولقد أقر النحاة - في هذا المجال - بوجود نوعين متميزين من الإسناد ، أطلقوا على أولهما : " الإسناد الأصلي " واصطلحوا على الثاني بـ " الإسناد غير الأصلي " وهم يقصدون به العلاقة القائمة بين كل من " المصدر " و " المسمى الفاعل والمفعول " و " الصفة المشبهة " و " الفلرف " من ناحية وما أسند إليه كل منها من ناحية أخرى ، فإنها علاقة إستادية ولكنها - في نظرهم - غير أصلية. <sup>(١٠٦)</sup> ومرد عدم أصليتها - برغم ما توافر فيها من حكم بين طرفين - إلى أن أحد الطرفين وهو المسند ، لا يؤدي وظيفته الأصلية بل يقوم بوظيفة مغايرة لهذه الوظيفة الأصلية ، وذلك لأنه " اسم " يعمل عمل " الفاعل " ، ومن ثم ، ينبغي استبعاد هذه الأنماط من التراكيب من مجال الإسناد الأصلي وحصرها في نطاق " الإسناد غير الأصلي " .

ويشمل الإسناد الأصلي عند هؤلاء النحاة جانبين هما :  
الإسناد الأصلي المقصود لذاته ، والإسناد الأصلي المقصود لغيره ، ومن هذا النوع الإسناد الذي في غير المبتدأ - في الحال أو في الأصل - وكذلك الإسناد الموجود في الصفة والحال الصلة والمضاف إليه إذا وقع كل منها جملة ومن أمثلة ذلك قولك :

محمد يفعل الخير .

كان محمد يفعل الخير .

جاء رجل يسعى .

جاء محمد يسعى .

(١٠٦) شرح الرضوي ص ٨٠٦

حاء الذي يسعى .

#### ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾

فالإسناد المارحود في جملة " يفعل الحائم " في المثنان الأول والرابع وفي جملة " يسعى " في المثنان الثاني والثالث ، والجملة الواقعة في محل جر بالإضافة في الآية الكريمة ﴿ ينفع الصادقين صدقهم ﴾ - ونحو ذلك الإسناد في الجملة القسمية وفي فعل الشرط - هو من قبيل الإسناد الأصلي .

ولا يكون الإسناد في الجملة الأصلية سواء كان مقصوداً لذاته - كما في جملة المتبدأ والحام - أو ما أصله المتبدأ والحام ، أو ما أصله الفعل وفاعله ، أو الجملة التي تعدد فيها الإسناد . على أننا إذا أعدنا النظر في دعوى عدم الأصالة في إسناد المصادر والمشتقات الاسمية إلى مرفوعاتنا نجد أنها دعوى لا ينهض عليها دليل بل إنها تعتمد على بعض المقولات المذخية التي تجعل " العمل " أصلاً في الحروف فرعاً في السماء ، ثم إنها فضلاً عن ذلك تسلم إلى القول بأن " الوصف مع مرفوعة الظاهر ليس جملة ، وإن اعتمد على المتبدأ ، ولا فرق بين المتبدأ أو غيره من نفى أو استفهام ، فتحو : أقائم الزبدان ؟ وما أقائم الزبدان ، ليس جملة <sup>(٢١)</sup> وليس في التراث النحوي ما يؤيد هذا القول . على أنه في الوقت الذي يرفض فيه هؤلاء القائلون بالإسناد هذه الانماط من الذواكيب الإسنادية التي تحتوي كل منها على عنصري الإسناد من مستند ومستند إليه بدعوى عدم أصالة الإسناد فيها ، يخدمهم يقبلون تماذج أخرى لا تحتوي على أي من عنصريه معاً ، بل تخلو منها جميعاً ، كما في أسلوب النداء وبعض أساليب التمني ، وهذا أمر يوشك أن يحيل فكرة الإسناد من علاقة قائمة بالفعل بين طرفين محددين إلى رابطة ذهنية فحسب . فأما الدعوى بأن الإسناد ليس مقصوداً لذاته في " الحام " و " الحال " و " الصفة " و " المضاف إليه " إذا وقع كل منهما جملة - ومثل هذا يقال في الصلة والقسم والشرط - فأنهما دعوى ليست في حقيقتها وصفاً للإسناد بقدر ما هي وصف للنظر إليه ، ومن ثم ليست خصيصة فيه بل قد تكون من سمات الناظر له ، وهذا أمر لا يرقى بها إلى أن تكون صفة من صفات

(٢١) نرجع للفاكهي على قطر هادي ، ج ١ ، ص ٩٣ .

الإسناد فضلاً عن أن تكون نوعاً من أنواعه ، وأقصى ما يمكن أن يؤول موضوعاً في مثل هذه الجمل أنها قد تحتوي على " إسناد متداخل ، أو متعدد " لكن لا سبيل إلى فرض أولويات من حيث المقصد . في هذه الحالات على عناصر الإسناد .

ولعله من المفيد - في ختام هذا العرض عن مفهوم ارتباط التركيب بالإسناد - أن نلخص أهم ما توصلنا إليه من نتائج وهي تتمثل فيما يلي :-

أولاً : أن فكرة الإسناد رابطة بين طرفين متلازمين ، وهذه الرابطة بعنصرها المكونين لها غاية التماذج التركيبية مهم تنوعت صورها وتعددت أشكالها ، ولا وجود عند النحاة القائلين بالإسناد لجملة تغفل فيها هذه العلاقة أو تخلو من بعض عناصرها . ثانياً : أن التماذج التركيبية التي تخلو من العناصر الإسنادية - كما في البناء وبعض صور التمني - قد اعترف بعض النحاة بكونها جملاً وذلك يسلم إلى القول بأن الجملة أعم من التركيب اكتفاءً بالفائدة وحدها لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوي ولا ترتبط

بعدد ما في الجملة من أركان خلافاً للتركيب في ذلك .

ثالثاً : أن التركيب الذي يتضمن " إسناداً " هو التركيب المفيد بإفادة تامة يتيسر السكوت عليها بأن لا يحتاج السامع إلى الحكم عليه أو الحكم به ، لذلك فقد استبعد النحاة أنماطاً شتى من العلاقات بين الكلمات لافتقارها إلى ذلك كعلاقة المضاف إليه مثلاً .

#### هل التركيب يعني تكرار الإسناد أو تعدد الإسناد :

إن مقولة الإسناد - كما سبق أن أشرنا إليها - تقتضي وجود طرفين أساسيين في كل تركيب ، وتنتج الأساس النظري الذي أخذه النحاة في تحديدهم للحد الأدنى للتركيب بسلم إلى كون هذين الطرفين كلمتين فحسب ، في حين تشير النماذج النمطية التي عرضناها إلى إمكان كون "المسند" أكثر من كلمة واحد أي "تركيباً" إسنادياً ، ولكن التأثيرات النحوية النظرية والنماذج التطبيقية تنفق معاً في ضرورة كون "المسند إليه" اسماً أي "كلمة واحدة" فحسب ، ولا مفر من الاعتراف بأن هذا التحديد لكل من الطرفين لا يتسم بالدقة الكاملة سواء فيما يتصل بالمسند أو ما يتعلق بالمسند إليه .

أما المسند فإن القواعد النحوية التفصيلية تضيف إلى حواجز كونه كلمة مفردة أو تركيباً إسنادياً إمكان وقوعه مركباً فعلياً .

وأما المسند إليه فإن القواعد النحوية قد قطعت بإمكان وقوعه واحداً من أمور ثلاثة : هي كلمة مفردة ومركباً اسماً وتركيباً إسنادياً ، وذلك لأن الكلمة كما قررها النحاة هي لفظ مكون - في الأصل - من أكثر من كلمة وبدل من حيث المعنى على معنى غير مفرد . وغير تام ويؤدي نحوياً وظيفة الكلمة المفردة ، فقد يؤدي وظيفة الفعل كما في نحو : حبذا النحاح ، وقد يؤدي وظيفة الاسم كما في نحو :

تعلك مدينة جميلة ، وأما التركيب الإسنادي فتعني به هذا : الجملة التي تقع في إطار جملة أخرى تكون خيراً عنها أو حالاً لها في حيزها ، أو صلة لها ، أو وصفاً أو مضافاً إليه ، وفي هذه الحالة يتضح إمكان وقوع هذا التركيب أيضاً مسنداً إليه .

لذلك فقد أشارت الدراسات النظرية التي قدمها النحاة إلى أن من الممكن أن توجد صور مختلفة للإسناد في إطار الجملة الواحدة ، ولو أخذنا في الاعتبار معطيات الأحكام التفصيلية المستمدة من القواعد النحوية أيضاً لانتبهنا إلى أن مقولة تعدد الإسناد تستند إلى سند صحيح .

ومتقضى هذا أن الأشكال النمطية للتركيب في ضوء مقولة الإسناد التي أجازتها القواعد النحوية التفصيلية هي :

- إفراد الإسناد .

- تكرار الإسناد .

- تعدد الإسناد .

ونقصد بإفراد الإسناد أن تحتوي الجملة على عملية ذهنية واحدة هي العملية

الإسنادية التي يتم فيها الحكم على أحد الطرفين وهو

"المسند إليه" بالطرف الآخر وهو "المسند" كما في نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

نشط - غداً - دار جيراننا - وللدار - بعد غداً - أبعدُ .<sup>(١٢١)</sup>

فإن صدر البيت جملة تم فيها إسناد "نشط" أي "تعد" إلى "دار الجيران"

والعجز "جملة أيضاً أسند فيها "شده التعد" إلى "الدار" والإسناد في الجملةتين مفرد

لا تعدد فيه ولا تكرار ، إذ لا تحتوي هذه الصورة إلا على طرفين فحسب هما المسند إليه

والمسند .

أما التكرار والتعدد فلا فرق بينهما سوى أن التعدد أعم من التكرار ، لأن الجملة

قد تحتوي على أكثر من عملية إسنادية وبذلك تتضمن أطراف إسناد متعدد بتعدد

العمليات الإسنادية الموجودة في التركيب كما في قوله تعالى :

﴿أَنْ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾<sup>(١٢٢)</sup>

وقوله تعالى :

﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾<sup>(١٢٣)</sup>

وقوله تعالى : ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾<sup>(١٢٤)</sup>

وبتحليل تلك الصور التي تحتوي فيها التركيب على أكثر من عملية إسنادية يظهر

لنا أن هذه الصور قد أخذت - بشكل عام - أسلوبين مختلفين : في أولهما يحدث ما يمكن

(١٢١) ديوان عمر بن أبي ربيعة من ١٦٦ .

(١٢٢) سورة الأنعام من الآية (٦٥٩) .

(١٢٣) سورة الكهف من الآية (١١٠) .

(١٢٤) سورة القصص من الآية (٦٠) .

أن يوصف بأنه "تكرار" في عمليات الإسناد بمعنى أن طرفي عملية إسنادية يكونان في مجموعهما طرفاً إسنادياً في العملية الأخرى . ففي أية القصص السابقة - ١٧٠ - شرد أن " يدعوك " - وهي تتضمن عملية إسنادية ذات طرفين ( الفعل والضمير الواقع ضاعلاً ) قد وقعت مستنداً للعملية الأخرى ﴿إِنْ إِنْ أَبِي يَدْعُوكَ﴾ . ومثلها من أية الكهف ﴿كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ .

وفي الأسلوب الثاني لا نجد علاقة مباشرة بين أطراف العمليات الإسنادية بمعنى أن العمليات الإسنادية المختارة لا يمثل أي منها - في ذاته - طرفاً من أطراف الإسناد لغيره ، وإنما يذكر في الجملة توضيحاً لغموض أو تفصيلاً لإجمال أو تقسماً للشيء ، ففي أية القصص السابقة نجد أن دعوة الأب لموسى معللة بالرغبة في أن يجزيه أجر ما صنع ، فتمة عمليتان إسناديتان أخريتان في الآية الأولى : " لِيَجْزِيَكَ " والثانية " ما سقيت " وليست إحداهما طرفاً إسنادياً في الأخرى ، كما أنه ليس لهما معاً علاقة مباشرة بأطراف الإسناد السابقة عليهم في الآية نفسها ، ولا يعني نفي هذه العلاقة المباشرة قطع الصلة بين عمليات الإسناد في التركيب إذ من المتيقن أنها جميعاً - ما دامت في إطار واحد - ترتبط بعلاقة تجمعها كتحديد الباعث أو الرمان أو المكان أو الكيفية أو الربط "في أسلوب الشرط أو المقابلة أو المصاحبة أو نحو ذلك من العلاقات" ومن ثم فإن النفي ينصب على صلتها بأطراف الإسناد أي من حيث وقوعها طرفاً إسنادياً لعملية إسنادية أخرى .

ونتمشيا مع ذلك فإن تكرار الإسناد يتضمن أكثر من طرف من أطراف الإسناد بمعنى أنه يوجد في التركيب أكثر من مستند وأكثر من مستند إليه لكن بين هذه الأطراف جميعاً صلة مباشرة لأن طرفي العملية الإسنادية في بعضها طرف بعضها الآخر .

في حين أن تعدد الإسناد في إطار التركيب إنما يكون بتعدد العمليات الإسنادية فيه لكن لاصلة مباشرة بين هذه العمليات الإسنادية بل ثمة تغاير بين عناصر الإسناد في كل منها .

ومن المقرر عند النحو بين أن الخبر في الجملة الاسمية المكورة من مستند وخبر وما كان أصله المستند أو الخبر هو من قبيل تكرار الإسناد كقول الشيلي .

الصبر يجمل في المواطن كلها إلا عليك فإنه لا يجمل<sup>(١٦٦)</sup>

فجملة "يجمل في المواطن كلها" مكونة من مسند ومسند إليه وهي مسندة إلى "انضم" قبلها ، وهو متداً ، وهي خبر عنه .  
وكقولها أيضاً: (١٦٧)

إني لأحسد ناظري عليكاً حتى أغض إذا نظرت إليكاً

فجملة "لأحسد ناظري" في محل رفع خبر "إن" .

ومن أمثلة تكرار الاستناد أيضاً قولنا :

زيد قام أبوه .

زيد أبوه قائم .

لا تكاذب بصدق له صديق .

لا ريبة قوم شيء خير .

ما زيد أبوه قائم .

فهذه جميعاً من قبل تعداد الاستناد وليست من باب تعدده لأن الارتباط فيها بين العمليات الاستنادية يتسم بالعضوية فكلاً السوكتيين هو بمثابة الطرف الاستنادي المكمل للآخر وليست هناك أطراف مستقلة في كل منها . (١٦٨)

ويدخل في ذلك النعت السبي المقصور على بعض الاستعمالات المحددة لأنواع من الصيغ هي اسم الفاعل وما مائلة من أمثلة المبالغة

والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المفعول وما جرى مجراه من المنسوب ، مما يعمل عمل الفعل بما يتطلبه هذا العمل من توافر شروط بعضها فيه وشروط في مرفوعه ، وهي أنواع ليست متساوية من حيث شيوع الاستعمال ، لأن النظرة العجلى إلى ما تقدمه المصنفات النحوية واللغوية تشير إلى أن أكثرها شيوعاً اسم الفاعل واسم المفعول ثم المنسوب والصفة

(١٦٦) حاشية الدسوقي (هنا) ج ٢ ص ٨٦ .

(١٦٧) ديوان الشنقي ص ١١٥ .

(١٦٨) حاشية الدسوقي على ألفي ص ٢٠٢ و كذلك أوزار الراسع ص ١٧٣ .

المشبهه ، وأقلها شيوعاً اسم التفضيل ومن بين المجموعتين أمثلة المبالغة ، فقد يكون الاسم الرفوع فاعلاً للوصف أو نائباً عن فاعل له ، وهكذا يكون استخدام الوصف محققاً حديقين معا أو لهما: الإشارة إلى أن الوصف قد أدى وظيفة الفعل في التركيب وما يقتضيه ذلك ، ولتأنيهما : أنه قد أدى وظيفة الحسب للمبتدأ السابق عليه فهو مسند ومُسند إليه في أن واحداً نحو قولك :

هند كريمة أخلاقها .

فكريمة طرف في إسناد سابق وطرف في إسناد لاحق فهي متميزة في مجال تحديد العلاقاته الرابطة بين ركني الإسناد فيها وهذا لا يسمح بتعدد الإسناد لأنها مرتبطة بالإسناد السابق لاتنقل عنه .

أما التراكيب التي يتعدد فيها الإسناد في اللغة العربية فتمثلها بالآتي :-

١- الجملة الوصفية .

٢- جملة الصلة .

٣- جملة الحال .

٤- الجملة المعترضة .

٥- الجملة المفسرة .



#### أولاً :- الجملة الوصفية :

نقصد بالجملة الوصفية الجملة التي تقع وصفاً أي الوصف بالجملة ، كما في وقوع الجملة بعد نكرة من النكرات المحضة نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ إِنَّ الْقَوْمَ يَأْتِرُونَ بِكَ لَيَقْتُلُوكَ إِنَّهَا ۝۱۱۱ ﴾ وكذلك قولنا : "مررت برجل يصلي الفجر في الطريق - فحملنا "يسعى" في الآية الكريمة و "يصلي الفجر" في قولنا هما حملتان تعدان عند التحويين نكرة لأن موضوعهما نكرة مثلها وهو "رجل" وذلك من منطلق قولهم : الحمل بعد النكرات صفات . والذي يهتأ هنا أن جملة الأصفة مكونة من مسند ومسند إليه هما الفعل "يسعى" و "الفاعل المستتر" والفعل "يصلي" و "الفاعل المستتر" وهذه الجملة ليست طرفاً في الإسناد السابق عليها في الحملتين ( الفعل والفاعل "جاء رجل" و "مررت" ) وفي هذا تعدد إسناد وليس لأي من طرفي الإسناد في الجملة الثانية أية علاقته إسنادية بطرف في الإسناد في الجملة الأولى<sup>(١٩)</sup>

ومن الوصف بالجملة ما أعاد التحويين بالقطع وهو يعني -عندهم- مع الصلة اللفظية الأعرابية بين الوصف والموصوف ، وذلك أن يأخذ الوصف المفرد شكلاً إعرابياً آخر رفعاً أو نصباً على تقدير عامل محذوف في الحالتين ، فإن كان القطع إلى النصب قدرنا أن المحذوف فعل وفاعل أي "مسند ومسند إليه" كما في نحو قولنا : "ذهبت إلى الرجل المريض" فإن المريض تعت للرجل وتفرض التبعية اللفظية حر الكلمة بد أنه يجوز ثبوتاً أن نصب فيقال : "المريض" بفتح الهمزة على تقدير "أعني أو أقصد" . كما يجوز أن ترفع فيقال "المريض" على تقدير مبتدأ محذوف أي "هو المريض" فجملة الوصف المقطوعة لا لغرض الوصف كما نلاحظ - مكونة من تركيب إسنادي لا علاقته له إسنادياً بطرف في الإسناد السابق عليه . "زرت" حيث إنها وصفي مكمل للطرف الواقع في إسناد سابق هو الموصوف بفرض تكملة الموصوف لتمام الفائدة فحسب .

(١٩) سورة القصص الآية ( ١١١ )

(٢٠) الجملة الوصفية رسالة بدار العلوم جامعة القاهرة للدكتور -عبدان صلاح-

## ثانياً :- جملة الصلة :

جملة الصلة هي التي توضح الموصول وتبينه وتحدده وتكشف غموضه وتزيل إبهامه، ولهذا يعتبر النحاة الصلة كالجزء من الموصول ولهذا لم يكن لها محل من الإعراب ، لعدم وقوعها موقع المفرد<sup>(٥١)</sup> .

ومن هنا يعتبر النحويين " جملة الصلة " لا محل لها من الإعراب مطلقاً سواء وقعت صلة لاسم أو لحرف ، بالرغم من أن صلة الحرف يمكن - كما هو مقرر - أن يحل محلها المفرد بل إن الأصل في هذه الصلة أن تكون كلمة مفردة مشتقة وأن تظهر عليها العلامات الإعرابية .

وقد توهم بعض النحويين أن " الموصول وصلته ليس لهما محل من الإعراب " ، وذلك غير صحيح ، إذ إن للموصول محلاً إعرابياً باعتباره طرفاً من أطراف التركيب ، أما الصلة فهي في موضعها تركيب آخر لأنها مكونة من مسند ومسند إليه ليس أحدهما طرفاً في الاستناد السابق لذلك فهي من قبيل تعدد الاستناد لا من قبيل تكراره . وتقع جملة الصلة اسمية أو ظرفية أو فعلية كثيراً ، كما تقع شرطية قليلاً .

ومثال وقوعها اسمية قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٥٢)</sup> ومثال وقوعها ظرفية قوله سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٥٣)</sup> ومثال وقوعها فعلية قوله سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٥٤)</sup> ومثال وقوعها شرطية قوله سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٥٥)</sup> .

(٥١) حاشية الدسوقي على الفتي ح ٢ ص ٨٤ وص ٩٤ .

(٥٢) سورة المؤمنون من الآية ( ٥١ ) إلى ( ٥٠ ) .

(٥٣) سورة ساء من الآية ( ١ ) .

(٥٤) سورة الأحزاب من الآية ( ٢٢ ) .

" حملة " لأنهم لا يعتبرون بالفائدة التامة في مفهوم الحملة ، على أننا لا نشاركهم في هذا الموقف أخذاً بما قرناه من ضرورة توافر الفائدة في الاسناد وما يوجب على ذلك من ضرورة توافر عنصرى الفائدة والاسناد في الحملة وإن لم تكن تامة وذلك لأن الموصول وصلته معاً لا يقيمان فائدة تامة .

وبهنا هنا معرفة أن التركيب الإسنادى في صلة الموصول لا علاقة إسنادية لأى من طرفيه بالتركيب الإسنادى قبله فيما عدا تمام المعنى وتوضيحه ، إذ ليست لصلة الموصول ولا لأحد طرفيها صلة إسنادية بالموصول الذى وقع موقع أحد طرفي الإسناد السابق ، فكلمة " الحمد " فى آية سبأ مسند إليه واسم الموصول بدل من لفظ الجلالة، حيث إنه مسند وقد جاءت بعده صلته التى هي بدورها مكونة من مسند إليه فهى من باب تعدد الإسناد على ما قرناه .

### ثالثاً :- الجملة الحالية :

وهي الجملة التي تشم إلى الحالة التي عليها صاحبها وهي موقوتة بالضرورة ،  
وعملها انصب نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ۚ ﴾<sup>(٢٢٢)</sup> ، أى لا تمنن مستكثرأ .  
ونحو قوله سبحانه : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ۖ ﴾<sup>(٢٢٣)</sup> فيكون في محل نصب حال  
وهي مكونة من المسند ( الفعل ) والمسند إليه ( الفاعل ) . ونحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ۚ ﴾<sup>(٢٢٤)</sup> فإن جملة ( وأنتم سكارى ) مكونة من  
مسند إليه هو المشدأ ( أنتم ) ومسند هو الحمر ( سكارى ) ولا ارتباط لهما إسنادياً ،  
بالتركيب الإسنادي قبلهما وهو الفعل والفاعل ( جاءوا ) .  
وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وَقَالُوا أَنْزِلْ لَنَا آيَةً ۚ ﴾<sup>(٢٢٥)</sup> فإن جملة ( أنزل آية ) في محل نصب حال .  
ومن ذلك قول الشبلي :

عودوني الوصال ، والوصل عذب ورموني بالصبر بالصبر صعب<sup>(٢٢٦)</sup>

فإن جملة " الوصل عذب " و " الصبر صعب " في محل نصب حال ، وكل منهما مكون  
من مسند ومسند إليه دون ارتباط التركيب الإسنادي قبلها " عودوني " و  
" رموني " سوى ما فيه من رباط معنوي .

(٢٢٢) سورة المدثر من الآية (٦) .

(٢٢٣) سورة يوسف من الآية (١٦) .

(٢٢٤) سورة النساء من الآية (٤٣) .

(٢٢٥) سورة الشعراء من الآية (١٦٦) .

(٢٢٦) نيران الشبلي ص (١١٣) .

#### رابعاً :- الجملة المعترضة :

الجملة المعترضة أو الاعتراضية هي التي تقع بين جزئي جملة أخرى أي بين مسند ومسند إليه لجملة أخرى وذلك لتحقيق فائدة لفظية أو فائدة معنوية أو الفائدتين معاً ، أما الفائدة اللفظية فتتجلى في إعادة الجملة شيئاً من تزيين اللفظ وتحسين الإيقاع وإحداث قدر من التناسق الصوتي والأسلوبي فيها ، وأما الفائدة المعنوية فتتمثل في إعادة الجملة التي تقع بين جزئيهما تقوية وتأكيذاً ، تطبيقاً لتلك القاعدة التي قال بها النحويون وهي " أن كل زيادة في اللفظ تتضمن بالضرورة زيادة في المعنى " وهي القاعدة التي وضع ابن حي أصولها حين قرر أن كل زيادة في المعنى تستلزم الزيادة في المعنى<sup>(١٠١)</sup> .  
وكان يقصد بذلك بنية الكلمة ، ثم توسع فيها النحويون بحيث شملت معنى الجملة أيضاً :

وقد وقعت الجملة الاعتراضية في مواقع عديدة أهمها :

١- أن تكون بين الفعل ومرفوعه : نحو قول الشاعر :

وقد أدركتني والحوادث حمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزول

فإن جملة ( والحوادث حمة ) المكونة من مسند إليه هو المتبدأ ومسند هو الخبر قد اعترضت بين المسند الذي هو الفعل ( أدرك ) ومرفوعه الذي هو المسند إليه (أسنة) .

٢- أن تكون بين المتبدأ أو الخبر :

نحو قوله الشاعر :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللته ونسوانح

فجملة (والأيام يعثرن بالفتى ) قد اعترضت بين الخبر التقديم (المسند ) والمتبدأ التأخير (المسند إليه ) .

٣- أن تقع بين ما أصله المتبدأ أو الخبر :

بأليت شعري والمنى لا تتفع هل أغدوّن يوماً وأمرى بمجمّع

(١٠٠) المصانعي ج ١ ص ٤٧ .

فقد اعترضت جملة ( المتى لا تنفع ) المكونة من مسند ومسند إليه بين مسند ومسند إليه  
آخرين هما اسم (ليت) وغيرها الذى هو الجملة الاستفهامية .  
ومثل ذلك قول الشاعر :

**لعلك - والموعود حق لقاءه - بدالك في تلك القلوص بداء**

فهنا جملة ( الموعود حق لقاءه ) معترضة بين اسم " لعل " وغيرها .  
خامساً :- الجملة المقسرة :

وهي الجملة التي تكشف غموض جملة أخرى سابقة عليها ، وقد عرفها بعض  
النحويين بقولهم : " هي الجملة الفضلة التي تكشف حقيقة ما تله " بيد أن دخول كلمة  
( الفضلة ) في التعريف قد يدخل الجملة الحالية وهي على خلافها من حيث الإعراب ،  
لأن الجملة الحالية لها محل من الإعراب والجملة المقسرة لا محل لها من الإعراب ، ولذلك  
فالتعريف الأول أولى بالاعتبار لأنه ينأى بنا عن هذا المثلث .  
والجملة المقسرة على نوعين :

**النوع الأول :** المجرد من حرف التفسير ، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿إِنْ مِثْلَ عِيسَىٰ  
**عند الله كَمِثْلِ آدَمَ، خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون﴾<sup>(٦١)</sup>**

فجملة ( خلقه من تراب ) مفسرة للجملة السابقة عليها وليس المقصد من ذلك أن عيسى  
قد خلقه من طين كمثل آدم ، بل المقصود أن مثل عيسى كمثل آدم في كون كل منهما  
مثالاً لما حوت به العادة المستمرة من ربط التوالد باجتماع الذكر والأنثى . ولكل من  
الجملتين المفسرة والمفسرة مسند إليه لا يرتبط أحدهما بالآخر إسنادياً .

**النوع الثاني :** الجملة المقترنة بحرف التفسير ، وهو واحد من اثنين : ( أن ) المفسرة و ( أى )  
المفسرة :

فمثال الجملة المقترنة بأن المفسرة قوله تعالى : ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوبَ﴾<sup>(٦٢)</sup>  
فإن الجملة الواقعة بعد ( أن ) في هذه الآية مفسرة لإبهام تركيب سابق عليها هو يتمثل  
في الفعل المسند والضمير المتصل به المسند إليه ( أوحينا ) .

(٦١) سورة آل عمران من الآية (٥٩)

(٦٢) سورة المؤمنون من الآية (٢٧)

ومثال الجملة المقترنة بأى التفسير قول الشاعر :

وترميننى بالطرف : أى أنت مذهب وتقليتى لكن إياك لا أقلى

جملة ( أنت مذهب ) تركيب مكون من مستند ومستند إليه مفسر لتركيب سابق هو جملة ( ترمينى بالطرف )

الضوابط التى تحكم الجمل المركبة فى اللغة العربية :-

يحسن بنا فى نهاية هذا العرض الموجز للمركبات وعلاقتها بسائر العناصر فى الجملة وما يربط الجمل المركبة بعضها ببعض أن نوضح الضوابط التى تحكم ذلك على نحو ما يلي :-

أولاً : تتكون الجمل من كلمات ومركبات ، والمركبات بدورها تتكون من كلمات ، ومعنى هذا أن العناصر الأساسية للجملة هى الكلمات المفردة وهى أيضاً العناصر الأساسية للمركبات ، مع ملاحظة أنه ليس كل المفردات صالحة للدخول فى مركبات ، كما أن المركبات لا تقبل حتماً التحليل إلى ما يكونها من مفردات.

ثانياً : يحدث عند التركيب معنى وحكم لم يكونا قبله ، وهذا يستلزم التقرير بأن المركب هو وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس فى وسع المفردات تحقيقها ، ولذلك فإننا لا يمكن أن نتصور تركيباً لا يودى وظيفته ويحقق غايته فى النشاط اللغوى .

ثالثاً : التركيب بنية لغوية تؤدي وظيفة نحوية ، وحين يدخل الجملة لا يتحلل إلى عناصره بحيث يصبح القول بأن الجمل لا تتكون إلا من الكلمات المفردة محسب ، بل يظل المركب محتفظاً ببنية وهو يودى فى الجملة وظيفته ، وعلى هذا فإن المركبات قد تشارك المفردات فى تكوين الجمل .

رابعاً : تركيب الحروف يكون دائماً من حروف ، وتركيبها لا يغير من تصنيفها النحوى ، ولكن يغير من دلالتها المعجمية ووظيفتها النحوية ، فوظيفتها النحوية بعد التركيب تختلف عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداتها من قبل .

خامساً : تنوع تركيب طبقاً للعناصر المفردة المكونة للمركب الاسمى ، فقد تكون هذه العناصر أسماء ، وربما لا تكون ، وإذا كانت أسماء لم تختلف فى التصنيف النحوى بعد

التركيب عن تصميمها قبله وإن اختلفت الوظيفة النحوية التي يؤديها التركيب عن الوظائف التي كانت تؤديها مفرداته أو عناصره ، أما إذا كان ضمن مفردات التركيب الاسمي ما ليس باسم ، فإن هذه المفردات تنتقل بالتركيب إلى نوع من الأسماء .  
سادساً : من المركبات ما يمكن الاصطلاح عليه بالمركبات الفعلية نحو ( حبذا ) مثلاً (وقلما) وهي مركبات قد تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال في الجملة ، فضلاً عن كون عناصرها تشتمل أيضاً على بعض الأفعال ، والمركبات الفعلية هذه تختلف بالضرورة عن المركبات الاسمية التي قد تكون مكونة من عناصر من بينها أفعال أيضاً كالتركيب الاسنادي ؛ إذ إن المركبات الاسمية تؤدي وظيفة الاسم وتقبل بعض علاماته كالإسناد مثلاً أو البناء ، أو دخول الجار . إلخ ، أما المركبات الفعلية فإنها تؤدي وظيفة الفعل وقد تقبل شيئاً من علاماته أيضاً .

سابعاً : ليست كل المركبات صالحة لإسنادها أو الإسناد إليها ، فبعضها يصلح لذلك وبعضها لا يصلح إلا مكملًا للعناصر الإسنادية في الجملة ، بل بعضها الآخر لا يصلح لوقوعه عنصراً إسنادياً أو مكملًا في الجملة كالتركيب الحرفي مثلاً .

ثامناً : تحليل التراكيب الإسنادية من حيث علاقتها بأطراف الإسناد في الجملة ينتهي إلى أنها تأخذ صورة من اثنتين :

الأولى : تقع فيها طرفاً إسنادياً أو تؤدي وظيفة الطرف الإسنادي ، وهذه تشتمل التراكيب التي تقع غيراً للمبتدأ أو ما أصله الخبر . وقد اصطلاحنا على هذا تكرار الإسناد في الجملة .

الثانية : تقع فيها التراكيب الإسنادية امتداداً للبنية الأساسية للجملة ، ويدخل في إطار هذه التراكيب التي تقع صلة أو معترضة أو مفسرة أو حالاً أو صفة ، وهو ما اصطلاحنا عليه بتعدد الإسناد في الجملة العربية .

تاسعاً : الإسناد محور الجملة عند كثير من النحاة ، وهو يستلزم بالضرورة طرفين هما المسند والمسند إليه ، وعلى رأس هؤلاء ابن حني وابن برهان<sup>(١٦٢)</sup> ، ونحو ذلك ما قرره

(١٦٢) المسند والمسند إليه ، وعلى رأس هؤلاء ابن حني وابن برهان (١٦٢) ، ونحو ذلك ما قرره



الدكتور مهدي الخزومي<sup>(١٦١)</sup>، أما الدكتور تمام فيميل إلى ربط مفهوم الجملة بالقائدة لا بالإسناد ويؤكد هذا جعله تركيب (الندية) والاستعانة في إطار الجملة<sup>(١٦٢)</sup> وهذا ما ذهب إليه من قبل الدكتور "أيوب" حين دعا تقسيم الجملة إلى نوعين :

جملة إسنادية وجملة<sup>(١٦٣)</sup> غير إسنادية جاعلاً جملة البناء من قبيل الجملة غير الإسنادية ، وهذا يؤكد أن الجملة أعم من التركيب -عند بعض النحاة دون بعضهم - لأنها تشمل ما يفيد ومالا يفيد وهو يختص بما يفيد دون سواء.

عاشوا : يتناول النحو تركيب الكلمات والصيغ داخل الجمل ، ومن ثم ينبغي في البحوث النحوية أن يتحرى الباحث استخلاص قواعده وقوانينه الضابطة من التراكيب اللغوية بحيث تعكس كل ما في هذه التراكيب من خصائص في القواعد النحوية، وتأخذ كل القوانين النحوية من الظواهر المتصلة بالتراكيب اللغوية ذاتها ، وبذلك تصبح غاية البحث النحوي وصف الواقع اللغوي وظواهره والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقع .

(١٦١) في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٥٤، ٥٣

(١٦٢) اللغة العربية مصطلحاً ومباني ص ٢٤٤

(١٦٣) دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٩

## المراجع

- أسرار النحو لابن كمال باشا دار العلوم ٩٩٢ نحو ( منطوط ) .
- الأشباه والنظائر للسيوطي: ط دائرة المعارف النظامية خيدر آباد ١٣١٦ .
- الاقتراح في علم النحو للسيوطي ط - دائرة المعارف النظامية خيدر آباد ط أول سنة ١٣٠١ و ثانية سنة ١٣٥٩ هـ .
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدى تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، ط٢ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ م .
- أنوار الربيع ( الأحوال الوافية الموسومة بأنوار الربيع ) للشيخ محمود العالم ط١: مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢ .
- الإيضاح في علل النحو للرحاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار العربية بالقاهرة : ١٩٥٩ م .
- حاشية الدسوقي على متن مغنى اللبيب ، ط مصر ١٢٨٦ .
- حاشية السجاعي على ابن عقيل ، ط١ المطبعة العثمانية ، مصر ١٣٨٩ .
- حاشية السجاعي على القنطر ، ط١ المطبعة الخيرية ١٣٢٣ .
- حاشية الصبان على شرح الأتخونى ، ط" عيسى النابى الحلبي .
- الحصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، ط١ دار الكتب المصرية .
- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ، ط٢ المكتبة الأهلية بيروت .
- دراسات في اللغة د. إبراهيم السامرائي ، مطبعة العائى ببغداد ١٩٦١ .
- ديوان عمر بن أبى ربيعة بشرح محمد العتاني ، مطبعة السعادة ، مصر .
- ديوان الفرزدق بشرح الصاوى ١٣٥٤ هـ .
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف ، ط١ دار الفكر العربى ١٩٤٧ م .

- سر صناعة الإعراب لابن حنى تحقيق مصطفى الم... قنا وآخرين . ط ١ سنة ١٩٥٤
- مصطفى البابى الخلى .
- شرح الأشتوني على ألفية بن مالك نشر محمد محيى الدين عبد الحميد . ط ١ النهضة المصرية ١٩٥٥ .
- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط ١ - التجارية ١٩٥٨ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ/علاء الأزهري . ط ٢ المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٣٥هـ .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام حارون . ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- شرح شواهد الأشتوني على هامش حاشية الصبان ط : عيسى الخلى .
- شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص لابن العباسى ١٣١٦هـ . المطبعة الجمعية .
- شرح شواهد المغنى للسيوطى مطبعة النهضة مصر ١٣٢٢هـ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط ٤ التجارية ١٩٤٨ .
- شرح المفصل لابن يعيش . المطبعة المتبعة بالقاهرة .
- الصاحي في فقه اللغة وستن العرب في كلامها لابن فارس . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .
- العقد لفريد لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الإيسارى وعبد السلام حارون . ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- فقد اللغة وأسرار العربية للنعالي . مصطفى الخالى ١٣١٨ .
- فى النحو العربى نقد وتوجيه د. مهدي الخرومى . ط ١ المطبعة المصرية بصيدا بلشان ١٩٦٤ .
- الكافية لابن الحاجب . ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩ .

- كتاب سيويه ، عبد السلام هارون ، ط ١ دار القلم .
- اللغة لتندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ، الأنجلو المصرية ١٩٥٠ .
- معنى اللبث عن كتب الأعراب لابن هشام نشر . محمد عيسى الدين عبد الحميد ، التجارية الكبرى .
- مناهج البحث فى اللغة د. تمام حسان ، الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .
- المتصف شرح التصريف لابن حنى تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله آدم بن . ط ١ مصطفى الحامى .
- البحر الوافى لعيسى حسن . ط ١ دار المعارف مصر .
- جمع المراجع على جمع المراجع للسيوطى . ط ١ سنة ١٣٢٧ .



## • التوافق : أحد مظاهر علاقة

### علم العروض بعلم الصرف

#### تقديم

د محمد جمال صنقر \*

[١] بين العروض وعلم العروض والصرف وعلم الصرف ، من الفرق مثل الذي بين الموسيقى وعلم الموسيقى والنحو وعلم النحو ، فالأول من هذه الأزواج ، هو الكائن الطَّعَنِي ، والآخر هو كاشفه وضابطه وقانونه ، فما علم العروض إلا جملة القواعد التي تحكم بناء البيت المفسود من الشعر ، وما علم الصرف إلا جملة القواعد التي تحكم بناء الكلمة المفردة من اللغة ، فإذا كان قد ثبت أنه ينضاف إلى علم العروض بعض الظواهر التي تتعلق بتتابع الأبيات لا البيت المفرد (١) فقد ثبت أنه ينضاف إلى علم الصرف بعض الظواهر التي تتعلق بتتابع الكلمات لا الكلمة المفردة (٢) ، وإذا كان تفعيل البيت والأبيات ( تقطيعها ) ، هو التطبيق المقبول لعلم العروض ، فإن تصريف الكلمة والكلمات ، هو التطبيق المقبول لعلم الصرف (٣) .

[٢] لا يخفى ما في طريقة العرض السابق ، من إجماع بأن علم العروض والصرف علاقة ما (٤) ، وهو ما عرض له بعض الباحثين ، من جهات شتى ، على حسب منطلقاتهم وآرائهم : فمنهم من رأى تلك العلاقة لا تجاوز حدود الشكل ، بل يكاد \* علم الصرف لا يلتقي به إلا في ( الميزان الصرفي ) بشكل ظاهري واهٍ \* (٥) .

ومنهم من دقق النظر في تلك المشاهدة الشكلية ، ونبه على أهميتها ؛ فما الوزن الذي هو أساسي في عمل الخليل ، إلا تطوير لمفهوم الميزان الصرفي ، بحيث يتناول البنية السطحية للكلمة لا البنية العميقة ، ويتجاوز الكلمة الواحدة إلى الكلمات التي تخرج فيه معا (٦) .

ومنهم من سما إلى سماء الإنتاج العقلي ، فكشف أنه لا ريب في وسوخ أسس معينة طبعث العقل العربي ، فأنشأ عليها وانصف بها كل ما أنتجه من علوم \* فالثقافة الإسلامية القديمة وطلعت نفس الأدوات في جميع حقول المعرفة . وهنا يكمن تماسك عميق لم يكشف عنه بعهد مجا فيه الكفاية \* (٧) .

[٣] كذلك نجد الإجماع بتلك العلاقة ، في جمع العلماء والمعلمين جميعا ، وإن بطرق مختلفة ، بين علمي العروض والصرف :

من طائفة العلماء يبرز لنا شيخنا الخليل بن أحمد نفسه ، ثم الأخفش الأوسط ، مشالا واضحا ؛ فأولهما واضع علم العروض الذي لم يصلنا كتابه فيه ، والمفكر المدقق في علم الصرف الذي أثبت تلميذه سيبويه في كتابه كثيرا من آرائه ، والآخر وارث ذلك كله الذي لم يكف عمن إعمال رأيه فيه خلال كتابه في العروض والقافية ، وتعليمه الذي نشر آراءه في كتب علم الصرف ، بل إنه يلزم طالب علم العروض بأن يتعلم أولا شيئا من علم العربية ( الصرف والنحو ) "فإنه

(\*) مدرس بقسم للنحو بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة

أقوى له عليه \* (٨) -

ومن الجدير بالذكر هنا أن أصحاب معاجم العلوم والفنون العربية ، كانوا يجمعون في قَرْن واحد ما يخص علم العروض ، وما يخص علمي الصرف والنحو ، من ظواهر ومصطلحات ، فهماً منهم لتلك العلاقة ، يوحى به عملهم (٩) .

وأما طائفة المعلمين فقد أدركتنا طريقتهم في الجمع في كتاب تعليمي واحد ، بين علمي العروض والصرف ، مما كان منار معارضة منكري أصالة تلك العلاقة (١٠) .

وليس أدل على عمل العلماء والمعلمين جميعاً ، من أقسام النحو والصرف والعروض المنتشرة في جامعاتنا العربية المعاصرة منذ زمن غير قريب .

[٤] إن صنوف الإيماء بتلك العلاقة التي لم نكتشف \* بما فيه الكفاية \* - كما سبق من بعض الباحثين - لجديرة بالاهتمام والبحث ، ولا سيما أن الباحثين - وقدمائهم بخاصة - كانوا يعجبون من استواء علم العروض للتحليل ، حتى إن منهم من قال بقدمه وأن التحليل إنما وجدته فقلقه (١١) إنه إذا ما تجلّت وثبتت علاقة علم العروض بعلم الصرف ، وتبددت تلك الشبهة ، ووضح أن المفكر العروضي كالمفكر الصرفي أصالة .

[٥] إذا تتبعنا المعلمين تعقيداً وتطبيقاً ، فوجدنا من الأفكار ما يندرج ضمن واحد أو أكثر ، من المظاهر الثلاثة التالية :

أولاً : التوافق ، وفيه تتوجد الأفكار وتتردد هي نفسها في كل من العلمين .

ثانياً : التوازي ، وفيه تتشابه الأفكار ، فترد في أحد العلمين ، فكرة مضارعة مجازية لفكرة في الآخر .

ثالثاً : التقابل ، وفيه تتعكس الأفكار وتتضاد ، فترد في أحدهما فكرة مضادة مقابلة لفكرة في الآخر .

إذا كان ذلك ، لم نملك إلا أن نحكم بوجود العلاقة ، وربما حكمنا بولائها . أما دلالة المظهرين الأول والثاني على ذلك فواضحة ، وأما دلالة المظهر الثالث فمن أن الأفكار حين تقابل تدل على حضور المعلمين في ذهن العالم في وقت معاً على نحو ما . فكانه يضع فكرته هنا بحيث تقابل الفكرة التي هناك ، لسبب ينبغي كشفه ، وسواء أكان هو المفكر هنا وهناك أم كان أمامه غيره .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الفكرة الواحدة ربما كان لتناوّلها في العلمين عدة أوجه ، منها ما يندرج ضمن مظهر وما يندرج ضمن آخر ، فيجوز للباحث أن يكرر النظر فيها والمعرض لها [٦] إن علم الصرف - بلا ريب - أسبق نشأة ، غير أن طريقة التفكير العربية أحمل من علمي

الصرف والعروض جميعاً ، وأرسخ جذراً وأسبق عملاً ، ومن ثم تستطيع أن تفسر كل مطلبير للعلاقة - حين يظهر - بتأثير أحد العلمين في الآخر ، دون ضرورة أن يقتصر التأثير على الأسبق نشأة ، وأن تفسره أيضاً بخروج العلمين جميعاً من عقل واحد طبعهما بطابعه .

[٧] لقد كانت أفكار مظهر التوافق والمسائل التي أثارها ، من الخصب بحيث شغلت هذا البحث كله ، ولم يمكنني أن أهمل منها ما أضح مكانه أفكار المظهرين الآخرين ومساندتهما . وإني لأرجو أن أفكر أنا أو غيري من الباحثين ، من الوفاء بمظاهر تلك العلاقة ، لما له من خطر في الدلالة على تأخذ علوم ثقافتنا الجلييلة وأصالتها .

[٨] اعتمد في هذا البحث - والله المستعان - على مراجع من علم العروض ، وعلم الصرف ، وعلم الأصوات ، وعلم الموسيقى ، قديمة وحديثة ، وأستأنس بمراجع من علوم أخرى مختلفة ، قديمة أيضاً وحديثة ، غير أن أهم ما اعتمد عليه وأستأنس به ، عشق ودربة مستمران لعلوم العربية وآدابها ، أحسن الله إلى من أنبت في قلبي زهرتهما !

وأنهج منهج تتبع علمي العروض والصرف ، تفقيدا وتطبيقا ، لأجمع الأفكار المتوحدة فيهما المترددة بينهما ، فأعرضها وأتقدها ، استيضاحاً لحقيقة دلالة هذا التوافق .

ثم أرتب إبراد هذه الأفكار ترتيباً منطقياً ، وأجعل مصطلح الفكرة عنواناً ، وسواء أكان متداولاً أم وضعته لئلا لم أجد مثله ، ولا أخلي هذا ولا ذاك من إيضاح .

وأؤخر للحواشي بيانها ، لكيلا تعوق سير البحث وقراءته ، ثم لكي أضيف إلى البيان نفسه ، تفصيل المراجع كلما جدّ شيء منها ، فأقي البحث من التطويل ما يستغني عنه .



### أولاً : الاستيعاب الأولي

[٩] اتسم تأسيس علماء العرب القدماء لعلومهم ، بمنطقية واضحة ، وبمساكيات وسيلة الوصول إلى النتائج القطعية . يظهر ذلك في حرصهم على التمهيد للعلم بالفروض الاحتمالات الممكنة التي تحقق استيعاب مسأله ، مهما يكن نصيب تلك الاحتمالات من الحدوث الحقيقي .

إن العالم حين يبدأ على هذا النحو ، يحقق الطمأنينة لنفسه أولاً ، وللمتعلم ثانياً ، فيقتنعان جميعاً بأن العرض التالي جدير بالثقة ، أن يترك شاردة من مسائل هذا العلم ولا واردة إلا أحصاها . وبعدئذ يستريح العالم أن يجز وأن يمنع ، وينبغي على المتعلم أن يحض .

[١٠] إني أجد في اعتماد علم العروض على التقلب ، وعلم الصرف على القسمة العقلية ذلك الحرص السابق ذكره ، على الاستيعاب الأولي .

أما التقلب فالفكرة التي أخرج بها شيخنا الخليل معجزة العين كذلك ، ودلت الناس على ريبانية تفكيره (١٢) . إن للتقلب في علم العروض ثلاثة استعمالات مترابطة :

أما الأول فتقلب الأسباب والأوتاد خارج الدوائر ، لضبط التفاعل وإيرادها جميعاً فإن (فعولن) التي تتكون من الوند المجموع (فعو) والسبب الخفيف (لن) ، يقدم فيها السبب فتستحضر (فاعلن = لن فعو) ، وإن (مفاعيلن) التي تتكون من الوند المجموع (مفسا) والسببين الخفيفين (عي ، لن) ، يؤخر فيها الوند ، فتستحضر (مستفعلن = عيلسن مفسا) ، ويقدم فيها أحد السبين على الوند ، فتستحضر (فاعلنن = لن مفاعي) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثاني فتقلب التفاعل نفسها في الدوائر ، لضبط بعض الأجر وإيرادها ، فإن بحر السريع الذي يتكون شطره من هذه التفاعل (مستفعلن مستفعلن مفعولات) ، تؤخر فيه التفعيلة الأولى ، فيستحضر بحر المنسرح (مستفعلن مفعولات مستفعلن) ، وتقدم فيه التفعيلة الأخيرة ، فيستحضر بحر المقضب (مفعولات مستفعلن مستفعلن) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثالث فتقلب الأسباب والأوتاد في الدوائر ، لضبط بعض الأجر وإيرادها فإن بحر الطويل الذي يتكون شطره من تكرار (فعولن مفاعيلن) التكوئين من وند مجموع فسبب خفيف ثم وند مجموع فسبين خفيفين ، مرتين ، يؤخر فيه الوند المجموع الأول ، فيستحضر بحر المديد (فاعلنن فاعلن فاعلنن فاعلن = لن مفاعي لن فعولن مفاعي لن فعو) ، ويقدم فيها السبين الخفيفان الأخيران ، فيستحضر بحر السيط (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن = عيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفا) ... وهكذا (١٣)

أما القسمة العقلية فالفكرة البارزة في عامة مناهج علم الصرف ، إذ تجد العالم يتعرض مثلاً لصيغة الكلمة المجردة الثلاثية - والدالائي عنده الأصل - فيقول أولاً بترك حركة اللام للنحو

### أولاً : الاستيعاب الأولي

[٩] اتسم تأسيس علماء العرب القدماء لعلومهم ، بمنطقية واضحة ، وبمساكنات وسلسلة الوصول إلى النتائج القطعية . يظهر ذلك في حرصهم على التمهيد للعلم باقتراض الاحتمالات الممكنة التي تحقق استيعاب مسائله ، مهما يكن نصيب تلك الاحتمالات من الحدوث الحقيقي . إن العالم حين يبدأ على هذا النحو ، يحقق الطمأنينة لنفسه أولاً ، وللمتعلم ثانياً ، فيقتنعان جميعاً بأن العرض التالي جدير بالثقة ، لأن بترك شاردة من مسائل هذا العلم ولا واردة إلا أحصاها . ويعتدّ يستيع العالم أن يحيز وأن يمنع ، وينبغي على المتعلم أن يخضع .

[١٠] إثني أجد في اعتماد علم العروض على القلب ، وعلم الصرف على القسمة العقلية ذلك الحرص السابق ذكره ، على الاستيعاب الأولي .

أما القلب فالفكرة التي أخرج بها شيخنا الخليل معجمه العين كذلك ، ودلت النجاس على رياضية تفكيره (١٢) . إن للقلب في علم العروض ثلاثة استعمالات مترابطة :

أما الأول فتقلب الأسباب والأوتاد خارج الدوائر ، لضبط التفاعل وإيرادها جميعاً فإن (فعولن) التي تتكون من الوند المجموع (فعو) والسبب الخفيف (لن) ، يقدم فيها السبب فتستحضر (فاعلن = لن فعو) ، وإن (مفاعيلن) التي تتكون من الوند المجموع (مفاع) والسبب الخفيفين (عي ، لن) ، يؤخر فيها الوند ، فتستحضر (مستفعلن = عيلسن مفاع) ، ويقدم فيها أحد السببين على الوند ، فتستحضر (فاعلاتن = لن مفاعي) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثاني فتقلب التفاعيل نفسها في الدوائر ، لضبط بعض الأبحر وإيرادها ، فإن بحر السريع الذي يتكون شطره من هذه التفاعيل (مستفعلن مستفعلن مفعولات) ، يؤخر فيه التفعيلة الأولى ، فتستحضر بحر المتسرح (مستفعلن مفعولات مستفعلن) ، وتقدم فيه التفعيلة الأخيرة ، فتستحضر بحر المقتضب (مفعولات مستفعلن مستفعلن) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثالث فتقلب الأسباب والأوتاد في الدوائر ، لضبط بعض الأبحر وإيرادها ، فإن بحر الطويل الذي يتكون شطره من تكرار (فعولن مفاعيلن) المتكونين من وند مجموع فسبب خفيف ثم وند مجموع فسببين خفيفين ، مرتين ، يؤخر فيه الوند المجموع الأول ، فتستحضر بحر المديد (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن = لن مفاعي لن فعولن مفاعي لن فعو) ، ويقدم فيها السببان الخفيفان الآخرين ، فتستحضر بحر البسيط (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن = عيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاع) ... وهكذا (١٣).

أما القسمة العقلية فالفكرة البارزة في عامة مناهج علم الصرف ، إذ تجد العالم يتعبر عن مثلا لصيغة الكلمة المجردة الثلاثية - والثلاثي عنده الأصل - فيقول أولاً بترك حركة اللام للنحو

إعراباً وبناءً ، ثم يترك احتمال سكون الفاء لأن العربية لا يبتدأ فيها بساكن ثم يضرب ثلاثة أحوال الفاء المحتملة ( من فتح وضم وكسر ) ، في أربعة أحوال العين المحتملة ( من فتح وضم وكسر وسكون ) ، فيستحضر النبي عشرة صيغة للكلمة الثلاثية المجردة ، ولا يمكن فيها غيرها ( فَعْل ، فَعُل ، فَعِل ، فَعَل ، فَعِلْ ، فَعُلْ ، فَعِلْ ، فَعُلْ ، فَعِلْ ، فَعُلْ ) .

[ ١١ ] لقد كانت نتيجة الاستعمال الأول للتقليب ، أن خرجت الفعلية ( فاعلاتك ) ، بتقديم السبب الخفيف من ( مفاعلين ) المتكونة من واد مجموع ( ملأ ) بعده سببان ثقيل فخفيف ( عمل ) ، تن ، هكذا ( فاعلاتك = تن مفاعل ) ، وهي مهملة ، لا وجود لها في عروض الشعر المعتمد عليه ( ١٥ ) .

وكانت نتيجة الاستعمال الثاني للتقليب ، أن خرجت هذه الأعر الخمسة ( بترتيب دوائر شيخنا الخليل ) : المستطيل ، وشطره ( مفاعلين فعولن مفاعلين فعولن ) ، بتأخير أولى تفاعيل شطر الطويل ( فعولن مفاعلين فعولن مفاعلين ) ، والممد ، وشطره ( فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن ) بتأخير أولى تفاعيل شطر المديد ( فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن ) المنسد ، وشطره ( فاعلن فاعلن مستطع لن ) ، بتأخير أولى تفاعيل شطر المجت ( مستفع لن فاعلن فاعلن ) ، والمنسود ، وشطره ( مفاعلين مفاعلين فاع لن ) بتقديم أخرى تفاعيل شطر المضارع ( مفاعلين فاع لن مفاعلين ) ، والمطرود ، وشطره ( فاع لن مفاعلين مفاعلين ) بتأخير أولى تفاعيل المضارع السابق نفسه ، وهي مهملة ، لا وجود لها في عروض الشعر المعتمد عليه كذلك ( ١٦ ) .

وكانت نتيجة الاستعمال الثالث للتقليب ، أن خرج هذان الجحزان ( بترتيب دوائر شيخنا الخليل ) : المتوفر ، وشطره ( فاعلاتك فاعلاتك فاعلاتك ) ، بتقديم السبب الخفيف من آخر شطر الوافر هكذا : ( تن مفاعل تن مفاعل تن مفاعل ) ، والحدث وشطره ( فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن ) ، بتأخير الوند المجموع من أول شطر التقارب هكذا : ( لن فعولن فعولن فعولن فعولن ) ، وهما مهملان ، لا وجود لهما في عروض الشعر المعتمد عليه ( ١٧ ) .

وكانت نتيجة القسمة العقلية ، أن خرجت للاسم الثلاثي المجرد هاتان الصيغتان : ( فَعِلْ ، فَعُلْ ) وللفعول الثلاثي المجرد هذه الصيغ التسع ( فَعُلْ ، فَعُلْ ، فَعُلْ ، فَعُلْ ، فَعُلْ ، فَعُلْ ، فَعُلْ ، فَعُلْ ، فَعُلْ ) ، وهي إما مهملة لا وجود لها في لغة العرب ، أو كالمهملة لعروضها أحيانا وعدم أصالتها ( ١٨ ) .

[ ١٢ ] لقد كانت هذه النتائج باباً إلى نقد منهج أولئك العلماء القدماء ، دخل منه الباحثون الموصفون قديماً ومحدثين ، حتى لقد قال الدكتور إبراهيم أنيس في سنة من الأعر المهملة السابق

ذكرها : " الذي أرجحه أن هذه الأوزان الستة لم تكن من اختراع المولدين من الشعراء ، بل كانت من اختراع المولدين من أهل العروض 11 " (١٩) .

أما أنا من اختراع العروضيين - وإن أوقعته ضرورة السخرية في مخالفة الحقيقة بتسلسل ذلك إلى المولدين منهم ، وإنما أحدثه إمامهم شيخنا الخليل نفسه (٢٠) - فحق لا ريب فيه ولا إنكار منهم له ، بل قد وصفوها بالاهمال فصدقونا وصدقوا أنفسهم .

أما أن عملهم هذا يضع من قدر علمهم ، فغير مقبول عند من يراعي السياق الثقافي ، وغير مقبول عند من يعرف الأثر الحميد لعملهم هذا ، في عمل الشعراء منذئذ وإلى الآن . لقد كان في ( المهمل ) متقن ومندوخة ومجال بكر ، للمجددين من الشعراء ، اغتموه قليلا قليلا . إنه إذا كانت مقدرات المولدين كبيت من استعمال (فاعلاتك) وبهرها (التوفر) ، فانتلا :

" ما رأيت من الجأذر بالجزيرة إذ رمين بأنهم جرححت قواذي " (٢١)

وبيت من استعمال بحر ( المستطيل ) ، فانتلا :

" أمط عني ملاما برى جسمي مداه فما قلبي جليدا على صبع الملام " (٢٢)

- إذا كانت قد جلته على استنكار ما اقترفته علماء العروض ، ففي شيوخها في الشعر الموشح (٢٣) ، ثم في ظهور البحر السابع المهمل ( أنحدث ) الذي سمي بعدئذ ( المتسارك ) ، في الشعر العمودي منذ زمان بعيد ، وغلبته على الشعر الحر في القرن الميلادي العشرين (٢٤) ، مما يكشف عمق عمليتهم وي طرح عنه الاستنكار والسخرية (٢٥) .

ونيس أمر ( المهمل ) من صيغ الكلمات في علم الصرف ، عن ذلك بعيد - فقد استعمل المتكلم العربي للأسماء ، صيغتي ( فَعِل ، فَعِلْ ) جميعا ، في ( دُئِل ، دُئِلْ ، دُئِم ، دُئِمْ ) ، وللأفعال ، صيغتي ( فَعِل ، فَعِلْ ) مثلا ، في ( عَلِم ، عَلِمْ ، عَلِمَ ، عَلِمَ ) ، فدل على أن له بالمهمل حاجة (٢٦) .

## ثانياً: الوزن

[١٣] يحتاج الصانع قبل أن يعالج صانع عقد من الذهب لفئة يعرفها ، أن يستعين بالوزن دائماً ليصنع ما يناسبها ، فيزن الذهب من قبل أن يمسه ومن بعد أن يصير بين يديه حبات متألعة، بل بعد هذا أيضاً يقدر ثمن العقد .

وما هذا الوزن إلا اختيار ثقل الذهب وخفته ، باستعمال أداة مناسبة تقابله ، ليحكم بتسوية من الثقل أو الخفة أو الاعتدال ، بالقياس إليها (٢٧) .

كان ذلك الصانع يقابل المتقال من الذهب بمقدار من النحاس ، فيعرف هو ومعامله جميعاً معا عندئذ ، الوزن ، لأنهما قد تعارفا على كون قطعة من النحاس أداة مناسبة لوزن الذهب ، ثم صار يستعمل جهازاً خاصاً يقابل ذلك المتقال بعدد حسابي ، فيعرف هو ومعامله جميعاً معا عندئذ الوزن ، كما عرفاه من قبل ، بل معرفة أدق .

[١٤] إن من يوشك أن يستعمل الكلمة ، يشبه ذلك الصانع .. بل قد سمي باسمه كثيراً ، وسميت بنية الكلمة صيغة - يحتاج أن يعرف وزنها ، وسواء في هذا أن يريد لها لبت من الشعر وأن يريد لها لعارة من الشعر ، إذ ليست الكلمة سوى مقطع من الأصوات أو أكثر ، وعلى حسب نوع هذه المقاطع وعددها وترتيبها ، يكون لتلك الكلمة قيمتها التي إذا عرفها مستعملها ، وضعها موضعها ، قال العقاد في كلمة جامعة : " حيناً أن نلاحظ في تركيب المفردات من الحروف أن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلم في اللغة العربية ، وأن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها وتوفى أحسن التوفيق المستطاع بين صانديها ومعانيها . فالفرق بين ينظر ، ونظر ، ومنظور ، ونظير ، ونظائر ، ونظارة ، ومنظرة ، ومنظار ، ومنظر ، ومنظر . وما يفرع عليها هو فرق بين الفعل وأسماء وصفات وأفراد وجوع ، وهو كله قائم على الفرق بين وزن ووزن ، أو قياس صوفي وقياس مثله ، يتوقف على اختلاف الحركات والنبرات ، أي على اختلاف النغمة الموسيقية في الأداء . وحكم الأسماء الجامعة كحكم المشتقات في هذه الحصلة ، فإنها تجري جميعاً على أوزان معلومة تشملها بأقسامها على تفاوت قوتها " (٢٨) .

ولهذا كانت اللغة العربية ، في أصلها ، عنده ، لغة شاعرة ، لاليناتها على نسق الشعر وكوتها بنثرها مع شعرها ، فنا منظوماً منسق الأوزان والأصوات (٢٩) .

[١٥] كما ابتكر علماء المادة الطبيعية أدوات وزنها في البدء ، مما يشغل حيزاً منطلها ، وصمد علماء العربية لمقاطع أية كلمة ، مقاطع معينة تناسبها وتصلح من ثم لوزنها ، تنجم لتكون كلمة جردت من المعنى وأخلصت لتكون مثلاً تحذى عليه الكلمات إن لم تكن قد صيغت بعدد ،

ويكتشفها ويبينها إن تكن قد صيغت \* واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات ، فقليل : ضرب على وزن فَعَل ، وكذا نصر وخرج ، أي هو على صيغة يتصف بها فَعَل ، وليس قولك فعل ، هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس القاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فعل ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المشتركة فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فإنها لم تصنع لتلك الهيئة بل صيغت لمعاليتها المعلومة \* (٣٠) .

وفضلاً عن حاجة العروض والصر في جميعاً ، إلى وزن الكلمة ، واتفاقهما في فكرة أداته ، لا يكادان يختلفان في الأداة نفسها كذلك ، قال الدماميني : " اختار العروضيون للأجزاء الدائسة بينهم في وزن الشعر ، القاء والعين واللام ، انقضاء لأهل الصرف في عاداتهم وزن الأصول بهذه الحروف ، فحذوهم في مطلق الوزن لما كان على ثلاثة أحرف مع قطع النظر عن الأصالة والزيادة ، وأضافوا إلى ذلك من الحروف الزوائد سبعة وهي الألف والياء والواو والسين والنساء والتون والميم \* (٣١) .

ورغم ظهور ذلك الانقضاء الذي رآه من العروضيين للصرفين ، لا يمتنع أن يكونوا جميعاً مقتضين مقتضى الحاجة الواحدة .

[ ١٦ ] وكما صار صانع الذهب يستعمل في وزنه جهاز الحساب العددي ، صار بعض النارسين المحدثين لعلمي العروض والصرف ، يستعملون في وزن الكلمة ، أدوات عملي الأصوات والموسيقا الحديثين ، ويدعون إلى ترك الأداة القديمة البالية (٣٢) .

ولم يعد أحد يستطيع أن يطرح عنه منجزات علمي الأصوات والموسيقا الحديثين ، في دراسته لعلمي العروض والصرف ، ففي الأخذ بها كشف لكثير من الدقائق الخفية المعضلة التي تعترض طريق الدراسة .

ولكن ينبغي أن نثبت لأداة الوزن القديمة ، صفتها العليا التي لا تنازعها إياها أداة أخرى ، وهي وظيفتها ، فإن المتعلم متى وعى تلك الأداة وفكرها ، استطاع دائماً أن يميز في الو ما يلقي عليه ، بل أقول مع الأستاذ محمد العلمي الذي حصر قوله في علم العروض ، وأنا أضيف إليه علم الصرف : إن تلك الأداة القديمة نفسها ، بما لها من خصائص كخصائص موزونها ، تبين لنا الوزن سمعاً وبصرياً ، أي بالصوت والصورة ، إذا جاز هذا التعبير (٣٣) .

#### \* طبيعة الساكن والمتحرك وتواليهما :

[ ١٧ ] يطلق مصطلحا الساكن والمتحرك في علمي العروض والصرف ، على الحرف ، فكل من اللام والألف والواو والياء في أواسط هذه الكلمات : (عَلِمَ ، ياب ، قَوْلٌ ، دُورٌ ، تَيْسٌ ، رَيْدٌ) ، حرف ساكن ، وكل من اللام والواو والياء في أواسط هذه الكلمات : ( طَلَعَ ، أَوْدَ ، قَيْمٌ ، حُلْمٌ ، عِلْمٌ ، حُورٌ ، أَيْسٌ ) ، حرف متحرك .

وقد قام على أساس طبيعة الساكن والمتحرك وطريقة تواليهما أحدهما أو كليهما ، حديث علماء العروض والصرف جميعا ، في الوزن وغيره من مسائل هذين العلمين ، حتى صارت معرفة هذا الأساس ضرورة ، قال ابن عبد ربه : " اعلم أن أول ما ينبغي لصاحب العروض أن يتدبّر به ، معرفة الساكن والمتحرك ، فإن الكلام كله لا يعدو أن يكون ساكنا أو متحركا " (٣٤) . وليس صاحب الصرف غنى ، وتفقد كفيه دليل لا يرد .

[ ١٨ ] ويتقدم البحث في علم الأصوات وأدوات القياس ، ميز الباحثون المحدثون طائفتين من الأصوات ، وأصحتي العالم ، لم يطارفا طائفتي السواكن والمتحركات السابق بيانها تماما ، إحداها طائفة ما يقبل من الأصوات موقع بداية المقطع ولا يصح قمة له ، والأخرى ما لا يقبل موقع بداية المقطع ويصح قمة له . ثم رجعوا إلى ( المتحرك ) ، فشقوقه تصفين ، ليجعلوا نصفه الأول من الطائفة الأولى ، ونصفه الآخر من الطائفة الأخرى ، وإلى ( الساكن ) ، ليخرجوا عما أودعاه القدماء فيه ، ألف المد وواوه وباءه ، فيجعلوها من الطائفة الأخرى لديهم ، وواو اللين وباءه ، ليجعلوها غطا مزدوجا من أصوات الطائفة الأخرى نفسها ، غير أن بدايته تنتمي إلى الطائفة الأولى . ومن ثم احتاج هؤلاء الباحثون المحدثون إلى أن يستبدلوا بالساكن والمتحرك ، مصطلحين مقبولين ، فكان منهم من أطلق على صوت الطائفة الأولى مصطلح ( الصامت ) ، وعلى صوت الطائفة الأخرى مصطلح ( الصات ) ، وكان منهم من قال ( بالصامت ) و ( بالصوت ) ، ولكن كان كل منهم من أخذ من القدماء وعدل ، فقال ( بالساكن ) لصوت الطائفة الأولى ، و ( الحركه ) لصوت الطائفة الأخرى ، وكل منهم معني بالجانب الوظيفي من الأصوات ، لا النطقي ولا القيزيقي ، وهو ما أراه بقية تأثر بمنهج القدماء (٣٥) .

[ ١٩ ] لقد انكشف أن علماءنا القدماء كانوا يرون أن الصوائت الطويلة ( حروف المد ) ، مشكولة بالسكون ، ومسبوقة بحركة من جنسها ، وأنهم راعوا رأيهم هذا في علمي العروض والصرف جميعا : فلي حين ميزوا فتحة ما قبل ألف التأسيس ، عن الألف ، وسموها ( الرس ) ، وحركات ما قبل ألف الردف وواوه وبائه ، عنها ، وسموها ( الخذو ) ، وحركات ما قبل ألف الوصل وواوه وبائه ، عنها ، وسموها ( الحزى ) ، وغير ذلك ، في علم العروض ، جعلوها

يمكن من حروف العلة بعد حركة مناسبة ( أي فتحة قبل الألف ، وضمة قبل الواو ، وكسرة قبل الياء ) ، مدا في حين أنهم يجعلون الواو والياء حرفي لين لا مد ، متى سكنا بعد فتحة ، وكذلك جعلوا تغير ( لم يخاف ) إلى ( لم يخف ) تخلصا من التقاء الساكنين بحذف الألف بعد الياء ، وغير ذلك ، في علم الصرف .

إنما كان ذلك ، عند بعض اللغويين المحدثين ، نتيجة أمرين : \* ١ - أن الصائت الطويل في التحليل العروضي كما وضعه الخليل بحسب صوتا ساكنا مسبقا بحركة من جنسه . فتحليل كلمة مثل ( بي ) تحسب على أنها مؤلفة من : متحرك + ساكن أي من صوتين وهي فونولوجيا مؤلفة من : ياء + كسرة + كسرة أي من صامت وحركتين قصيرتين ، وهي من تشبه الناحية العروضية كلمة مثل ( لم ) التي تحسب على أنها مكونة من : متحرك + ساكن . وهي فونولوجيا مؤلفة من لام + فتحة + ميم أي من صامت وحركة قصيرة وصامت . وسوغ ذلك للخليل أن مثل هذه الكلمات من حيث الكم المقطعي متساوية . وهو ما يوضحه تبادلها في بيت من الشعر ، ودون أن يؤدي ذلك إلى إخلال بالوزن . ٢ - المساواة في طريقة الكتابة بين الصامت والصائت الطويل\* (٣٦) .

لقد كان من ذكاء هذا اللغوي الفاضل ، أن قارن ( لم ) بـ ( بي ) ، لأن الهواء والجهر كليهما ، يستمران في الهم رغم سكوتها ، فينتابن زمان المقطعين ، أما إذا قارنا المقطع ( قد ) في ( قدوة ) ، بالمقطع ( قا ) في ( قارة ) ، فلن نستطيع أن نحكم بتطابقهما زما كما كان في قبليهما ، لاحتساق الهواء والجهر كليهما في الدال الساكنة ، لكنني لا أنكر أنهما متقاربان زما ، وأن الشاعر أولا ثم المنشد بعده ، يستطيعان من هذا التغارب ، إثابة أحدهما عن الآخر ، مما كان عند أستاذنا الدكتور محمد حماسة ، أحد مقومات مرونة الشعر العربي (٣٧) . وهو ما راعاه علم العروض بإطلاقه مصطلح السبب الخفيف عليهما جميعا ، فكان موضع نقد بعض الباحثين ، إذ رأوا فيه مخالفة للحقيقة ومراعاة للشكل البحت ، وأنه لم يعد مقبولا أن تصير على هذه التسوية بين ما لا يتساوى ، بعد النتائج الملهة للقياس الصوتي والزمني المتطور (٣٨) .

ومازلت أدعو مع الداعين ، إلى الانتباه إلى اختلاف غاية شيختنا الخليل ومن تبعه ، عن غاية علمي الأصوات والموسيقا الحديثين ومن اعتمد عليهما ، في أن الأولى وعظيمة ، لا ضرر من أن نغياها مع الأخرى ، فننجز عملا وعلميا .

أما خداع الكتابة للباحث ، فشايع ذائع ، يظل مانعا من الاعتماد عليها والاستناد إليها عند التحقيق . ولقد زاد من التخليط في هذه المسألة ، أن بعض الكاتين كان يضع فتحة على ما قبل ألف المد ، وضمة على ما قبل واو المد ، وكسرة على ما قبل ياء المد (٣٩) .



[ ٢٠ ] إن الوزن لم يخط خاص من الإيقاع ، فإن الإيقاع عبارة عن التناوب التوالي لظاهريين - أو جالين - متضادين ، كالمتشي والوقوف ، والصحو والنوم ، وليس الوزن ( الإيقاع اللغوي ) يختلف عن هذا ، فهو " يتولد من توالي الأصوات الساكنة والمتحركة على نحو خاص ، بحيث ينشأ عن هذا التوالي وحدة أساسية ، هي التفعيلة التي تتردد على مدى البيت ، ومن ترددها ينشأ الإيقاع ، ومن مجموع مرات التردد في البيت الواحد يتكون ما يسمى بالوزن الشعري " (٤٠) .  
إنه إذا كان الوزن العروضي يخرج بتحديد هذه الوحدة الأساسية ، فإن الوزن الصرفي يخرج فيها ومن خلالها هي نفسها .

[ ٢١ ] ولما كان ذلك كذلك ، كره علماء العروض والمصرف جميعاً ، توالي المتحركات ، ومنعوه إذا تجاوز الحد ، لأنه " يلزم أن تكون متحركات حروف الأقاويل الموزونة متحركات محدودة ، وأن تنتهي أبداً إلى ساكن (٤١) ، فالإيقاع في الوزن العروضي والصرفي جميعاً ، معتمد على ذلك التناوب السابق ذكره .

أما علماء العروض فقد وصفوا الزحاف المزوج بالقبح ، لشدة ما يبدله من تغير ، ومن هذا إخراج أربعة متحركات متوالية ، كما في خَتَل ( مُسْتَفْعِلُنْ ) الذي يحولها إلى ( مُتَعَلِّقُنْ ) ، واستعملوا للزحاف بعامه ، قوانين المعاقبة والمراقبة والمكافئة ، وهي ضوابط مدى حريته ، التي تمنع منه مثلاً ، ما يؤدي إلى توالي أكثر من أربعة متحركات ، قال الدماميني عن زحاف بحس المنسرح : " المعاقبة فيه واقعة في ( مستفعلن ) الذي يعد ( مفعولات ) ، فتعاقب قائله مينه ، وذلك لأتقما أو أسقطا حتى يصير الجزء إلى ( فعلتن ) وقبلها تاء ( مفعولات ) لاجتماع خمس حركات ، وذلك لا يتصور وقوعه في شعر عربي أبداً " (٤٢) ، وفي مرة أخرى قال : " وهو لا يتصور في شعر عربي أصلاً " (٤٣) .

إنه إذا كان خيل ( مستفعلن ) مكروهاً ، فقبلها بعد ( مفعولات ) ممنوع .  
أما علماء الصرف فقد منعوا توالي أربعة متحركات في كلمة واحدة أو ما يمتثلها ، لأنها معرضة لأن يسبقها أو يتبعها متحرك أو أكثر ، وعندئذ يقع الخطر ، قال سيبويه : " أحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين ، أن تتوالي خمسة أحرف متحركة هما قصاعداً . ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالي حروفها متحركة ، استقلالاً للمتحركات مع هذه العدة ، ولابد من ساكن . وقد تتوالي الأربعة متحركة في مثل غَلِيط ، ولا يكون ذلك في غير المذروف . وبما بذلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالي في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة " (٤٤) ، وقال ابن عصفور قزاد بياناً : " وكذلك ( ختبل ) ، و ( دَلْدَل ) ، ليس فيه دليل على إثبات ( فَعْلَل ) في أبنية الرباعي ،

لأنهم قد قالوا ( جتادل ) و( دلادل ) في معناهما . فهما مختلفان معهما . وبما يزيد ذلك أنه لا يتوالي في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك . ولذلك سكن آخر الفعل في ( ضربت ) ، لأن حسم الفاعل يتزَل من الفعل مرة جزء من الكلمة ، فكروها لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك . فإذا كان ممثعا ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أخرى " (٤٥) .

إن توالي أربعة متحركات في كلمة واحدة أو ما هو بمثلها ، غير تواليها في كلمتين ، لأن الأول أصلي قائم أبدا ، والآخر عارض يحتمل ألا يكون ، ومن ثم أوجوا قطع التوالي الأول بساكن ولم يملكوا في الآخر إلا أن يكرهوه ، وبزبنوا للمتكلم تسكين الإدغام كلما اجتمع له حرفان متماثلان أو متقاربان .

[٢٢] لاحظ الدكتور أحمد بسام ساعي ، في الشعر الحر الذي يسميه " التوقيع " ، توالي خمس حركات ، وراه ظاهرة شديدة الخطورة ، لما فيها من هدم لقانون التوالي السابق ذكره وشرحه ، غير أنه توقف في مسألة منع عروض الشعر العربي لها ، قائلا : " توالي الحركات في الشعر العربي لم يجمع العروض بقدر ما منعه اللغة . فاللغة العربية في طبيعتها تفقد التراكيب التي يتوالى فيها أكثر من أربع حركات ، وبامتناعنا أن ننظم بيتا أو أبياتا تتوالى فيها حركات كثيرة قد تتجاوز العشر " ، وهو فعلة في الحاشية قائلا : " كما في هذا البيت ، وأرجو أن ينظر إليه من الناحية العروضية فقط :

أَوْ لَمْ يَسْ وَعَرَفَ حَقِيقَةُ أَنَّ (م) جهاد الحب عليه عزيز  
فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فعلن فعلن فعلن

وقد توالى في الشطر الأول إحدى عشرة حركة ، ولكننا نعجز عن إتمام البيت على هذا الأساس ، والأذن العربية لا تنبئ عن موسيقاها ، والعائق ، كما هو واضح ، لغوي لا عروضي أو موسيقي ثم لم يكمل في المتن : " ولكن هذا أن يكون أمرا ميسورا في لغة كالتلغة العربية ، وسنعجز عن إتمام البيت أو الأبيات على تلك الصورة من غير تكلف واقتسار ظاهرين " (٤٦) .  
إنني أعجب من تمييزه على هذا النحو ، بين الوزن العروضي - وهو ما عر عنه بالعروض - والوزن الصرفي - وهو ما عر عنه باللغة - ؛ إذ ليس الأول إلا تركيبا للآخر ، هذه واحدة .  
ثم إن اللغة لم تمنع توالي المتحركات إلا في الكلمة الواحدة أو ما يمتثلها ، أما فيما سواها فالكراهة فقط ، هذه أخرى .

ثم إن في توالي المتحركات اختلالا إيقاعيا ألصق بالنثر منه بالشعر ، قال الجوهري خلال تفصيله لعلم العروض المرفوعة : " الثالثة ترك الوزن ، كالجمع بين خمس متحركات ، وتحريك سواكن الأوتاد والأسباب ونحوها ، مما يدرك بالذوق فهو الطبع عنه لفساد للنظم . وهذا لا

يسوغ للمحدث ولا للقديم ، لأن فيه تركا للوزن وإخراجا للنظم إلى الشعر \* (٢٧) ،  
ومن ثم كانت ظاهرة توالي خمسة متحركات ، من طواهر تسرب الشعر إلى الشعر الحر  
التي أغرم بها شعراؤه ، وحرصوا عليها في أوليته ، هذه ثلاثة .

أما الملاحظة الرابعة الأخيرة ، فإن الوزن العروضي يأتي ذلك التوالي الذي يحاول السيد  
الباحث إقناعنا بقوله له ، وما زلت منذ أعدت النظر في ذلك البيت الذي صنعه ، أثقل العربي  
المدرّب وقد اختلّس الحركة ، فقطع التوالي من أوله ( " أولش " ، بتسكين هذه الميم ) ، وآخره  
( " وعرف " ، بتسكين الراء ) .

[ ٢٣ ] كما كان توالي المتحركات على هذا النحو السابق ، محلا إيقاعيا ، يكون توالي  
الساكنين المصطلح عليه عند القدماء بالبقاء الساكنين ؛ فإن " السواكن إذا كثرت ثقل مسموع  
القول وزال بعض معانيه " (٢٨) ، فكيف يكون مسموع القول إذا تواتت والنقت ١؟

[ ٢٤ ] إن النفاذ الساكنين ينشئ هذه المقاطع التي راعيت أن يكون كل منها كلمة مستقلة :

أ- " لاَمْ " بتسكين الميم = ص ح ح ص : المقطع الطويل المغلق بصامت واحد .  
ب- " لَمْ " بتضعيف الميم وتسكينها : المقطع الذي يجعله متوسطا مغلقا = ص ح ص ،  
من براعي النطق وحده ، ويجعله طويلا مغلقا بصامتين = ص ح ص ص ، من  
براعي الوظيفة وحدها .

ج- " لَمْخ " بتسكين الميم والحاء = ص ح ص ص : المقطع الطويل المغلق بصامتين .  
د- " لاَمْ " بتضعيف الميم وتسكينها : المقطع الذي يجعله طويلا مغلقا بصامات  
واحد = ص ح ح ص ، من براعي النطق وحده ، ويجعله غطيا متفردا لا  
يضارعه غيره فسميه مديدا مثلا = ص ح ح ص ص ، من براعي الوظيفة  
وحدها (٢٩) .

ولقد قسم الدكتور سعد مصلوح ، المقاطع ، على حسب ، وقوعها في الكلمة ، قسمين:  
حرا ومقيدا . أما المقطع المقيّد فيقع في نهاية الكلمة ، عند الوقف عليها ، ويشمل من الأنواع  
السابقة ( ب ، ج ، د ) ، وأما المقطع الحر فيقع في بداية الكلمة ووسطها ونهايتها ، ويشمل  
النوع ( ا ) ، الذي مثل له السيد الباحث قائلا : " مثاله ، ( وأدك ) و ( تحاضون ) و ( تقصاص ) .  
وتتجه العربية المعاصرة إلى التقليل من استعمال هذا النوع من المقاطع . وقد لاحظ علماء السلف  
كالمبرد ، أن هذا الضرب لا يقع في عروض الشعر إلا ما كان من قول القائل :  
فرّقنا القصاص وكان التقاص فرضا وحما على المسلمين  
ويعاق المبرد بقوله : ( ولو قال : وكان القصاص ، لكان أجود " (٣٠) .

إن استعمال هذه الأنواع الأربعة جميعاً ، يعطل تدفق الأصوات ، ويخل بإيقاعها ، ولذا حصرته العرب في نهاية الكلمة ، عند الوقف الذي هو خاتمة ذلك التدفق وهذا الإيقاع غير النظم استعمالوا النوع الأول في الوصل ( أي غير الوقف ) ، في نثرهم وشعرهم ، ولسان عربي مبين نزل القرآن الكريم ، فاحتاج هذا الاستعمال إلى فضل نظر .

أما الشعر فقد شد فيه هذا البيت الذي اجتمع فيه قصر تفعيلة العروض ( فعولن ) إلى (فعول) - وهو ما لا يكون إلا عند التصريح الذي يقف فيه الشاعر ومن بعده المنشد ، على العروض ، مثل وقوفه على الضرب - والتدوير الذي ينهنا إلى شدة اتصال شطري البيت ، فضلاً عما يوحى به سبق كلمة ( القصاص ) ، من أن في محي كلمة ( النفاص ) تعميلاً واسطناً ( ٥١ ) . أما النثر فإننا إذا أحصينا ما وقع فيه هذا المقطع في غير النهاية من الكلمات ، ثم طرحنا الخاص منها والشاذ ، لم نجد يخرج عما في مثل ( ضال ) و ( نمود ) المبني للمجهول من تَمَادٍ و ( دَوِيَّة ) مصغر دابة ، أي يقع كذلك بشرطين : الإدغام وتَوَحُّد الكلمة ( ٥٢ ) .

ثم إن هذا المقطع في مثل : ( نمود ) ، و ( دوية ) ، أقل في لغة العرب منه في مثل ( ضال ) ، فضلاً عن أن العرب كانت تميز ألف مثل ( ضال ) ، كما في قول راجزهم :

" خاطمها زأمها أن نذها "

أي زامها ، ولولا الهمز لانكسر الوزن ، حتى لقد قرأ قراؤهم بالهمز قول الحق سبحانه :

" ولا الضالين " ، هكذا " ولا الضالين " ، وقوله : " عن ذنبه انسى ولا جان " هكذا " ولا جان " ( ٥٣ ) .

لقد شطر هؤلاء الهامزون ، المقطع الطويل المعلق بصامت واحد " زام ، ضال ، جان " - ص ح ص " شطرين ، فأخرجوا منه مقطعين : أولهما قصير " ز ، ض ، ج " = ص ح " ، والآخر متوسط معلق " ام ، آل ، أن " = ص ح ص " ، استقالا منهم لذلك المقطع الطويل الذي يعوق تدفق الأصوات ويخل بإيقاعها شيئاً ما ( ٥٤ ) .

وإن معالجة النطق لتهديني إلى احتمال أن يختلس العربي المد إن لم يسهمه ، وأن يكتفي بشيء من النثر لا يعطل تدفق الأصوات ولا يخل بإيقاعها ، فبعد ذلك البيت الشاذ ، إلى جادة الوزن ، هكذا : ... وكان النقص قُرْضا ...

## \* نشأة الوزن وشيوعه واستحداثه :

[٢٥] نظر علماءنا القدماء في مثل قول نابتة ذبيان :

\* "وش عينا من رأى أهل قبة أضر لمن عادى وأكثر نافتا

وأعظم أحلاما وأكثر سينا وأفضل مشقوعا إليه وشافتا \*

فوجدوه قد جزأ البيت على حسب مواقف اللسان : ( أضر لمن عادى = فعول مفاعيلن ،

وأكثر نافتا = فعول مفاعيلن ، وأعظم أحلاما = فعول مفاعيلن ، وأكثر سينا = فعول مفعّلن ،

وأفضل مشقوعا = فعول مفاعيلن ، إليه وشافتا = فعول ( فعولن ) مفاعيلن ) .

• "نظ" في مثل قول امرئ القيس :

أفاد فجاد وشاد فزاد وفاد فزاد وعاد فأفضل \*

شاهدوا : \* على مثل ما سنع النابتة ، التزام سبع الأجزاء : ( أفاد = فعول ، فجاد =

فعول ، وفاد = فعول ، وفاد = فعول ، فزاد = فعول ، وعاد = فعول ، فعول ،

الفتحة

• "نظ" ذلك كله من بدع التقسيم ، ثم ميزوا الأول فسموه ( التقطيع ) (٥٥) ،

والثاني ( السرد ) (٥٦) ، ففتحوا للمحدثين باب فهم نشأة الوزن العروضي العربي ،

فأصل جويار سديدة : " قد انضح إذن أصل البحور العربية . فالعرب بدأوا بالتعسير

• أنفسهم بالنثر خاصة . ثم ، مسخاة لدافع طبيعي ، لهذه الحاجة الفنية الجمالية القطرية عند

• في إحداث لون من النظام ونوع من الانظام فيما يأتونه ، تصوروا أن يقطعوا حديثهم

• من نفس الطول ، ونزعوا إلى جعل هذه الحمل متشابهة فيما بينها أكبر قدر ممكن من

• تشابه . والوسيلة له حدة التي كانت بإمكانهم هي أن يماكروا في الجملة نفس الصوت الذي

• سمعوه في الجمل " . " . نكدا نشأ السجع . لكن نتج عن هذا الأمر نفسه ، القالب على محاكاة

• صيغ الكلمة . " الجمل ، نوع من الإيقاع أطرب أسماعهم ، وكان عليهم أن يحشوا

• عن طريقة لترتيب هذه الكلمات بشكل يحدث لهم التأثير الأكثر إمتاعا ، فتوصلوا إلى ذلك بتحد

• أمرين ، إما باستخدام كلمات لها نفس الصيغة من كل شطر ، وإما برصف كلمات مختلفة من

• شأن اجتماعها مع بعضها أن يولد مجموعات إيقاعية متشابهة : وكانت البحور " (٥٧) ، ثم تلاه

• غير واحد من الباحثين العرب ، كالدكتورة عبدة الطيب المجدوب ، وعبد المجيد عابدين ، ومحمد

عوني عبدالرؤوف .

[٢٦] لقد تولد وزن البيت إذن ، من وزن الكلمة المكرر ، ووضح أن الوزن العروضي توظيف

للوزن الصري (٥٨) ، مما كان - فيما أحسب - وراء دعوة أساذنا الدكتور محمد حساسة إلى

كشف التفاعل الكامن في العبارة الشعرية ، بين الوزن العروضي وأبنية المفردات (٥٩) .  
 إن في هذه العلاقة التي اتضحت ، جواباً وتفسيراً الأسئلة وملاحظات عروضية تتكبر في مختلف الأمكنة والأزمنة ، على اختلاف اللغات ، كملاحظة ابن خلدون : " ليس كل وزن يتفق في الطبع استعماله العرب في هذا الفن ، وإنما هي أوزان مخصوصة يسميها أهل تلك الصناعة البحور " (٦٠) ، وكسؤال الباحث الأمريكي : " لماذا هذه الأشكال العروضية بالذات وليس غيرها ؟ " (٦١) ، ففي كل لغة علاقة خاصة بين وزنها العروضي وزنها الصرفي ، تحدد لها بحسب شعرها (٦٢) .

وفي شهادة طريقة لبعض المشغولين بالتجديد من الشعراء ، جواب وتفسير آخران عمليان خارجان من معاناة الإبداع نفسها ، إذ قال الشاعر محمد سليمان : " اكتشفت أن اللغة ليست برينة لغمية ، وأن الشاعر عليه أن يواجه سلطتها وتسلطها على المستويين : الدلالي والنغمي ، فكل مفردة هي في الغالب جزء من تفعيلة أو تفعيلة كاملة ( خيممة = فاعل ، صباَح = فعولن ، خيَرة = مستعملن ، مطَرٌ = فعلن أو متفأ ... إلخ ) العبارة الأولى في القصيدة وأحياناً المفردة تحدد الإطار النغمي ، ومجرد بروز تفعيلة معينة في مدخل القصيدة يحدث نوعاً من الانتقال اللغوي ، ويضيق بالتالي أطر الحرية ، ويقمع كل محاولة للإمساك بكامن إيقاعي خاص بالنجربة (٦٣) .

إنه يقر بتلك العلاقة ويعترف بخضوعه لها مرغماً أسبقاً ، ولا فرق في هذا بين الصورة المسألة للوزن العروضي والصورة المعثرة ، في صدورهما عن وزن الكلمات الصرفي (٦٤) .  
 [٢٧] تنبع ابن عصفور صيغ الكلمات ، فاستوعبها أولاً بالقسمة العقلية السالفة الذكر في الفقرة العاشرة ، ثم مضى يعرض لأوزانها وزناً وزناً ، فأطال جداً ، حتى إنه استفرغ في هذا عظيم كتابه . وقد وجدته في كثير من الأحيان ، يقف أمام الوزن كالنكر ، يقطع مرة بانه مما أخرجته الوزن العروضي ، ويصمت أخرى فتقوم طريقته في التفسير مقام ذلك القطع نفسه . فمن النمط الأول قوله : " زاد بعض النحويين في أبنية الحماسي ( فُعْلُل ) نحو ( صَبِير ) . والصحيح أنه لم يجر في أبنية كلامهم إلا في الشعر . نحو قوله :

بجفان تعبري نادينا من سديف حين هاج الصَّبِير " (٦٥) .

ومنه كذلك أنه يرى وزن ( يَقْعَل ) الذي روي منه ( يَهْبَر ) ، و ( يَقْعَل ) الذي روي منه ( قَشْب ) و ( قَشْن ) و ( عَقْطَم ) ، حادثين بتشديد آخر الكلمة الصحيحة الآخر غير المهموزة ولا المسوق آخرها يساكن ، عند الوقف ، الذي لا يتورع الشاعر عن استعماله في الوصل ، كما في قول راجزهم :

\* مَحْضُ النَجَارِ طِيبُ الْعَتَصْرِ \* (٦٦) .

ومن النمط الآخر أنه يرى أن وزن ( فَعْلِل ) الذي روي منه ( عُلَيْط ، وَهْدِيد ، وَغَكَيْس وَغَكَلِيط ، وَغَكَلِيط ، وَغَوْدِيم ) ، ووزن ( فَعْلَل ) الذي روي منه ( عَرْتَن ) ، ووزن ( فَعْلِل ) الذي روي منه ( جَتِيل ، وَدَكَلِيل ) ، حادثة بحذف الألف تحفيقا ، بدليل أنها رويت أيضا بالهاء (٦٧) . ومنه كذلك ما رأى فيه عكس ما سبق قائلًا : \* وكذلك (جَلْفَنَة) : (جَلْفَنَة) . إلا أنه ليس ببناء أصلي ، لأنهم قد قالوا : ( جَلْفَنَة ) ، فيمكن أن يكون هذا مثبعا منه \* (٦٨) .

إن لابن عصفور في علم الصرف وضرائر الشعر ، كتابين معدودين في أفضل ما خرج في هذين الشائنين جميعا (٦٩) ، ومن ثم تجد آراؤه فيهما دائما العناية الملائمة ، ولست إلا واحدا ممن يعاون بها . لقد منعه علمه بالصرف من أن يجد تلك الأوزان الصرفية ولا يعرض لها ، ومنعه علمه بضرائر الشعر من أن يجدها من عمل الشعراء في شعرهم ولا يثبت على هذا فيها ، غير أنه صرح مرة ولج أخرى ، فلم يكن تلميحه بأقل دلالة عندنا من تصريحه ؛ إذ قد علمنا من ملاحظة علاج الشاعر لشعره ، أنه لا يتورع عن تغيير وزن الكلمة الصرفي ، تسليما للوزن العروضي ، دون أن يقسده ، وليس أسهل عليه من مثل ما ذكره ابن عصفور (٧٠) .

لدي تجربة طريقة ذكرها لنفسه الدكتور نجيب البهيتي - رحمه الله - عان فيها النظر في شعر طرفة بن العبد ، ثم قال : \* شعرت شعورا واضحا أنه يكيف الألفاظ ، ويطلعها لوزن شعره ، وختام بيته . ومن ذلك قوله في جمع ( تَجْرَح ) : ( فُجْرَح ) ، و ( هَايَز ) ( هُنَز ) و ( فُجَايَز ) : ( فُجَر ) ، و ( يَكْر ) : ( يَكْر ) ، و ( لَزَار ) : ( أَزَر ) ، و ( وَفَوْر ) : ( وَفَر ) ، و ( أَشَقَر ) : ( شَقَر ) ، وغيرها هنا ... ومن هنا القليل أيضا تخفيف الحرف المتحرك في وسط الكلمة بإبدال حركته سكونا ، كـ ( مَلَك ) في ( مَلِك ) ، وعكس ذلك ، كقوله في ( شَقَر ) : ( شَقْر ) ، فهذه ، فيما أظن ، عمليات قد أكسبها الشعر للكلمة \* (٧١) .

إن في كون أكثر ضرائر الشعر ، من تغيير الوزن الصرفي (٧٢) ، بيانا لعلاقته بالوزن العروضي ، ثم إنه بالإلحاح على تغيرات بعضها ، تنشأ أوزان صرفية جديدة ، ويتأصل استعمالها عرفا ، فلا يملك علماء الصرف إلا أن يضيفوها إلى مادتهم ويراعوها في عرض علمهم ، وإن كان منهم العالم بالشعر الذي يهطن إلى تلك النشأة ، وغيره الذي يكتفي بالإضافة .

[٢٨] ولقد صار ( للملحق ) باب مستقل أصيل في علم الصرف ، يعرض فيه علمائوه لأوزان صرفية نشأت لغرض لفظي ( صوتي ) ، بتغيير أوزان صرفية أولى ، ربما لم تعد مستعملة ، تغييرا يجعلها بزيادة حرف أو حرفين ، على وفق أوزان صرفية معينة ، من حيث نوع مقاطعها وعددها

وترتيبها \* ليصير ذلك التركيب بذلك الزيادة ، مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريقها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيا ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيا لا خاسيا . وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع \* (٧٣) .

ما ( الملحق ) - فيما أرى - إلا ظاهرة وزنية صرفية ، من آثار الوزن العروضي ونتائج علاج الشاعر لإبداع شعره ، صارت سنة لغوية اتبعه فيها غيره من مستعملي اللغة . ومن قديم ينهج الشعراء لغيرهم مناهج اللغة .

كذلك أرى أن الإلحاق كان في أوليته لفظيا ( صوتيا ) فقط ، ثم صار وسيلة إلى توسيع المعنى أو تخصيصه أو التعبير عن معنى جديد . إن لدينا نماذج باقية من تلك المرحلة السابقة ، نؤكد بها وتبينها ، قال ابن منظور : \* جَهَرَ بكلامه ودعائه وصوته وصلاته وقراءته ... وأَجْهَرَ وَجْهَهُ : أعلن به وأظهره » (٧٤) ، وقال : \* سَمَلَ الرجل وسَمَلَ وسَمَلٌ : أسرع وشتر\* (٧٥) ، فقدم لنا فيهما ( جَهَرَ ) الذي على وزن ( قَعَوَ ) ، الملحق ( يَفْعَلُ ) ، بتعبير ( جَهَرَ = قَعَلَ ) ، و( سَمَلَ ) الذي على وزن ( فَعَلَ ) ، الملحق ( يَفْعَلُ ) كذلك ، بتعبير ( سَمَلَ = قَعَلَ ) ، اللذين لم يتغير المعنى فيهما عنه فيما عبرا عنه . ولا تحتاج إلى نماذج للمراحل اللاحقة ( كَسَمَطَرَ = قَمَعَلَ ، وَشَرَفَ ، بمعنى قطع ورق الزرع الجاف = قَمَعَلَ ) ، الملحقين كذلك ( يَفْعَلُ ) ، بتعبير ( سَمَطَرَ = قَمَعَلَ ، وَشَرَفَ = قَمَعَلَ ) ، فهي الآن المسئولة على الملحق ، حتى لقد صار ملجأ المحدثين كلما احتاجوا إلى التعبير عن معنى جديد ، ولا سيما إذا ترجعوا فوجدوا عن مقابلة الكلمة بمثلها من العربية ، فأعرجوا لنا كلمات لا يستطيع الآن حصرها - بل لم أعلم أحدا قام بهذا - ، ولقوا في بعضها وأخفقوا في بعضها ( كما في مثل : عَلِمَ = فَعَلَ ، بتعبير عليم = فَعَلَ ، وَعَمِلَ = فَعَلَ ، بتعبير عَمِلَ = فَعَلَ ، وَجَمَعَ = فَعَلَ ، بتعبير جَمَعَ = فَعَلَ ، وَشَعَرَ = فَعَلَ ، بتعبير شَعَرَ = فَعَلَ ، وَشَيْنَ = فَعَلَ ، بتعبير بَيْنَ = فَعَلَ ، وَمَعَجَنَ = فَعَلَ ، بتعبير عَجَنَ = فَعَلَ ، وَمَعَجَمَ = فَعَلَ ، بتعبير عَجَمَ = فَعَلَ ، وَمَقْصَلَ = فَعَلَ ، بتعبير قَصَلَ = فَعَلَ ، وَمَنْطَقَ = فَعَلَ ، بتعبير نَطَقَ = فَعَلَ ، وَمَذْهَبَ = فَعَلَ ، بتعبير ذَهَبَ = فَعَلَ ) ، وبعضها أشبه بالبحث منه بالإلحاق . وكما اضطر علماءنا القدماء إلى الإقرار بباب الملحق ، قبل مجمع اللغة بعض ما ابتكروه المحدثون (٧٦) .

[ ٢٩ ] في خلال دراسته لاستعمال الأوزان الصرفية في اللغة العربية ، استحضرت الدكتور الأب هنري فليش الأوزان العروضية ، فتم عن اعتقاده أن بينهما العلاقة التي ذكرت . لقد قسم



الأوزان الصرفية قسمين :

الأول : صيغ ذات إيقاع صاعد ، وهي التي تبدأ بمقطع قصير يليه مقطع متوسط ( طويل بمصطلحه ) ، كما في : ( فَعَال ، وِفْعَال ، وُقْعَال ، وُقْعِل ، وُقْعِل ، وُقْعُول ، وُقْعُول ) .

والآخر : صيغ ذات إيقاع عكسي ( هابط ) ، وهي التي تبدأ بمقطع متوسط ( طويل بمصطلحه ) يليه مقطع قصير ، كما في : ( فاعَل ، وفاعِل ، وُقْعَل ، وُقْعَل ) .

وقد لاحظ إبنار العربية القديمة التي وصفها بالصحراوية ، استعمال القسم الأول ، على استعمال القسم الآخر ، مما أنتج للأول كثيراً من الأوزان ، والحضي إلى إهمال كثير من إمكانيات الآخر .

وهو يسرع ليوضح أن صيغة ( فاعَل ) من القسم الثاني ، لم يتعد ما جاء عليها ثمانية كلمات ، كانت أعجمية الأصل ، كـ ( خاتم ) ، وأن كثرة كلمات صيغة ( فاعِل ) ، إنما يرجع إلى وظيفتها الصرفية ( اسم فاعل ) ، لا إلى طبيعتها الإيقاعية .

ثم هو يطلع على ما قام به بعض الباحثين في عروض الشعر العربي ، من إحصاء للأوزان المستعملة ، فيكتشف أن شعر العربية القديمة ( الصحراوية ) ، كان يؤثر بحر الطويل ( وتفاعيل بينه فاعولن مفاعيلن أربع مرات ) ، والكامل ( وتفاعيل بينه متفاعلن ست مرات ) ، والوافر ( وتفاعيل بينه متفاعلن ست مرات ) ، والبيط ( وتفاعيل بينه مستفاعلن فاعلن أربع حركات ) ، وأغلبها يميل في تفاعيله إلى ذلك الإيقاع الصاعد " وعنصر إيقاع الوند المجموع المذكور هو صانع الإيقاع الصاعد : فبدأ الصوت بمقطع قصير ، ثم يمتد إلى مقطع طويل ، إحساساً بللاجتذاب إلى أمام ، وشعور بولبية وانتفاضة ، يحتمل تعزيزها بارتفاع الصوت على هذا المقطع الطويل من أجل النبر الموسيقي ، مع كثير أو قليل من تردد الصوت بحسب الأوزان . ألا يمكن أن يكون هذا هو السبب ، أو أحد أسباب تلك الحاذية الخفية لوزن الطويل ؟ " (٧٧) ، وكأنما يومئ إلى ملائمة الإيقاع الصاعد ، لقضاء الصحراء ، الذي لا يتضح فيه ذلك الإيقاع الهابط .

إنه تناول واع جداً لطبيعة اللغة العربية ، غير أنني لا أرى لواجد فقط دون غيره ، من الوزنين العروضي والصرفي . كما رأى هو . فضل التأثير في نسبة استعمال الآخر ، بل كل منهما مؤثر ومتأثر ، يادئ مرةً ويبدؤ أخرى .

[ ٣٠ ] لو استطاع مستعمل اللغة العربية ، أن يعبر عن اسم الفاعل من ( حُزِب ) ، بكلمة مفردة غير ( حُزَاب ) ، لاستطاع أن يأتي بشعر عربي ذي وزن عروضي لا علاقة له بأوزان الشعر العربي في تاريخه الطويل . هذا ما أراده ابن عديده ، بيت أرجوزته :  
" وإنه لو حاز في الأبيات خلافتها لحاز في اللغات " (٧٨) .

أي لما لم يكن للمتكلم بالعربية أن يعبر عما يريد ، بأوزان صرفية جديدة ، لم يكن للشاعر أن ينظم على أوزان عروضية جديدة ، لأنه لا يفهم مراد الأول ، ولا يشعر بوزن الثاني ، منلق عربي (٧٩) .

من ثم يكون في تفريق الزمخشري بين اللفظ ( الأصوات والوزن الصوري ) ، والوزن ( العروضي ) ، نظر ، إذ قال : \* حد الشعر ( لفظ ، موزون ، مقفى ، يدل على معنى ) . فهذه أربعة أشياء : اللفظ ، المعنى ، الوزن ، القافية . فاللفظ وحده هو الذي يقع فيه الاختلاف بين العرب والعجم . فإن العربي يأتي به عربيا ، والعجمي يأتي به عجميا . وأما الثلاثة الأخر فبالأمر فيها على التساوي بين الأمم قاطبة \* (٨٠) .

إن الحقيقة أن مجرد اللفظ ( الأصوات ) ، هو المشترك بين الأمم ، غالبا ، وأن موطن الاختلاف ، إنما يكمن في الوزن الصوري الذي يوظفه الوزن العروضي ، فيخرج هذا مطوعا بطابع لغته .

ولهذا لا يمكننا أن نسلم بقول بعض الدارسين : إن الأندلسيين حطموا عمود الشعر العربي القديم وصانوا اللغة العربية القرشية في صميمها (٨١) ، فإنهم إنما تصرفوا في الوزن العروضي ، دون أن يخرجوا عن فلكه ، ولو كانوا قد حطموه ، لكانوا قد حطموا عمود اللغة كذلك . وكل ما لم يكن هذه الثابتة من كلامهم الفني ، كان كغيره في كل زمان ومكان ، ينبغي ألا يدعي له أحد وزنا عروضيا ، فما الموشح إلا محاولة من محاولات سابقة ولاحقة ، للتصوف في الوزن العروضي ، وإن كان من أشدها ظهورا ونجاحا .

[ ٣١ ] ولقد كان الشاعر حسب الشيخ جعفر صاحب محاولة التصرف في الوزن العروضي ، أكثر إنصافا من نفسه ، حين قال : \* هناك تفعيلة ، متى ما هشمت هذه التفعيلة ، واكتشفنا تفعيلات جديدة ، تكون أمام اجتهد آخر . ولكننا مازلنا في التفعيلة نفسها ، وبالسطوح فنحسن تدور في الشعرية العربية بعامة . ويمكن أن يطرح هذا السؤال عند اللغويين ، وبخاصة في ما يحدث الآن في الكتابات عن النبوة مثلا ، هل هناك في المستقبل تصور عن هشيم التفعيلة لاكتشاف تفعيلة جديدة ، أم أن هذه التفعيلة الجديدة هي من لفظ اللغة العربية نفسها ، فإذا ما هشمت هذه التفعيلة ، فينبغي أن هشيم من أسس أخرى في التكوين اللغوي أصلا . وبالطبع فإن هذه المسألة مسألة شائكة \* (٨٢) .

إنه يطمح إلى أن يستبدل بالوزن العروضي الموروث ، غيره ، ليقدم اجتهداته الخاص كما قدم السلف اجتهداتهم ، ولا سيما أنه يتفقد محاولات التجديد فيجدها تدور في فلك الوزن العروضي الموروث ، غير أنه يشعر بعلاقة هذا الوزن العروضي الذي يفكر في هشيمه - إذا

استعملت تعبيره المتأثر ببلوى تفجير الوزن واللغة ، العامة - بالوزن الصرفي ، ليستعظم عندئذ هذا الطموح !

إننا حين نقرن تجربة هذا الشاعر ، بتجربة الشاعر محمد سليماني السابق عرضها ومناقشتها في الفقرة السادسة والعشرين ، يتجلى لنا الشعراء أكثر وعياً لهذا الأمر وأدق نظراً ، من بعض النقاد الذين يتعاملون باستنفار همهم إلى استحداث تفاعلات جديدة " تكون قادرة على استيعاب مشاعرهم المتجلدة ، ورؤاهم المتغيرة ، وأدواتهم النامية " (٨٣) ، وتذكر كلمة البحري التي ذهبت مثلاً : " إنما يعرف الشعر من دفع إلى مضائقه " !

### = تغيير الوزن وتعويضه :

[٣٢] بعدما ذكر المرزوقي سبعة الأبواب التي هي عمود الشعر ، وثانيها جزالة اللفظ واستقامته ، وخامسها النجاء أجزاء النظم والنتامها على تغير من لذيذ الوزن ، ذكر لكل باب من السبعة معياراً أي ميزاناً أو مقياساً ، فكان معيار ذلك الباب الثاني " الطبع والرواية والاستعمال ، فمسا سلم مما يهجنه عند العرض عليها فهو المختار المستقيم " ، وكان معيار ذلك الباب الخامس " الطبع واللسان ، فما لم يتعثر الطبع بأنيته وعقوده ، ولم يتحس اللسان في فصوله ووصوله ، بل استمر فيه واستسهله ، بلا ملال ولا كلال ، فذاك يوشك أن يكون القصيد منه كالميت ، كالكلمة تسالماً لأجزائه وتقارناً " (٨٤) .

إنه في حين نجد الوزن العروضي يدخل عمود الشعر من الباب الخامس ، نجد الوزن الصوري يدخله من الباب الثاني ، ثم نجد معيارها المكرر ( الطبع ) ، فما ( الطبع ) ؟ إن القاربي ، فيما يمكن أن نسميه ( فن السماع ) ، كلمة جليظة تقع في بيان معيار الطبع ، إذ قال : " أما ارتياض السمع ، وهو الهيئة التي بها يميز بين الألحان المتخالفة في الجسودة والرداءة والمتلازمات ، فليست تسمى صناعة أصلاً ، ولعلها إنسان بعدم هذا ، إما بالقطرة وإمسا بالعادة " (٨٥) .

إن الهيئة التي هي معيار الألحان ، عند القاربي ، لا تكاد تختلف عن الطبع الذي هو معيار الأوزان ، عند المرزوقي ، ولا سيما أن الأوزان من وادي الألحان . يولد الطفل بصفحة عقله بيضاء ، بين أسرة ومجتمع وشعب وأمة ، ثم جميعاً طريقة في تمييز الأصوات إلقاءً وتلقياً ، خاصة بهم ، فيسمعون ويراهم ويحس بهم ويعي عنهم ، فتتغير أصول ذلك في صفحة عقله البيضاء ، ولا يملك إلا أن يخضع لها في بيان ما يقول ويسمع ، فقد صارت له معياراً . ولقد كان اعتماد العربي على معيار الطبع شديداً ، حتى إنني ما أزال أعجب وأعجب وأعجب غيري لما أحفظه عن البدوي الذي جاءه من يدعوهُ إلى خصلة من خصال العذر ، فتركه إلى القضاء ، ثم صاح : " ألا إن فلاناً غدر " - يقصد نفسه - وجعل يُرهِف السمع للصدى ، ثم صاح أخرى : " ألا إن فلاناً وفى " - يقصد نفسه كذلك - وجعل يُرهِف السمع مثل الأولى ، ثم رجع إلى صاحبه فردّه غائباً ، لما استحسن صدى صيحة الوفاء واستنبح صدى صيحة العذر . إنه إذا كان قد خضع صغيراً لطريقه قومه في تمييز الأصوات ، فقد عشقها كبيراً ، وترقى في مدرج ذوقها ، حتى إنه ليتبين لها !

[٣٣] ولقد اصطنع علماء العروض والصرف جميعاً ، لحماية طبع تلامذتهم ، وسيلة التمرين

بصياغة ما لم يكن ، على وفق ما كان ، ليتفقوا في الوزن وترسخ في عقولهم طبيعة ، في مجتمع غير مؤمن . أما علماء العروض فقد بنوا ذلك في ثانيا كتبهم ، ففهمه عنهم المحدثون ، وحصرص بعضهم على استعماله في مطلع بيانه لكل بحر ، فتجده بحر التلقني على شطر الطويل مثلا بصياغة عابثة أولا ، قائلا : " وأكثر ما يجي الطويل الأول على هذا الوزن :

دجاج دجاجات دجاج دجاجة دجاج دجاجات دجاج دجاجات

كلاب كثيرات كلاب كثيرة كلاب كثيرات كلاب كثيرات

أسود وأقبال أسود وأنس أسود وأقبال أسود وأقبال \* (٨٦)

ثم يمثل بعد ذلك بمثال من " النظم " يقصد الشعر غير العث ولا الكلمات المصغوفة . وأما علماء الصرف فقد خصوه باب سموه ( مسائل التمرين ) " فإذا قيل لك (ابن من كذا مثل كذا) فليأمن معناه : فك صيغة هذه الكلمة ، وضع من حروفها الأمثلة التي قد سنلت أن تبي مثلها ، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل ، والرائد في مقابلة الرائد إن كان في الكلمة التي تبي مثلها زوائد ، والتحرك في مقابلة التحرك ، والساكن في مقابلة الساكن ، وتعمل حركات المبني على حسب حركات المبني مثله " (٨٧) ، فتجد ابن عصفور بحر التلقني على وزن ( فَعْلُول ) ، بصياغة عابثة من ( سَقَرَجَل ) ، على ( سَقَرَجُول ) التي لا معنى لها ، توسلا إلى الوعي يمثل ( عَطْرَفُوط ) (٨٨) ، غير أن أهل علم الصرف في هذا الزمان ، معلّمهم ومتعلّمهم ، يستقبحون مسائل التمرين وربما كانوا هم أنفسهم يستحسنون قريبتها في علم العروض ، على رغم اتفاق الغايين ، لما يكون في مسائل حين يدخلها الإعلال والإبدال والإدغام وما إليها ، من صعوبة .

[ ٣٤ ] ليس سهلا إذن على الناطق والسامع العربيّ المطبوعين ( المدركين المرئيين ) ، تغيير الوزن ، عروضيا كان أو صرفيا . أما إذا دعت إليه دواعي التوسيع والاسترسال في الوزن العروضي ، والتخفيف في الوزن الصرفي ، أو غير ذلك ، كان بشرطين متداخلين :

أولهما : وضوح الوزن ، على رغم التغيير ، فإنه إذا تشوّه أو التبس بغيره ، غمض واستغلق على متلقيه .

والآخر : تعويض الوزن عما لحقه من تغيير ، فإنه إذا صاحب التغيير ما يروّأب صدعه على وجه ما ، صار الوزن المغير كالسالم من التغيير ، وضوحا .

[ ٣٥ ] لقد كان علماء العروض والصرف جميعا ، يجمعون أو يستقبحون كل تغيير للوزن بغمضه فلا يسعفه تعويض .

أما علماء العروض فقد ميزوا أولا العلة التي هي تغيير شديد يصيب من التفاعيل أسبابها وأوتادها جميعا ، عن الزحاف الذي لا يصيب غير الأسباب ، ثم ميزوا الزحاف المسدود عن

الزحاف المقرد : إذ الأول لتركبه أشد من الآخر .

لقد منعوا العلة أن تقع في حشو البيت ، حتى لقد أبعدوا عنه معنويها قائلًا : \* غلب الأعرابى والضرب \* (٨٩) ؛ لأنها لو وقعت فيه لشوهت الوزن فأغمضته ، واستقبحوا الزحاف المزدوج (٩٠) ؛ لأنه يعطل إدراك الوزن وربما شوهه . وإذا نظرنا في بعض ما أرادوا إخراجَه من الشعر لاختلال وزنه ، كقول أمية بن أبي الصلت :

\* عني بكي بالسيلا أبا الحارث لا تدخري على زمة

ابكي عقيل بن الأسود أسد الناس ليوم الحياج والدقة

تلك بنو أسد إخوة الجزاء لا حانة ولا خدعة (٩١) .

لم نجد احتل وزنه إلا بإعلال حشوه الذي أكمل أكثر التفعيلة الثانية من البيت الثالث ، والزحاف المزدوج الذي قرن بين خمسة متحركات في آخر صدر البيت الثاني ؛ فلولاهما لاستقام هذان البيتان من المنسرح ، كما استقام البيت الأول .

إذا كان ذلك كذلك ، فاجتماع العلة والزحاف المزدوج أو ما أشبهه ، على التفعيلة ، إجحاف لها ، منعه شيخنا الخليل حين كتب على الضرب المقطوع ( والقطع علة ) ، في بحر الكامل : \* ممنوع إلا من سلامة الثاني أو إضماره \* ( والإضمار زحاف مقرد ) . لقد غير القطع ( متفاعل ) إلى ( متفاعل ) ، ثم غيرها الإضمار إلى ( متفاعل ) ، ولو دخلها حذف هذه الناء الساكنة لصارت ( مقاعل ) ، فتشوهت فغمضت على الإدراك ، وهو ما عر عنه الدماميني بقوله : \* وما سوى ذلك ( ما سوى الإضمار ) ، لا يَحتمل مع ما دخله من القطع \* (٩٢) .

أما علماء الصرف فقد منعوا الإعلال الذي يؤدي إلى الإلباس بكلمة أخرى ذات وزن آخر غير مراد ، ومنعوا الإدغام الذي يهدم الأوزان المرادة بعينها . لقد كان ابن عصفور يورد نماذج متنوعة لما يمتنع فيه الإعلال (٩٣) ، ثم أقبل يضبط الأمر بقوله : \* إلا أن يؤدي الإعلال إلى الإلباس ، فإنك تصحح ، وذلك نحو ( قَطْرَان ) و ( تَزْرَان ) ، فإنك تصحح الواو ، لأنك لو أعللتها قلبتها ألفا لالتقى ساكنان - الألف المددلة من حرف العلة ، والألف التي من ( فعْلَان ) - فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، فنقول ( تَزَان ) و ( قَطْرَان ) ، فيلنيس ( قَعْلَان ) ( بفعال ) . ومثل ذلك ( زَحَّان ) و ( عَصَوَان ) . صححت ، لأنك لو أعللت لحذفت لالتقاء الساكنين ، فكان يلنيس تنية المقصور بتننية النقص ، فيصير ( زَحَّان ) و ( عَصَان ) ، كـ ( يَدَّان ) و ( دَمَّان ) (٩٤) . وكان سيويه يعرض لتضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد ، فيمنع الإدغام عندئذ متى كان الوزن ملحقا ، قائلا : \* فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعة لم تسكن الأولى فتدغم . وذلك قولك : قَرَدَد ، لأنك أردت أن تلحقه بجمع وسَلَّه \* (٩٥) ، لأن

الإدغام - لو كان - يفر ( قرددا ) إلى ( قَرْدَّ ) ، وهو هدم للوزن ، \* فلو أدغمت ... لكنت قد حركت ما في مقابلته من بناء الملحق به ساكن ، وسكنت ما في مقابلته متحرك \* (٩٦) .

بل قد بلغ علمائنا القدماء من ذلك أن منعوا استعمال الإدغام إذا كان يفقد الأصوات أظهر صفاتها ، فلا يدغم شيء من هذه الصغريات ( يريد الزاي والسين والصاد ) ، في شيء مما يقارنها من الحروف ، لأن في ذلك إخلالاً بها ، لأنها لو أدغمت لقلت إلى جنس ما تدغم فيه فيذهب الصغر ، وهو فضل صوت في الحرف \* (٩٨) ، كذلك قال في أصوات النفسى والفسة واللين (٩٩) .

[٣٦] ولقد كان علماء العروض والصرف جميعاً ، يستحسنون أو يبيحون كل تغيير للوزن يسعفه التعويض على أي وجه كان .

أما علماء العروض فإن كثيراً من أنواع الزخاف المفرد حسن لديهم ، ككف (مفاعيلن) في المخرج ، إلى (مفاعيل ) (١٠٠) ، هذا الذي عجب منه الدكتور إبراهيم أنيس قائلاً : \* لستنا ندري لم استقبح أصحاب العروض تغير (مفاعيلن) إلى (مفاعيل ) في مجزوء الوافر ، واستحسنوه في المخرج \* (١٠١) . لقد وجد بين مجزوء الوافر والمخرج ، من الصلة الوثيقة ، ما يفريه بجمعهما معا ، على طريقته في الاختصار والتسهيل ، غير أنه وجد العروضيين يجعلون القصيدة من المخرج مسق صادفوا فيها تفعيله واحدة - أو أكثر - على (مفاعيل = ددن دن د ) ، وسائر تفاعيلها على (مفاعيلن ) ، فصده عما أراد ، فاستنكره ، وهو مقبول غير مستنكر ؛ إذ (مفاعيل = ددن دن د ) إذا كانت من المخرج كانت مغيرة بزخاف الكف المفرد وحده كما سبق ، وهو سهل التعويض بنر ما يوازي مقطع (ن) من كلمة البيت ، وسواء أنشأ النر في السمع مسداً أم لا (١٠٢) ، في حين أنها إذا كانت من مجزوء الوافر كانت مغيرة بزخاف النقص المزدوج ، من (مفاعيلن ) إلى (مفاعيلن ) - وهذا عصب - ثم من هذه إلى (مفاعيلن) - وهذا كف - ، وهو ما يصعب تعويض الوزن عنه .

ومن الجدير بالذكر هنا أن العروضيين يحكمون بأن القصيدة من مجزوء الوافر لا من المخرج ، متى صادفوا تفعيلته منه سائلة ، فلو كانت القصيدة الطويلة كل تفاعلها على (مفاعيلن = مفاعيلن ) ، ثم ندت واحدة فجاءت على (مفاعيلن ) ، لوجب عندهم أن يحكم على تلك القصيدة بأنها من مجزوء الوافر (١٠٣) . إن هذا هو ما كان أولى بالاستكثار والعجب ، إذ المقبول المقبول أن يحكم عليها بأنها من المخرج ، وأن تلك التفعيلة النادرة ، اشتبهت على الشاعر ، لمسا أكثر ما يكون ، بل هذا من الشعراء كباراً وصغاراً ، قديماً وحديثاً (١٠٤) ، ثم إن دلالة السياق العروضي تقطع بكونها من المخرج لا مجزوء الوافر (١٠٥) ، فعشرات التفاعيل المحيطة بتلك التفعيلة

المفردة النادرة ، هي السياق لا العكس ! ومثل هذا ينبغي أن يقال ويعتقد في كثير مما أسميه الصور  
الترددة بين الأبحر .

وقد حصر علماء العروض العلة ، في أوائل الأشطر وأواخرها . أما ما يصيب أوائل  
الأشطر ، فالحزم ( وهو علة زيادة ) ، والحزم ( وهو علة نقص ) ، قال المبرد وأروبا عن مسيدنا  
علي (رض) أنه أنشد :

\* أشدُّ حيازيمك للموت فإن السموت لا يقيكا

ولا تجزع من الموت إذا حل بواديك \*

والشعر إنما يصح بأن تحذف ( اشدد ) ... ولكن الفصحاء من العرب يزيدوا ، ما عليه  
الغنى ، ولا يعتدون به في الوزن ، ويحذفون من الوزن ، علما بأن المخاطب يعلم ما يريدونه ، فهو  
إذا قال : (حيازيمك للموت ) ، فقد أضمر ( اشدد ) ، فأظهره ، ولم يعتد به . قال : وحديثي  
أبو عثمان المازني قال : فصحاء العرب ينشدون كثيرا :

لسعدي بن الضباب إذا غدا أحب إلينا منك فافترسي خمير

ونما الشعر :

لعمري لسعد بن الضباب إذا غدا \* (١٠٦) .

لقد جمع هذا النص التمثيل لما يصيب أوائل الأشطر من علة الزيادة ، وما يمكن عده علة  
النقص . وإن قول المبرد : " لا يعتدون به في الوزن " ، ليهدينا إلى تفسير النقص ، كما يهدينا إلى  
تفسير الزيادة . إن المنشد يستطيع أن ينثر ( لسعد بن الض ) بما بين ألفا ( مقاعيلان ) ، و (ضباب)  
بما بين ألفا ( فعول ) ، كما يستطيع أن يصمت قليلاً بين ( اشدد ) وبين ( حيازيمك للموت ) ،  
ثم يمضي في هذا وذلك ، فعندئذ يتجلى الوزن .

وأما ما يصيب أواخر الأشطر ، فكثير ، كالترهيل ( وهو علة زيادة ) ، والحذف ( وهو  
علة نقص ) ، قال ابن عبدربه :

\* هنك الحجاب عن الضمائر طرف به تلي السرائر \* (١٠٧)

\* أبقتني دائي وأنت طيبى قريب وهل من لا يرى بقريب \* (١٠٨) .

ولا ريب في أن المحاصرها في أواخر الأشطر ، راجع إلى ألفا مواضع وقف وصمت (١٠٩) ،  
يستفيد الشاعر فيها منهما إمكان التعويض ، ثم يعتمد المنشد بعدئذ عليهما . ولا تخفى علاقة ما  
يصيب أوائل الأشطر بما يصيب أواخرها ، في الاعتماد على الوقف والصمت ، فإلهما إن  
اجتماعا كان الصمت قبل أولهما ، صمتاً بعد الآخر . ولكن هنا خطأ من التعويض مشهوراً  
مضبوطاً ، خاصاً بالحذف من تفاعل النثر ، يستعمل فيه المد ، ويلتزم عوضاً عن الحذف ،



صار له باب عروضي يسمى : " باب ما يجوز في القافية من حروف اللين " ، قال فيه ابن عدويه :  
 " اعلم أن القوافي التي يدخلها حروف المد ، وهي حروف اللين ، فهي كل قافية حذف منها  
 حرف ساكن وحركة ، فتقوم المدة مقام ما حذف ، وهو من الطويل " فعولن " المحذوف ،  
 ... " (١١٠) ، ففي مثل البيت السابق " أقتلني ... " غيرت نفعيلة الضرب بعلة الحذف ، من  
 (مفاعيلن) إلى (مفاعي = فعولن = قريب) ، فعوضت عن هذا التغير بإرداف القافية بالمد  
 الذي يطيل النطق ، فكان التزامه هنا يرد شيئاً مما حذف (١١١) .

أما علماء الصرف فقد نهوا أحياناً على أشكال من تغيير الوزن الصرفي ، قبلت  
 وعوضت . نجد ذلك منثوراً في كتبهم ، كما في إلحاق ناء التانيث المتحركة ، آخر الكلمة عوضاً  
 عن المد المحذوف من حشوها ، على النحو التالي :

- أ. تلاميذ ————— تلاميذة  
 ب. تحتاج ————— تحتاججة  
 ج. تذكير ————— تذكيرة

وقد تعرض الأب هنري فليش لمثل هذا ، وأضاف نماذج من الكلمات المنقصة المعنى ،  
 تقابل ناء التانيث المتحركة في آخر بعضها ، المد في حشو بعضها الآخر ، كما في :

- د. يفاع ————— يفاعنة  
 هـ. ذباح ————— ذباحة  
 و. رجال ————— رجالة

ورأى في هذا التعويض ، تعادلاً إيقاعياً " إذ وُجد في مكان مقطع طويل مقطعان قصيران " (١١٢) . ولكنه يدل على فقهه الدقيق لما يجوز فيه ، فبشر إلى مثل ذلك مما يكون في  
 العروض ، قائلًا : " يتجلى هذا التعادل الإيقاعي جيداً في قلب الاستعمال العروضي : ففي بعض  
 الأوزان في مجور معينة من الشعر يجوز أن يحمل محل مقطع طويل مقطعان قصيران ، يحدث هذا في  
 بحر الكامل ، حيث تحمل : ( مستعلن ) محل ( مفاعيلن ) ، وكذلك في الواقف ، حيث تقوم  
 ( مفاعيلن ) مقام (مفاعيلن) " (١١٣) .

إن هذا الباحث لا يفتأ يستحضر الوزن العروضي في خلال بحثه في الوزن الصرفي ،  
 فيدهشنا بفهمه هذه العلاقة الوثيقة بينهما . وبما يزيد دهشتنا هنا أنه يستحضر الوزن العروضي  
 دليلاً مغلوباً ، لفكرته ، فإنه إذا كان المقطعان القصيران في الوزن الصرفي ، يعادلان المقطع  
 المتوسط ( الطويل بمصطلحه ) ، فإن المقطع المتوسط في الوزن العروضي ، يعادل المقطعين  
 القصيرين ، وهو دليل لا سبق .

### ثالثاً : التأصيل والتفريع

[ ٣٧ ] احتاج علماء العرب القدماء ، عندما أقلوا يؤسسون قواعد ضبط الاستعمال ، إلى أن يصطقوا من المستعمل ، مادة مستوفية لشروط خاصة ، ليستنبطوا منها أصلاً ، يعملون ما سواه فرعاً عنه . إننا إذا استوضحنا هذا الأصل وجدناه الوضع المنطقي الذي يقضي العقل - تساعد تلك المادة المختارة - بأنه الأول الأسبق حدوثاً . وإن لم يكن له وجود من قبل ولا من بعد ، كان عندهم من أعمال عقل الإنسان التي انحصرت فيه ولم تخرج منه .

[ ٣٨ ] لم يشذ عن ذلك علماء العروض ولا علماء الصرف ، فمن آثاره في علم العروض قولهم بعشر تفاعيل مائة أصلية هي : ( فعولن ، ومفاعيلن ، ومفاعلتن ، وقاع لائن ، وقاعلن ، ومستعلن ، وقاعلائن ، ومتفاعلين ، ومفعولات ، ومستغفع لسن ) ، تفرع عنها ثلاث وسبعون تفعيلة ، منها : ( فعولن ، وفعلون ، وقعو ، وفغ ، وعولن ، وعول ) ، وهي ستة أجزاء فرعية نشأت عن ( فعولن ) \* ( ١١٤ ) ، بالقص في التفعيلة الفرعية الأولى ، والقص في الثانية ، والحدف في الثالثة ، والنتر في الرابعة ، والتلم في الخامسة ، والنتر في السادسة الأخيرة ، أي كان قانون التفريع فيها بالزحاف والعللة .

ومن آثار التأصيل والتفريع في علم العروض كذلك ، القول بالدوائر العروضية ، فقد أخرجت لبحور الشعر جميعاً ، صوراً خالقتها استعمال الشعراء غالباً ، كان شيخنا الخليل يُعدُّ صورة الدائرة أصلاً ، وصورة الاستعمال فرعاً ، فتسديس المديد الاستعمالي ( استعماله ست تفاعيل في البيت ) ، فرع عن تميمه الدائري ( إخراج الدائرة له ثماني تفاعيل في البيت ) ، وتربيع المزج والمقتضب والمجتز ، الاستعمالي ، فرع عن تسديسها الدائري ، وهي أربع صور فرعية نشأت بالجزء ، أي قانون التفريع فيها التغير بالعللة .

ومن آثار التأصيل والتفريع في علم الصرف ، قولهم بالمصدر والمشتقات ، فما الاشتقاق عندهم إلا " ( إنشاء فرع من أصل يدل عليه ) ، وأما ( المشتق ) ، فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل ، لأنك تطلب معنى الأصل ، في الفرع ، فكأنك تشتق الفرع ، لتخرج منه الأصل ، وكان الأصل مدقون فيه . و ( المشتق منه ) هو الأصل " ( ١١٥ ) .

إن المصدر - وهو اسم الحدث ذو العالم المشهورة - هو الأصل في الرأي المسموع له ، الذي يدل اسمه على الحكم بأصلية ، واسم الفاعل ، وصيغة المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، كل أولئك فسروع عن ذلك الأصل . إن كلمة ( حُزِبَ ) مثلاً ، أصل كلمة ( ضارب ) ، الأولى مصدر ،

والأخرى اسم فاعل خرج بقياس مطرد ؛ لأنه يكون من الثلاثي (ضرب) على (فاعل) = ضارب) ، متى كان فعله على (فَعَلَ = ضَرَبَ) .

[٣٩] كان علماء العروض والصرف جميعا ، يشرحون قوانين التفرع وكيفيته ، مما كان يتأتى لهم سهلا ميسور الفهم قوي الإقناع مرة ، وضعبا مكثبا للتفكير ضعيف الإقناع مرة أخرى ، فيعجز عنه كل من لم يحرص على التعقيد حرصهم ، قال الدماميني : " وبعض الناس أنكروا الدوائر أصلا ورأسا ، وجعل كل شعر قائما بنفسه ، وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئا من ذلك ، وقال : إنا سمعناهم نطقوا بالديد مسدسا ، وبالسبب ( فعلن ) في العروض مثلا ، وبالفقر ( فعلن ) فيها ، وبالفرج والمقضب واغثت مربعات ، ومن أين لنا أن نترك أن أصل عروض الطويل كان فاعلين يالياء ؟ وأن الديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن فعلن في السبب كان أصله فاعلن بالألف ؟ وأن عروض الوافر كانت في الأصل مقاعلتين ثم صارت على فعلن ؟ إلى غير ذلك . والأكثرون على خلاف هذا لأن حصر جميع الشعر في الدوائر المذكورة وإطراح جريه فيها دل على ما اقتص الله به العرب دون من عداهم ، فكان ذلك سرا مكنتها في طباعهم أطلق الله عليه الخليل واختصه بالغام ذلك ، وإن لم يشعروا هم به ولا تووه ، كما لم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف وإنما ذلك مما فطرهم الله عليه . فالشعبي في المديد والسبب في الممزج والمضارع وغيره من المحوزات أصل وفرضه العرب كما وافضوا أصولا كثيرة من كلامهم على ما نقرر في علم النحو . وإذا نظرنا ذلك في ذلك إلى الشعر تطرق إلى الكلام حينئذ ، فيتعذر باب كبير من أدب العربية ، ولا يخفى بفساده " (١١٦) .

وإذا نظرنا في أنه كانت من الباحثين قديما وحديثا ، طائفة ترى من تضيق الوقت والجهد ، تنظر فيما سوى الشكل ومظاهره ، فإن الدماميني أن لهذا الرأي عواقبه الوخيمة في علوم الثقافة العربية بعامة ، إذ التأسيس والتفريع أساسيان في التعقيد لها . لقد كان هؤلاء المخلصون ، إذا أقبلوا به صوت علمهم وآراءهم ، ويستفيدوا من نتائج التأسيس والتفريع عفو أو قصدا ، مما يسد باب الاعتماد عليهما (١١٧) .

ولما جردنا جردا من الباحثين ، شعروا بأن في منهج أولئك " الوصفيين التشكيكين " قصدا ، وسلكوا إلى المعرفة ، ووسيلة إلى المعرفة ، وأثره الذي يخلقه أثر ما يصدر عنه . فرجعوا إلى آثار علمائنا القدماء ، واعترفوا بسداد منهجهم ، وأقسم كان أثرهم في اللغة وأعلم به من معارضيتهم ورافضي فكرهم ، غير أنهم أضاعوا إلى منجزات القدماء منهجهم في العلم الحديث (١١٨) .

[٤٠] ومن الجدير بالذكر أخيراً ، أن بعض الباحثين المحدثين يفرق بين التأصيل والتفريع في علم العروض وبينهما في علم الصرف ، من جهة إقهما في الأول من باب الخماز ، وفي الآخر باب الحقيقة . إن الفرع الصرفي ظاهر التولد من أصله ، في حين أن الفرع العروضي أصل آخر جعل فرعاً لضرورة إجرائية ، فإن شيخنا الخليل كان محتاجاً إلى أن يختار أحد هذين الأصلين لبداً منه ، ولو كان قد عكس الاختيار لانعكس القول بالأصل والفرع (١١٩) .

وهو رأي مقبول تشهد بصحته شواهد كثيرة ، ليس أقواها في علم العروض تساوي التفاعيل المراجعة والتفاعيل السائلة في نظر من بحث تبادل المقاطع ، كما بينت في الفقرة السادسة والثلاثين ، وأقوى شواهد ذلك الرأي في علم الصرف ، أن التصريف الذي هو تطبيق قواعده ، ما هو إلا تحويل وتغيير للأصل إلى فرعه ، وسواء أكان تصريف توصيل ، أي صياغة الكلمة من أصلها القريب بتغيير أصواته الصامتة أو الصائتة أو كليهما ، إبدالاً أو نقصاً أو زيادة أو كل ذلك أو بعضه ، صياغة مطردة مقبسة أو عارضة مسموعة ، لتوصيل معنى ما ، أو كان تصريف تخفيف ، أي تغيير صيغة الكلمة بتغيير أصواتها الصامتة أو الصائتة أو كليهما ، ترتبداً أو إبدالاً أو نقصاً أو كل ذلك أو بعضه ، تغييراً مطرداً مقبساً أو عارضاً مسموعاً ، لتخفيف ثقل النطق (١٢٠) .

ولا يتقضى قبول رأي ذلك الباحث الفاضل ، شيئاً من دلالة توافق علمي العروض والصرف في التأصيل والتفريع ، على علاقتهما .

## رابعاً: الاصطلاح

[٤١] إن الاصطلاح أساس مهم جداً من الأسس العلمية ؛ فهو وسيلة دائمة إلى تحديد المقاصد واختصار العالم ، يفقر إليها بناء العلم نفسه ودراسات العلماء المتصلة بهذا العلم جميعاً (١٢١) ورغم أنه لا مشاحة في الاصطلاح ، يُستحسن أن يكون المصطلح ظاهر الدلالة على مفهومه ، ويُزَمُّ أن يتقدم بيانه قبل عرض العلم أو دراسات العلماء ، ليستطيع المتلقي استيعابه . [٤٢] ولقد كان علماء العرب القدماء ، يرجعون في وضع مصطلحات علومهم الناحية عن تفكيرهم ونحصيلهم ، إلى لغتهم هم ومعالم حياتهم ، فيستطون من هذه وتلك جمعاً معاً ، المصطلح المناسب . ثم إننا نجدهم لذلك يعاملون هذه المصطلحات ، معاملة الوالد ولده ، فيصرفونها كيف شاءوا ، على حسب جهات نظرهم ، فربما استعملوا المصطلح الواحد ، في مواضع مختلفة من العلم الواحد ، بفاهيم مختلفة ، وربما استعملوه في علوم مختلفة بمفاهيم متقاربة أو متباعدة ، وعندئذ تتجلى للمتلقي علاقة هذه العلوم في نظرهم .

[٤٣] استعمل علماء العروض والصرف في علمهم ، مصطلحات واحدة (١٢٢) ، قرأى الدكتور أنيس في بعضها ، أن شيخنا الخليل وأصحابه " قد تأثروا إلى حد كبير بمقاييس علم الصرف ، فالتخذ ، موز الصرف وموزاً للعروض ، مع فارق دافسه بتركه كسل منا وبترك سره " (١٢٣) .

لقد أراد وموز الوزن ، التي بينت في الفقرة الخامسة عشرة ، أن ظهور اقتضاء علماء العروض فيها لعلماء الصرف ، لا يمنع أن يكونوا جميعاً مقتضين مقتضى الحاجة الواحدة إلى الوزن ، والأصل الفكري الواحد الذي أنشأ هذه الحاجة . ولكنني أستطيع أن أصنف المصطلحات المشتركة إلى خطين :

أولهما : مصطلحات متفقة المفهوم ، على وجه العموم ، ومنها الزيادة والحذف والوقف .  
والآخر : مصطلحات مختلفة المفهوم ، على وجه العموم كذلك ، ومنها الصحة والسلامة والاعتلال .

أما استعمال النمط الأول ، فراجع فيما أرى ، إلى تلك العلاقة التي صدر علماء العروض والصرف عن الوعي بها ، إذ كيف لا يستعملون مصطلح الزيادة في العلمين ، وهي في العروض إضافة بعض الأصوات إلى أصوات النغيلة الأصلية ، كإضافة ( ن ) المقطع المتوسط المعلق ذي

الأصوات الثلاثة ، إلى ( متفاعلين ) ، لتصبح بالترتيب ( متفاعلاتين ) ، وهي في الصفوف إضافة بعض الأصوات كذلك إلى أصوات الكلمة الأصلية ، كإضافة فتحة أخرى إلى فتحة قاف ( قتل ) ، لتصبح ( قاتل ) بتقطع متوسط في أولها بدل القصير السابق ؟ وكيف لا يستعملون مصطلح الحذف في العلمين ، وهو في العروض نقص المقطع المتوسط المعلق ، كنقص ( لن ) من ( فعولن ) لتصبح بالحذف ( فعو ) ، وهو في الصرف مطلق نقص بعض الأصوات من الكلمة ، كنقص المقطع القصير ( و ) من ( مقوول ) اسم المفعول من الثلاثي الجرد ، ليصبح بالحذف إلى ( مقوول ) ؟ وكيف لا يستعملون مصطلح الوقف في العلمين ، وهو في العروض نقص حركة المقطع القصير ليضاف ساكنه إلى ما قبله فيكون في آخر ( مفعولات ) بالوقف ، مقطعا طويلا مغلقا بصامت واحد ، هكذا ( مفعولات ) ، وهو في الصرف " قطع الكلمة عما بعدها ، وفيه وجوه مختلفة في الجنس والنحل ؛ فالإسكان الجرد في المتحرك ... " ( ١٢٤ ) ، فالذي أصاب ( مفعولات ) ، في العروض يسمى في الصرف وفقا بالإسكان ؟ كيف لا يوحّدون مصطلحات ما هو واحد أو كالأحد ؟

أما استعمال مصطلحات النمط الثاني ، فراجع إلى توسعهم في دلالات كلمات لغتهم توسع المالك ، إذ كيف لا يستعملون مصطلح الصحة في العلمين ، وهو في العروض براءة التفعيلة من التغيير بالعلّة ، وهو في الصرف براءة أصل الكلمة من الاشتغال على حرف من حروف العلة ؟ وكيف لا يستعملون مصطلح السلامة في العلمين ، وهو في العروض براءة التفعيلة من التغيير بالزحاف ، وفي الصرف براءة أصل الكلمة من الاشتغال على الممسّزة والتضعيف كليهما ؟ وكيف لا يستعملون مصطلح الاعتلال في العلمين ، وهو في العروض اشتغال التفعيلة على التغيير بالعلّة الذي سبق التعرض له وللتغيير بالزحاف وذكر بعض أمثلتهما ، في الفقرتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين ، وهو في الصرف اشتغال أصل الكلمة على حرف من حروف العلة أو أكبر كيف لا يوحّدون مصطلحات ما يشمله التوسع في دلالة الكلمة ؟ إنني لا أستطيع أن أغفل ما في منهج علماء العروض والصرف في الاصطلاح ، من دلالة على علاقة كل من العلمين بالآخر ، التي أرى أن أولئك العلماء كانوا يفهمونها حق الفهم ويصدرون في توافق الاصطلاح ، عنها .

## خاتمة

[٤٤] أدى تتبع علمي العروض والصرف ، تعقيدا وتطبيقا ، إلى الحصول على أربع أفكار كبرى ، توحدت فيهما وترددت بينهما :

### أولا :- الاستيعاب الأولي :

وهو التمهيد لتعلم بالفراض الاحتمالات الممكنة ، استيعابا لمسائله . وهو ما كان في علم العروض باعتماده على الثقل ، وفي علم الصرف باعتماده على القسمة العقلية .

### ثانيا :- الوزن :

وهو مقابلة مقاطع الكلمة نوعا وعددا وترتبا ، بمقاطع معينة تناسبها وتغلها وتكشفها . وقد احتاج إليه العلماء جميعا واستعملوه . وفي خلال ذلك تميزت بعض الأفكار الصغرى :

• **طبيعة الساكن والمتحرك وتواليهما** : مفهوم الساكن والمتحرك في العلمين ، واحد ، ثم إنهما جميعا يحكمان توالي السواكن والمتحركات ، بقانونين معينين غير مختلفين بينهما .

• **نشأة الوزن وشيوعه واستحداثه** : نشأة كل من الوزنين العروضي والصرفي ، وشيوعه ، متعلقان بنشأة الآخر وشيوعه ، وصعوبة استحداث جديد في أحدهما ، متعلقة بصعوبة استحداث جديد في الآخر .

• **تغيير الوزن وتعويضه** : تغيير كل من الوزنين العروضي والصرفي ، مشروط بوضوحه على رغم التغيير ، وتعويضه عما لحقه منه .

### ثالثا :- التفاصيل والتفريع :

وهو استنباط وضع منطقي يقضي العقل بأنه الأول الأسبق حدوثا ، وما سواه فرع عنه ، بالاعتماد على مادة مُصطَفاة من المستعمل ، مستوفية لشروط خاصة . وقد احتاج علماء العروض والصرف جميعا ، إلى ذلك في تأسيس العلمين .

### رابعا :- الاصطلاح :

وهو تعارف أهل العلم وتواجههم على كلمات معينة ، إشارة إلى مقاصد معينة ، بتعديدا واختصارا . ولقد توحدت بين علمي العروض والصرف ، بعض المصطلحات ، بنمطين من التوحد : فمنها ما اتفق بينهما مفهومه على وجه العموم ، ومنها ما اختلف .

ولقد دلتنا توافق علمي العروض والصرف ، فيما سبق ، على وثاقة علاقتهما وأصالته عمل المفكر في كل منها .

## بيان الحواشي والمراجع

- (١) ينظر علماء العروض في بيت الشعر من جهة مشاهدته لأبيات قصيدته ؛ ذكر الدكتور هادي أن القصيدة في الاصطلاح " مجموع أبيات من بحر واحد مستوية في عدد الأجزاء وفي جواز ما يجوز فيها ولزوم ما يلزم وامتناع ما يمنع " ص ١٣٧ ، من حاشيته " الإرشاد الشافي على متن الكافي للقناني " ، طبعة مصطفى الياي الحلبي بمصر ، الثانية ، سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م .
  - (٢) ينظر علماء الصرف في الكلمة من جهة ما يصيها من تخفيف أو إغسلال أو إبدال أو إدغام ، لجاورة بعض الكلمات لها ؛ راجع الرضي ( محمد بن الحسن ) " شرح شافية أبي الحاجب " بتحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة ، سنة ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م ، في الجزأين الثاني والثالث .
  - (٣) من الطريف أنه قد حدث قديما وحديثا أن صار بيت الشعر إلى تفعيله واحدة ، كما فيما روي من توحيد الرجز في عصر بني العباس ، وكما فيما صنعه شعراء الحر في القرون الميلادي العشرين ، فإن الغالب على هذه التفعيلة عندئذ أن تكون كلمة واحدة ، فيتحذف فيها مجال العلمين !
  - (٤) أما علاقة العروض الكائن الطَّعْمِيَّ في الشعر بالصرف والنحو الكائنين الطَّعْمِيَّين في اللغة ، فقد كانت مجال بحث سابق بعنوان " علاقة عروض الشعر بينانه النحوي " ، حصلت به على درجة الدكتوراه من قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٦م ، بمرتبة الشرف الأولى ، ولم ينشر بعد .
  - (٥) خلوصي ( دكتور صفاء ) " فن النقطيع الشعري والقافية " ، طبعة دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ، السادسة ، سنة ١٩٨٧م ، ص ٤٧٥ .
  - (٦) أبوديب ( دكتور كمال ) " في البنية الإيقاعية للشعر العربي " ، طبعة دار العلم للملايين بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨١م ، ص ٥٢٦ .
  - (٧) ابن الشيخ ( جمال الدين ) " الشعرية العربية " ، بترجمة مبارك حنون وآخرين ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م ، نشر دار تونغال بالدار البيضاء ، ص ٣٥ .
- ومن هذا المنطلق نفسه أنني سألت أستاذي محمود محمد شاكر - رحمه الله - عن ذلك ، فألبته ، ثم أبعد النجعة قائلا : لن تعدم علاقة ما ، بين جميع ما أنتجه عقل الإنسان ، حتى إنها لتكون بين الشعر واستنباط الماء من باطن الأرض !



كذلك أذكر بحثا في بعض أعداد مجلة الشعر المصرية ، عرض فيه الدكتور صلاح عبد ،  
علاقة وزن الشعر بنسب بعض معالم هذا الكون من حولنا ، وهو ما أراه خروجاً عن  
حدود الإنسان .

(٨) الأخفش ( أبو الحسن سعيد بن مسعدة ) " كتاب العروض " ، بتحقيق الدكتور أحمد  
عبدالدام ، طعة سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م ، نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة ، ص  
١٣٦ .

(٩) الرمالي ( دكتور محمود عبد الرحمن ) " العربية والتطبيقات العروضية " ، طعة دار المعرفة  
الجامعية بالإسكندرية ، سنة ١٩٩٦م ص ١٧ .

(١٠) خلوصي ص ٤٧٥ .

(١١) الرمالي ص ٨ .

(١٢) خليل ( دكتور حلمي ) " التفكير الصوفي عند الخليل " ، طعة دار المعرفة الجامعية  
بالإسكندرية ، ص ١٢ ، وأوديب ص ٥٥ ، والعلمي ( محمد ) " العروض والقافية :  
دراسة في التأسيس والاستدراك " ، طعة التجاح الجديدة بالدار البيضاء ، الأولى سنة  
١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م ، نشر دار الثقافة بالدار البيضاء ، ص ١٣٣ .

(١٣) ابن عبدربه ( شهاب الدين أحمد بن محمد ) " العقد الفريد " ، بتحقيق الدكتور عبد المجيد  
الترجيبي ، طعة دار الكتب العلمية بيروت ، الأولى سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م ، ج ٦  
ص ٢٧٦ ، والدعامي ( أبو عبدالله محمد بدر الدين بن أبي بكر ) " العيون الفاعزة على  
غيايا الرامزة " ، بتحقيق الحسائي حسن عبدالله ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ =  
١٩٩٤م ، نشر مكتبة الخاتمي بالقاهرة ، ص ٢٦ .

(١٤) الرضي ج ١ ص ٣٥ . إنما مثلت ، ومراجعة كتب علم الصرف تبين أن علماءه  
كانهم التزموا التمهيد لغرضهم مسائل العلم ، بهذه القسمة العقلية ، وسواء أكانوا في  
حديث الجانب الأول الذي يشرحون فيه صياغة الكلمة ، كالذي مثلت به ، أم كلفوا في  
حديث الجانب الآخر الذي يشرحون فيه تغير صياغة الكلمة للتخفيف ، كإعلال الكلمة  
المعلقة أو المهموزة ، بقلب ألف المد أو الواو أو الياء أو الهزة ، بعضها إلى بعض ، فبالهم  
يمهدون مثل ما فعلوا فيما سبق ، لا يرمون من منهجهم حرفاً !

(١٥) الدعامي ص ٢٧ .

(١٦) السابق ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٧ .

(١٧) السابق ص ٥١ - ٥٢ ، ٥٩ ، وابن عبدربه ج ٦ ص ٢٨٩ .

- (١٨) ابن عصفور ( علي بن عبدالمؤمن ) "المتع في التصريف" ، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م نشر الدار العربية للكتاب بطرابلس ليبيا ، ج ١ ، ص ٦١ .
- (١٩) أنيس ( دكتور إبراهيم ) " موسيقى الشعر " ، الطبعة السابعة سنة ١٩٩٧م ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ص ٢١٠ ، وراجع الدعاميني ص ٤٤ .
- (٢٠) إن حدوث تسمية المهمل ، بعد شيخنا الخليل ، لا أثر له ، فما هي إلا أسماء لما وضعه هو (٢١) الدعاميني ص ٥١ .
- (٢٢) السابق ص ٤٨ .
- (٢٣) غازي ( دكتور السيد ) " في أصول التوشيح " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، الثانية سنة ١٩٧٩م ، ص ٦٥ ، ٦٦ .
- (٢٤) صفر ( محمد جمال ) " علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي " ، دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٦م ، ص ٣٨ .
- (٢٥) العقاد ( الأستاذ عباس محمود ) " اللغة الشاعرة : مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية " ، طبعة المكتبة العصرية ببيروت ، ص ٨٩ - ٩٠ وغيرها ، فقد ألح في هذا الكتاب على خصب أشكال الموازين الشعرية العربية ، وأن لا حاجة بالشاعر إلى طرحها واستعارة غيرها من الأمم الأخرى .
- (٢٦) ابن عصفور ج ١ ص ٦١ ، والرضي ج ١ ص ٢٦ ، ٤٠ ، ٤١ .
- (٢٧) الفراهيدي ( الخليل بن أحمد ) " كتاب العين " ، بتحقيق الدكتورين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، نشر مؤسسة الأعلمي ببيروت ، وابن منظور " لسان العرب " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، مادة " وزن " فيهما جميعاً .
- (٢٨) العقاد ص ١٢ ، ورغم أن هذه الفكرة التي عرضها ، وجدتها بعينها عند فليش ( الدكتور الأب هنري ) " العربية القصصية : نحو بناء لغوي جديد " ، بتعريب الدكتور عبدالصبور شاهين ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م ، نشر دار المشرق ببيروت ، ص ١٩٣ ، أثرت نص العقاد الذي كان أحسن عرضاً وأعمق فهماً وأدق شعوراً ، بما له في الفن والأدب من نصيب .
- (٢٩) العقاد ص ٨ . ولأمر ما قال محقق كتاب القاراي ( أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان ) " كتاب الموسيقى الكبير " ، بتحقيق غطاس عبدالملك خشبة ، ومراجعة الدكتور محمود

الحقفي ، وتصديره ، طبعة دار الكاتب العربي بالقاهرة ، في تلحين الكلمة العربية :  
" يتوفر لها في صياغة الألفان حسن السبيكة بين مقاطع الأصوات من طبع الأصل في  
اللغة " ، ص ٢٠ .

(٣٠) الرضي ج ١ ص ١٢ .

(٣١) الدمايني ص ٢٦ .

(٣٢) البحراوي ( دكتور سيد ) " كتاب العروض للأخفش : تحقيق ودراسة " ، بحث بمجلة  
فصول القاهرية العدد الثاني سنة ١٩٨٦م ، من المجلد السادس ، ص ١٢٨ .

(٣٣) العلمي ص ١٠٦ - ١٠٧ ، وراجع الرمالي ص ١٢٧ ، ويساقوت ( دكتور أحمد  
سليمان ) " عروض الخليل : ما لها وما عليها " ، طبعة دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ،  
الأولى سنة ١٩٨٩م ، ص ١٤ - ١٦ .

(٣٤) ابن عبدربه ج ٦ ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣٥) مصلوح ( دكتور سعد ) " دراسة السمع والكلام " ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م ،  
نشر عالم الكتب بالقاهرة ، ص ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٤٧ .

(٣٦) خليل ص ٩٤ - ٩٥ .

(٣٧) عبداللطيف ( دكتور محمد حماسة ) " في بناء الجملة العربية " ، الطبعة الأولى سنة  
١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ، نشر دار القلم بالكويت ، ص ٤٤٢ .

(٣٨) الجبار ( دكتور مدحت ) " موسيقى الشعر العربي : قضايا ومشكلات " ، طبعة دار  
المعارف بالقاهرة ، الثالثة سنة ١٩٩٥م ، ص ٢٠٧ ، والرمالي ص ٥٠ - ٥١ .

(٣٩) بشر ( دكتور كمال محمد ) " دراسات في علم اللغة : القسم الأول " ، طبعة دار  
المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٩م ، ص ٢٠٢ . من العجيب أن نجد علماءنا القدماء واعين  
لعلاقة المد بالحركة ، ثم هم يراعون الكتابة في ضبط مسائل العلم ، وكأنهم يتخذون لحد  
عن رضا ، رغبة في تعليم للامتعلم ، في وقت كانت هذه أدواته كلها .

(٤٠) أحمد ( دكتور محمد فتوح ) " واقع القصيدة العربية " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ،  
الأولى سنة ١٩٨٤م ، ص ٤٤ .

(٤١) الفارابي ص ١٠٨٥ .

(٤٢) الدمايني ص ٩٢ .

(٤٣) السابق ص ٢٠٢ .

(٤٤) سيويه ( أبو بشر عمرو بن قنبر ) " الكتاب " ، بتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة

المدني بالقاهرة ، الثالثة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ج ٢ ص ٤٣٧ .

(٤٥) ابن عسقور ج ١ ص ٦٩ .

(٤٦) ساعي ( دكتور أحمد بسام ) " حركة الشعر الحديث في سورية من خلال أعلامه " ، طبعه دار المأمون للتراث بدمشق ، الأولى سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٨٧ م ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٤٧) الجوهري ( أبو نصر إسماعيل بن حماد ) " عروض الورقة " بتحقيق الدكتور صالح جمال بدوي ، طبعه سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥ م ، نشر نادي مكة الثقافي ، ص ٥٤ .

(٤٨) الفارابي ص ١٠٩٠ .

(٤٩) فليش ص ٤٤ - ٤٥ ، ومصلوح ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وخليل ص ٨٥ - ٨٩ .

(٥٠) مصلوح ص ٢٧٧ .

(٥١) الأغفش ص ١٦٤ - ١٦٥ ، والثيريزي ( الخطيب ) " الكافي في العروض والقوافي " ، بتحقيق الحسائي حسن عبدالله ، طبعه المدني بالقاهرة ، سنة ١٩٦٩ م ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص ١٨ ، والزمخشري ( جار الله ) " القسطاس في علم العروض " بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، طبعه المكتبة العربية بجلب ، الأولى سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧ م ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٥٢) الرضي ج ٢ ص ٢١٠ .

(٥٣) السابق ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(٥٤) فليش ص ٤٤ - ٤٥ . لقد أثبت هذا الأمر وشرحه مستفيداً من صاحب المفصل ، غير أنه جعل المطلقين الخارجين بالهمز ، قصيرين ، يطول ثانيهما بالوقف ، فتجاوز الصواب ؛ إذ ليساً جميعاً قصيرين في الوصل .

(٥٥) ابن رشيق ( أبو علي الحسن ) " العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده " ، بتحقيق محمد محي الدين عبدالحفيد ، طبعه دار الجيل بيروت ، الخامسة سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١ م ج ٢ ص ٢٥ .

(٥٦) السابق ج ٢ ص ٢٦ ، ٣١ .

(٥٧) جويار ( م. ستانيسلاس ) " نظرية جديدة في العروض العربي " ، ترجمة منجي الكعبي ، ومراجعة عبدالحמיד الدواخلي ، طبعه الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٦ م ، ص ٨٩ .

(٥٨) فضل ( دكتور صلاح ) " نظرية البتانة في النقد الأدبي " ، طبعه سنة ١٩٩٢ م ، نشر

- مؤسسة مختار بالقاهرة ، ص ٧١ ، وبورا ( ك . موديس ) \* الغناء والشعر عند الشعوب البدائية \* ترجمة يوسف شلب الشام ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م ، نشر دار طلاس بدمشق ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ورينشاردز (أ.أ) \* العلم والشعر \* ، بترجمة الدكتور مصطفى بدوي ، ومراجعة الدكتورة سهير القلماوي ، طبعة الأنجلو بالقاهرة ص ٤٧ - ٤٩ ، وأحمد ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٥٩) عبداللطيف ( دكتور محمد حماسة ) \* الحملة في الشعر العربي \* ، طبعة المديني بالقاهرة ، الأولى سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص ١٨ .
- (٦٠) ابن خلدون ( عبدالرحمن ) \* المقدمة \* ، بتحقيق الدكتور علي عبدالواحد زافي ، طبعة دار تحفة مصر بالقاهرة ، الثالثة ، ج ٣ ص ١٣٠٠ .
- (٦١) جيروم ( جدمون ) \* الشاعر والشكل - دليل الشاعر \* ، بتعريب الدكتور صبري محمد حسن وعبدالرحيم القعود ، طبعة سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، نشر دار المربخ بالرياض ، ص ١٢١ .
- (٦٢) عباد ( دكتور شكري محمد ) \* موسيقى الشعر العربي : مشروع دراسة علمية \* ، طبعة دار الأمل بالقاهرة ، الثانية سنة ١٩٧٨م ، نشر دار المعرفة بالقاهرة ، ص ٣٤ .
- (٦٣) سليمان ( محمد ) \* الغامض والمفن ودوائر الاستبدال \* ، مقال بالعدد الثالث من مجلة فصول القاهرة ، بالجلد الحادي عشر ، خريف سنة ١٩٩٢م ، ص ٢٦٣ .
- (٦٤) أنيس ص ١٥٧ .
- (٦٥) المتعج ١ ص ٧١ .
- (٦٦) السابق ج ١ ص ١١١ ، ١١٩ .
- (٦٧) السابق ج ١ ص ٦٧ - ٦٩ .
- (٦٨) السابق ج ١ ص ١٢٦ ، وراجع ج ١ ص ٧٣-٧٤ ، ج ٢ ص ٤٧١-٤٧٢ .
- (٦٩) الأندلسي ( أبو حيان ) \* المدح في التصريف \* ، بتحقيق الدكتور عبدالحاميد السيد ، طلب الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ، نشر مكتبة دار العروبة بالكويت ، ص ٤٦ - ٤٧ ، فقد قال : " لما كان كتاب والمتعج أحسن ما وضع في هذا الفن توثيقاً ، وأخلصه تقييداً ، وأجمعه تقسيماً ، وأقربه تفهيماً ، فصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تتضمنه من الأحكام بأخلص عبارة ، وأبدع إشارة ، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان ، ويسرح بصره في عقائل حسان \* ، وابن عصفور \* ضرائر الشعر \* ، بتحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبعة دار الأندلس بيروت ، الثانية سنة ١٤٠٢هـ

=١٩٨٢م ص ٧ من مقدمة المحقق ، فقد قال : " يعتبر هذا الكتاب من أهم ما ألف في هذا الموضوع لاحتوائه على كثير من الضرورات الشعرية ، واستقصاء مؤلفه لعدد كبير من المصادر في الحصول على مادة الكتاب ، ولغزارة الشواهد النحوية التي يحتوي عليها".

(٧٠) القرطاجي ( أبو الحسن حازم ) " منهاج البلغاء وسراج الأدباء " ، بتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة طبعة دار الكتب الشرقية بتونس ، سنة ١٩٦٦م ، ص ٢٠٤ ، وبنقلات ص ١٩ - ٢٢ ، ٦٢ .

(٧١) البهيتي ( دكتور نجيب ) " تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري " ، طبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ، سنة ١٩٨٢م ، نشر دار الثقافة بالدار البيضاء ، ص ٩٤ وستكتيفيش " العربية الفصحى الحديثة : بحوث في تطور الألفاظ والأساليب " ، بترجمة الدكتور محمد حسن عبدالعزيز ، طبعة دار النمر بالقاهرة ، سنة ١٩٨٥م ، ص ٧٨-٧٩ ، وقاضل ( جهاد ) " أسئلة الشعر " ، نشر الدار العربية للكتاب بلبيسا ، ففيهما من شعر رواد الشعر الحر مثل ما وجدته الدكتور البهيتي في شعر طرفة ، ساعي ص ٢١١-٢١٢ ، فقد ذكر أن أهم ما قدمه الشعر الحديث للغة العربية ، أمران : أولهما بحث الشعراء في هجاءهم العامة عن ألفاظ فصحي ، والآخر بحثهم في اللغة الفصحى عن ألفاظ أو اشتقاقات أو تعبيرات مهجورة ، ليحققوا بهذا وذلك عنصر المفاجأة : فهم في الوقت نفسه يحون موات اللغة .

(٧٢) ابن جني ( أبو الفتح عثمان ) " الخصائص " ، بتحقيق محمد علي النجار ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثالثة سنة ١٩٨٧م ، ج ٢ ص ٢٦ ، وكشك ( دكتور أحمد محمد عبدالعزيز ) " الفكر الإيقاعي في الخصائص لابن جني " ، بحث بالكتاب النذكارى للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم ، طبعة غير ، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م ، ص ٢٧٠ .

(٧٣) الرضي ج ١ ص ٥٢ .

(٧٤) ابن منظور مادة ( جهر ) .

(٧٥) السابق مادة ( شمل ) .

(٧٦) شاهين ( دكتور عبدالصور ) " المنهج الصوفي للبنية العربية : رؤية جديدة في التصوف العربي " ، طبعة جامعة القاهرة ، الأولى سنة ١٩٧٧م ، نشر مكتبة دار العلوم بالقاهرة ، فصل الإلحاق من الكتاب .

- (٧٧) فليش ص ٩٢ .
- (٧٨) ابن عديده ج ٦ ص ٢٨٨ .
- (٧٩) فليش ص ١٩٣ ، فقد لاحظ حفاظ العربية الشديد على الوزن الصرفي ، على مدى الزمن مقارنة بغيرها من اللغات حتى السامية منها ، فكاد يستولي على نظره شبهة ملية هذا الحفظ ، غير أنه لم يملك إلا أن يعجب من " الخصوبة الشديدة التي توفرت للوزن بواسطة القياس ، من أجل إنتاج مفردات بالغة الكثرة " .
- (٨٠) الزمخشري ص ٢١ - ٢٢ .
- (٨١) عوض ( دكتور لويس ) " بلوتولند وقصائد أخرى من شعر الخاصة " ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثانية سنة ١٩٨٩م ، ص ١١ .
- (٨٢) فاضل ص ٦٦ .
- (٨٣) الجيار ص ١٤٩ .
- (٨٤) المرزوقي ( أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن ) " شرح ديوان الحماسة " ، بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، طبعة دار الجليل بيروت ، الأولى سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م ، ج ١ ص ٩ ، ١٠ .
- (٨٥) القارابي ص ٤٩ - ٥٠ .
- (٨٦) المذنوب ( دكتور عبدالله الطيب ) " المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها " ، طبعة جامعة الخرطوم ، الرابعة سنة ١٩٩١م ، نشر دار جامعة الخرطوم ، ج ١ ص ٤٣٦ .
- وراجع في هذا الجزء ص ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦ وغيرها تجسد هذا العبث فاشياً حتى إنه يصرح به قائلاً في ص ١٠٨ مثلاً : " وهاك عتاً في وزنه ... ومثاله من الكلام الفارغ " ، وفي ص ١٠٩ : " ومثاله من العبث " ، وفي ص ٢١٥ : " ومثاله من الكلمات " ، وراجع فارمر ( هنري جورج ) " تاريخ الموسيقى العربية حتى القرون الثالث عشر الميلادي " ، بتعريب جرجس فتح الله الخامي ، نشر دار مكتبة الحياة بيروت ، ص ١٧٨ ، فقيه بيان طريقة زرياب الموسيقار ، في تعليم تلامذته أصول الغناء ، ثلاث مراحل ، تعيننا منها أولاً : إذ يعلمه فيها الإيقاع والعروض ، بما سماه ( كلمات الصوت ) ، التي يذهب العقل في تخيلها كل مذهب ، غير أنه يتوقع أن تكون مختارة بحيث تشمل من الأصوات على ما يتفق به التلميذ في الإيقاع والعروض ، وترسخ بتكراره في عقله طبيعتهما المتحددة الأصل كما سبق في الفقرة العشرين .
- (٨٧) ابن عسكور ج ٢ ص ٧٣١ ، والرضي ج ٣ ص ٢٩٤ .

- (٨٨) السابق ج ٢ ص ٧٣٤ .
- (٨٩) ابن عديده ج ٦ ص ٢٧٣ .
- (٩٠) القرطاجني ص ٢٦٣ ، والدمايني ص ٨٦ .
- (٩١) الدمايني ص ٢٣٥ .
- (٩٢) السابق ص ١٧٢ .
- (٩٣) ابن عصفور ج ٢ ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .
- (٩٤) السابق ج ٢ ص ٥٥٢ .
- (٩٥) سيويه ج ٢ ص ٤٢٤ .
- (٩٦) ابن عصفور ج ٢ ص ٦٣٥ .
- (٩٧) السابق ج ٢ ص ٧١٤ - ٧١٥ .
- (٩٨) السابق ج ٢ ص ٧٠٨ .
- (٩٩) السابق ج ٢ ص ٧٠٩ .
- (١٠٠) الدمايني ص ١٧٨ .
- (١٠١) أنيس ص ١١١ .
- (١٠٢) جويار ص ٨٥ وما بعدها ، ١٠٨ ، وعياد ص ٥٣ ، وقد أنكر بعض الباحثين أن يكون للشعر نبر مختلف لنبر النثر ، راجع فليش ص ٤٩ - ٥٠ ، ومصلوح ( دكتور سعد ) \* دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة \* ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩ ، نشر عالم الكتب بالقاهرة ، ص ١٧٥ ، والبحراوي ( دكتور سيد ) "العروض وإيقاع الشعر " ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٣م ، ص ١٢٦ ، وأنا لا أخالفهم إلا في هذا النبر التعويضي ، وفي نبر القافية التشبيهي ، فإنه قبيحاً لا يرتبط بمواضع نبر النثر ، بل بمواضع حاجة الوزن العروضي .
- (١٠٣) الدمايني ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .
- (١٠٤) حازم ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، في حديثه عن تقصير القوة الناعمة عن إحكام الوزن بيسان جلي .
- (١٠٥) أبو ديب ص ٣٨٩ .
- (١٠٦) الميرد ( أبو العباس محمد بن يزيد ) " الكامل في اللغة والأدب " ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة ، ج ٣ ص ٢٠١ .
- (١٠٧) ابن عديده ج ٦ ص ٣٠٢ .



- (١٠٨) السابق ج ٦ ص ٢٩١ .
- (١٠٩) ابن جني ج ١ ص ٧١ ، والدعامي ص ١٣١ ، ولا تخلو تسمية العروضيين لتفعيلات العروض (فُصلاً) ، وتفعيلات الضرب (غاية) ، عندما تتميزان بالتغير عن الحشو ، من دلالة على الوقف عليهما والصمت عندهما .
- (١١٠) ابن عبدويه ج ٦ ص ٣٥٥ .
- (١١١) المختار (عبدالصاحب) " دائرة الوحدة في أوزان الشعر العربي " ، طبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس ، سنة ١٩٨٥ م ، ص ١١٤ - ١١٥ ، وبقاوت ص ٦٢ - ٦٣ .
- (١١٢) فليش ص ١٢٠ .
- (١١٣) السابق ص ١٢٠ بالخاصة .
- (١١٤) الدعامي ص ٢٢٥ .
- (١١٥) ابن عصفور ج ١ ص ٤٤ .
- (١١٦) الدعامي ص ٤٤ ، وراجع الأخفش ص ١٥٥ ، والبحراوي " كتاب العروض " ص ١٣٣ ، وأنيس ص ٥٣ .
- (١١٧) راجع أعمال من استتركوا على الحليل قديماً وحديثاً ، في كتاب الأستاذ محمد العلمي .
- (١١٨) الموسى ( دكتور لهاد ) " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " ، الطبعة الثانية ، نشر دار البشير ومكتبة وسام بالأردن ، ص ٧١ ، والراجحي ( دكتور عبده ) " النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج " ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، نشر دار النهضة العربية ببيروت ، ص ١٠٥ ، ١١٩ ، ١٦٠ .
- (١١٩) العلمي ص ١٣٧ .
- (١٢٠) ابن عصفور ج ١ ص ٣١ - ٣٢ .
- (١٢١) وهبة ( دكتور مجدي ) " معجم مصطلحات الأدب : إنكليزي ، فرنسي ، عربي " ، نشر مكتبة لبنان ببيروت ، ص ٩١ ، ٥٦٥ .
- (١٢٢) الرمالي ص ١٦ .
- (١٢٣) أنيس ص ٥٣ .
- (١٢٤) الرضوي ج ٢ ص ٢٧١ من نص المتن .

قائمة الأبحاث  
التي صدرت في الأجزاء السابقة  
من سلسلة 'دراسات عربية وإسلامية'

الجزء الأول

- \* قراءة في الترجمة العبرية لعناني القرآن الكريم
- \* من قضايا التهج في علم الكلام
- \* المشاركة بمال الودعة أو القرض في الفقه الإسلامي
- \* مفهوم السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية
- \* الحرية الأخلاقية عند ابن حزم الأندلسي
- \* دراسة الواقع اللغوي أساس حل مشكلات اللغة العربية في التعليم
- \* فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر
- \* الواقعية ما هي ؟ دراسة تطبيقية لتخصص المدرسة الحديثة
- \* قضية التأثير على شعراء الروباندور
- د. عبد الرحمن عوف
- د. حسن الشافعي
- د. أحمد يوسف
- أ.أ. مصطفى حلمي
- د. حامد طاهر
- أ.أ. السعيد بدوي
- د. محمد حسانة عبد اللطيف
- أ.أ. جدي السكرت
- د. أحمد درويش

الجزء الثاني

- \* مفهوم التطور في الفكر العربي
- \* تحليل ظاهرة الجسد عبد الحارث اخماسي
- \* التأمين في الفكر النقابي المعاصر
- \* تعليم اللغة العربية لغوي الناطقين بها
- \* تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية
- \* تقسيم جديد لتاريخ الأدب العربي للأشعر
- \* الرأيا الشعرية لدى نازك الملائكة
- \* موقف نقاد الرومانسية من شعر شوقي
- \* قضية ترجمة الشعر
- د. محفوظ عزام
- د. حامد طاهر
- أ.أ. محمد بلناجي
- أ.أ. أحمد طاهر حسين
- د. محمد حسانة عبد اللطيف
- ترجمة د. أحمد درويش
- أ.أ. محمد فريح أحمد
- أ.أ. طه وادي
- أ.أ. رجاء جبر

### الجزء الثالث

- ١. د. محمد عبد الحادي سراج
- ٢. د. محمد إبراهيم الفيومي
- ٣. د. حامد طاهر
- ٤. د. جابر قمبحة
- ٥. د. نوريه الرومي
- ٦. د. عبد الحميد إبراهيم

- \* تأثير الفقه الإسلامي في القانون الإنجليزي
- \* ابن باجه وفلسفة الاغتراب
- \* ظاهرة أبلحل عند الجاحظ
- \* العناصر الفكرية والفنية في رسالة الغفران
- \* قضية زواج المرأة في الخليج من خلال الشعر العربي
- \* النقد الجديد وفلسفة العصر

### الجزء الرابع

- ١. د. أحمد مختار عمر
- ٢. د. عبد المتصود عبد العتي
- ٣. د. محمد عبد الحميد رفاعي
- ٤. ترجمة د. حامد طاهر
- ٥. د. علاء القنصل
- ٦. د. محمد حسانة عبد اللطيف
- ٧. د. سلوى ناظم
- ٨. د. أحمد درويش

- \* القراءات القرآنية : رؤية لغوية معاصرة
- \* تجديد الفكر الإسلامي عند محمد إقبال
- \* انتشار الإسلام في الهند
- \* بناء مضر الحديثة : محاضرة مبهولة لطله حسين
- \* احكاك العرب بالسرمان وآثاره اللغوية
- \* اللغة العربية ودور القواعد في تعليمها
- \* أثر المرد في النحو العربي
- \* نظرية النظم عند عبد القاهرة الجرجاني

### الجزء الخامس

- ١. د. محمد عبد الحادي سراج
- ٢. د. عبد الثواب شرف الدين
- ٣. د. حامد طاهر
- ٤. د. محمد حسانة عبد اللطيف
- ٥. د. رفعت القرواني
- ٦. ترجمة د. سعيد بحري
- ٧. د. أحمد طاهر حسين
- ٨. د. يوسف نوفل
- ٩. د. حسن البنداري

- \* عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية
- \* الوثائق الإسلامية
- \* حركة التأليف في العالم العربي المعاصر
- \* حركة الروي في القصيدة العربية
- \* الأصوات وأثرها في المعجم العربي
- \* الثروة اللغوية العربية لأنطون شال
- \* نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب
- \* منهج شوقي ضيف في الدراسات الأدبية
- \* قراءة القصة القصيرة

## الجزء السادس

- \* صراع مع الطبيعة أو صراع مع الفن
- \* العصر الذهبي في حركة التجديد الشعري
- \* ابتداء الشخصيات الروائية الحديثة في منظومة جاويد نامة
- \* التحليل النصي للتصيدة : نموذج من الشعر القديم
- \* الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث
- \* الوظائف اللغوية للروايات في النحو العربي
- \* قضية تأويل القرآن بين الغزالي ومعاويه
- \* حديث عيسى بن هشام
- \* العلمانية والنظور الإيماني
- \* تكوين النص الشعري عند حازم القرطاجني
- ٥٠٩. محمد الربيعي
- ٥٠٩. عبد الحكيم حسان
- ٥٠٩. محمد السعيد جمال الدين
- ٥٠٩. محمد حسانة عبد اللطيف
- ٥٠٩. حامد طاهر
- ٥٠٩. محمد صلاح الدين بكر
- ٥٠٩. محمود سلامة
- ٥٠٩. عصام يحيى
- ٥٠٩. عبد الرزاق قسوم
- ٥٠٩. حسن البشاري

## الجزء السابع

- \* إعداد الداعية المثلى
- \* المنهج الإسلامي في التنمية
- \* إحياء الفلسفة بين مصطفى عبد الرزاق ومحمد إقبال
- \* العلاقات الإسلامية البيزنطية
- \* حركات التجديد الدينية ودورها في نشر الحضارة الإسلامية في غرب أفريقيا
- \* الإنتاج الفكري وحقوق المؤلف
- \* محاولات التفسير في النحو العربي (القسم الأول)
- \* السانبة في الفكر البلاغي
- \* نظرية الأخذ الفني عند حازم القرطاجني
- ٥٠٩. حسن الشافعي
- ٥٠٩. يوسف إبراهيم
- ٥٠٩. حامد طاهر
- ٥٠٩. عليہ الجنزوري
- ٥٠٩. عبد الله عبد الرزاق
- ٥٠٩. شعاع خليفة
- ٥٠٩. صلاح روى
- ٥٠٩. محمد عبد المطلب
- ٥٠٩. حسن البشاري



### الجزء الحادى عشر

- مشكلة التحلف الحضارى عند المسلمين
- تصنيف العلوم عند العرب
- جهود الشيخ أبو زهرة فى تطوير الدراسات الفقهية
- اللغة العربية بين المدرسة والجامعة فى دولة الإمارات
- حور الثقافة والفنية فى الأدب العربى القديم
- التشكيل الفنى للشعر بين الالتزام الاجتماعى والصدق النفسى
- شعر الناصبات (نظارة متحف)

### الجزء الثانى عشر

- الشيخ العلمى التجربى فى الحضارة الإسلامية
- الإسلام من وجهة نظر المسيحية لجذوبه
- توظيف العلوم التطبيقية فى بناء علم كلام إسلامى
- العلاقة التاريخية بين الأفغانى وناصر الدين شاه
- التخصصية العلمية الموضوعية فى البحث
- القولود الإسلامية فى الأندلس يحيى بروسى
- نحو الكلام ، لا نحو اللغة
- تقديم برنامج التعليم الجامعى الأساسى
- منهج شوقى ضيف وآراؤه فى التعليم

### الجزء الثالث عشر

- حق الإنسان فى مستوى لائق من المعيشة بموجب الإسلام
- ولاية المنفعة ونظام الحكم فى الإسلام
- نظرية المعرفة عند القارائى
- القاهرة الكبرى : دراسة فى جغرافية المدن
- دليل عملى لطلاب الدراسات العليا
- البنداخل بين البحر وعلم الفلك
- حاضر الوضع الأدبى فى مصر
- تدوين الحكم التصريعى فى النقد العربى القديم

- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عاطف العرافى
- أ.د. محمد أحمد سراج
- د. أحمد طاهر حسين
- أ.د. أحمد درويش
- د. محمود محمد عيسى
- د. إيهاب فخرى عمارة

- أ.د. عمار الطائلى
- ترجمة أ.د. حامد طاهر
- د. رزق الشامى
- أ.د. مريم زهيرى
- أ.د. محفوظ عزام
- ترجمة أ.د. عبد الله جمال الدين
- أ.د. أحمد كشك
- أ.د. على الشرفان
- أ.د. على الحديدى

- أ.د. محمد شوقى القنجرى
- د. أمية أبو السعود
- أ.د. عبد النواح القارائى
- أ.د. جمال حمدان
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. محمد فتوح
- أ.د. حدى السكوت
- أ.د. حسن السندارى

#### الجزء الرابع عشر

- أحكام الشريعة بين الثبات والتغير
- الإباضية : الطاقة والمذهب
- دار العلوم : رابعة على مبارك
- الثقافة في التلفزيون بين الأصالة والمعاصرة
- القيمة اللغوية لخصائص ابن جني
- إشكالية الفكر والحق
- الليالي : سيرة حياة وتجربة إنسان
- د. محمد النسي
- أ.د. عبد الفتاح القاوي
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. سامية أحمد علي
- د. حسام الهيساوي
- أ.د. صلاح رزق
- أ.د. ماهر حسن فهسي

#### الجزء الخامس عشر

- نظريات الإسلاميين في الكلمة
- التمايز بين الفكر الإسلامي والفلسفة الإسلامية
- ابن باديس وفلسفته في الإصلاح والزينة
- ترويزة ابن سينا
- مستقبل الحوار بين العرب وأوروبا
- اللغة العلمية في العصر العباسي
- الأظهر الفكرية في شعر شوقي
- د. أبو العلا عفيفي
- أ.د. محمد إبراهيم القويومي
- أ.د. عبد الفتاح القاوي
- د. إبراهيم محمد صقر
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. محمد حسن عبد العزيز
- أ.د. أبو القاسم أحمد رشوان

#### الجزء السادس عشر

- اساق الجمل في النص القرآني
- مشكلة المخدرات في ميزان الشريعة الإسلامية
- الفكر الإباضي ودوره في تأكيد الشخصية العمانية
- مالك بن نبي وفلسفته الإصلاحية
- فكرة شبيبة المعلوم عند المتكلمين
- الفلسفة اليهودية لايمستائين
- ضمير الغائب بين التعريف والتكثير
- د. مصطفى عراقي حسن
- أ.د. محمد بلعاجي
- أ.د. حسن الشافعي
- د. جمال رجب مبدئي
- د. يوسف محمود
- ترجمة أ.د. حامد طاهر
- أ.د. السيد أحمد علي محمد

### الجزء السابع عشر

\* القرآن والنحو :

- نظرة على مراحل العلاقة التاريخية
- البيان القرآني ونهضة الشعر
- مقاتل بن سليمان والبلاغة القرآنية
- آراء صرفية لأبي العلاء المبري
- تجربة الاغراب عند الشعراء العباسيين
- فضايا العصر في شعر أبي الصوفى
- التبحر الفلسفى في قراءة الأعمال الأدبية

- د.أ.د. علي أبو الكارم
- د.أ.د. حسن طيل
- د. سعد عبد العاليم
- د.أ.د. السيد أحمد علي
- د. صالح الحنطري
- د. سمير عبد الرحيم جبكل
- د.أ.د. حامد طاهر

### الجزء الثامن عشر

- الكتاب المنشور " يوم القيامة
- أصول الدبة ومراحل تلويحها في السعودية
- ابن النقيس : فيلسوف مسلم
- مستقبل ثقافة السلم في ظل التقدم العلمى
- ظاهرة الرخص عند أمن اللبس
- الخذف لكثرة الاستعمال
- تنوع التشكيل الشعرى في قصائد أنس دواد
- قراءة نقدية في قصيدة العراف الأعمى لأمل دنقل

- د. يحيى الدين واعظ
- د. عبد الرحمن الغفيلي
- د.أ.د. حامد طاهر
- د.أ.د. يوسف محمود
- د.أ.د. تمام حسان
- د. كمال سعد أبو العاملى
- د. إعلامى فخرى عماره
- د. عبد المطلب زيد

### الجزء التاسع عشر

- مقال في العقيدة
- الإيسيسكو ومستقبل العالم الإسلامى
- أثر العقيدة الإسلامية في تكوين
- جماليات الفن الإسلامى

- نظرية النحو الكلى
- شرح النص الأدبى : منهجه وتطبيقه

- د.أ.د. حامد طاهر
- د.أ.د. عبد العزيز التويجى
- د. محمود محمد صادق
- د. نعمان محمود جبران
- د.أ.د. حسام البهنساوى
- محمد غزيمى هلال
- تحقيق د. جمال الدين رضوان



